عاصم الجزاز: مشروعات التطوير العقارى الحكومية والخاصة جناحا النمو الاقتصادى لمصر

الصفقة
الاقتصادية

العدد الثانى - يوليو 2020

عودة الحياة لميدان التحرير

مبادرات المركزى ترجمة مصرفية للحماية الصحيه

السياحة على صفيح ساخن.. صندوق «السياحة والآثار» يثير جدلًا واسعًا

د.علاء عز: الرؤيا المستقبلية أنقذت مصر من معاناه الأسواق العالمية

بعد كورونا.. مسار إجبارى

بقلم:
إيمان عريف

تحولات كبيرة وعنيفة.. تغيرات اجتماعية واقتصادية.. عادات تغيرت وأخرى تتغير منذ تفشى فيروس كورونا وبدء إجراءات احترازية للحد من انتشاره على المستوى الدولى، لم يكن لدى الحكومات ما تقدمه سوى محاولات الحد من انتشاره على المستوى الصحى واتخاذ إجراءات اقتصادية فى محاولة للحد من الآثار السلبية المترتبة على وجوده، تضمنت العديد من التغيرات على جميع المستويات بدءًا من السياسات الصحية والاجتماعية، واتسعت لتشمل السلوك المالى والإدارى للمؤسسات الحكومية والخاصة، والبحث المتواصل عن أدوات جديدة أكثر كفاءة وأقل ضررًا للإدارة والتواصل، وفى ليلة وضحاها تحول المنزل إلى مدرسة أو شركة أو مؤسسة صغيرة، وأصبح من الممكن بكل بساطة تلقى التعليم عن بُعد أو العمل من المنزل، فالعالم كله أصبح يدار بتكنولوجيا الاتصالات.

لا شك أن الأحداث التى شهدها العالم بسبب «كوفيد-19» تسببت فى تغيير شامل فى نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والتى ستغير ملامح العالم فى المستقبل القريب، حيث ظهرت سبل جديدة للتواصل والتسويق، وسياحة المؤتمرات والمعارض والتجارة وسلوكيات الحياة والعمل والعمالة.. الخ.

وهنا نرصد ثقافة العمل ما بعد جائحة كورونا، وكيفية التعايش معها وخلق طرق جديدة للتسويق والعمل فى جميع المجالات التى كانت تعتمد على التواصل المباشر بين الأفراد، وما هو مرتبط بشكل مباشر بالاقتصاد والتكنولوجيا وفكرة تطبيق التواصل عن بعد.

ورغم ظهور المبادئ العامة للتواصل الإلكترونى، سواء على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى، إلا أن عدم توافر البنية التحتية المناسبة والثقافة المجتمعية للاستخدام، بالإضافة إلى ضرورة تدريب كوادر بشرية للتطبيق، كانت وراء عدم الاعتماد الكامل على تلك الوسائل كما كانت وراء الخطى البطيئة التى اتخذت خلال الأعوام القليلة الماضية فى هذا المجال، ورغم الآثار السلبية غير النهائية لانتشار الوباء العالمى إلا أنه قد فرض ثقافة جديدة وأحدث ثورة تكنولوجية فى وسائل التواصل دون تمهيد أو مقدمات، والتدريب على كيفية التعايش مع تلك الثقافة الجديدة وخلق طرق جديدة للتسويق والعمل الإلكترونى، ليصبح التحول الرقمى فى جميع المجالات حقيقة واقعة والتسويق الإلكترونى سمة حياة، والمبيعات الافتراضية عنصرًا أساسيًا لاستقرار السوق وبقاء الأعمال.

ولكن السؤال الذى يفرض نفسه: هل سيقضى نمط الحياة الجديد على فرص العمل فى مجالات محددة، وتقليل عدد كبير من العمالة فى بعض الوظائف التى كانت تحتاج تواجد وتواصل مباشر مع الجمهور؟ وتغير نمط الحياة بالعمل من البيوت، مع تقليص العمالة لأقل من نصف الطاقة البشرية فى بعض الوظائف؟ بالإضافة إلى شروط التباعد الاجتماعى فى مجالات العمل التى تحتاج قوى بشرية؟ الإجابة شاهدناها ولمسناها خلال التعامل مع أزمة جائحة كورونا، حيث اضطرت بعض الشركات إلى الاستغناء عن عدد كبير من الطاقة البشرية خاصة فى القطاع الخاص، ليس فى مصر فقط، بل فى كبرى دول العالم، ومنها شركات عالمية ومتعددة الجنسيات وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد أعلنت شركة «إنديتكس» الإسبانية المالكة لمحال «زارا» للملابس الجاهزة، أنها أغلقت 3785 فرعًا لها فى جميع أنحاء العالم بسبب تفشى فيروس كورونا، بعد تراجع حجم مبيعاتها بنسبة 24.1% خلال أسبوعين مع مطلع مارس الماضى، وهذا يرجع للتباطؤ الحالى فى الأسواق المحلية والعالمية، والذى وصل فى بعض الأحيان إلى الركود التام.

قد تكون التغيرات التى شاهدناها خلال الشهور الماضية ملامح من العصر الاقتصادى الجديد الذى طرق أبواب كوكبنا بدون دعوى أو سابق إنذار، لكن تظل ملامح هذا العصر الجديد الكاملة غير واضحة ولابد لنا من دراسة وسائل التكيف مع ظروف السوق الجديدة وتقديم الخدمات الافتراضية ووضع فهم أعمق لخريطة الاستثمار العالمية لسنوات مقبلة، لا شك أننا سنرى ضخ المليارات فى الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا وتعزيز الطرق الذكية فى التواصل، وترسيخ فكرة العمل البديل.. وإستراتيجية جديدة ستتبعها معظم الشركات العالمية بفكرة خفض التكاليف المتعلقة بتشغيل المساحات المكتبية، مما يترتب عليه تحقيق أرباح أكثر وتأمين الإيرادات وتكاليف أقل ورقمنة نظم الأعمال بالشركات.

كما ستشهد مصر موجة جديدة من التحول للتجارة الإلكترونية فى جميع المجالات، والتى سوف تؤدى إلى ظهور اتجاهات جديدة فى سوق التجزئة المحلية، ودمج التقنيات الجديدة للتواصل مع المستهلك عبر الوسائل الرقمية المختلفة.

ولا شك أن خريطة العالم لن تتغير فقط من حيث الاستخدام التكنولوجى، بل ستتغير اقتصاديات دول ناشئة، لن تبقى مفاهيم الاقتصاد التقليدية على القمة ولن تبقى خريطة الاقتصاد العالمى على وضعها الذى نعرفه وستتحول اقتصاديات ناشئة لتحتل مقعدها ضمن الدول العشرين الكبرى خلال العامين القادمين، ومصر من ضمن هذه الدول المصنفة والتى سيتحول اقتصادها سريعا.

ومن المؤكد، أننا وصلنا الآن إلى مرحلة، أصبح فيها التحول الرقمى.. «مسار إجبارى» وعلى الجميع أن يعمل على تطوير ذاته لكى يستطيع التعامل مع هذه المنظومة.

Be Safe & Stay Healthy

CASTLE DEVELOPMENT
كاسيل للتطوير العمرانى

CASTLE LANDMARK
NEW CAPITAL

CASTLE GATE
Entertainment Musketeers

EAST SIDE

Project Designed by
ÖKOPLAN
ENGINEERING CONSULTATIONS

16533

Project Supervised by
EEPM PROJECTS MANAGEMENT
DORRA
Affiliated Company

الصفقة
الاقتصادية
مجلة اقتصادية شهرية
العدد ٣ - سبتمبر - أكتوبر 2020

صاحب الامتياز ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إيمان عريف

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالرحمن عمر

مدير التحرير
علياء بيومى

المدير الفنى
شريف زهير

التصوير
طارق إبراهيم
محمد سويلم

جرافيك
محمد رمضان

المراسلات

٤ ش ابن خلدون
الهرم - الدور ٦

تليفون:
01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

web:
www.safqa.news

٤٣ ش إيران
الدقى - الجيزة

أسعار المجلة

مصر 25 جنيهًا - السعودية 20 ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط 2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين 2 دينار - لبنان 10000 ليرة
المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبى - لندن

داخل العدد

ملف العدد
عودة الحياه لميدان التحرير
06

عقارات
سوق العقارات الذكية أمام «أزمة كوفيد - 19»
10

قطاع أعمال عام
خطة تطوير الفنادق لم تتوقف رغم تحديات كورونا
28

بنوك
مبادرات المركزى ترجمة مصرفية للحماية الصحيه
42

داخل العدد ملف خاص عن السيارات
P.58

كورونا.. والمقاولات والتطوير العقارى

بقلم:
درويش حسنين

النائب الأول للاتحاد العربى للمقاولين العرب

شهد قطاع المقاولات والتطوير العقارى انتعاشًا كبير قبل انتشار فيروس كورونا، وتعد هذه الفترة من أفضل الفترات التى شهدت انتعاشًا فى السنوات الأخيرة، فى مناطق مختلفة من مصر وبأنواع متعددة من المشاريع والاستثمارات.

ففى قطاع المقاولات، نما القطاع بصورة كبيرة، فى ظل قيام الدولة بتنفيذ العديد من المشروعات المهمة فى الطرق والكبارى ومحطات المياه والصرف الصحى والكهرباء، بالإضافة إلى الوحدات السكنية بمستوياتها المختلفة، وشهدت هذه الفتره البدء فى تنفيذ مشروع العاصمة الإدارية، شرق القاهرة، على مساحة 170 ألف فدان، بمعدلات تنفيذ مرتفعة وجودة تنفيذ فائقة، ومن المنتظر بدء الانتقال للعاصمة الإدارية قريبًا وعلى مراحل.

كما تم تنفيذ عدد كبير من شبكات الطرق والكبارى التى تربط بين المدن وداخلها، وقد تلاحظ فى هذا الإنشاء ارتفاع معدلات التنفيذ وسرعة تنفيذ الأعمال وارتفاع معدلات الجودة فى التنفيذ، والتى تعد من سمات هذه المرحلة بصوره أساسية.

أما قطاع الاستثمار العقارى، فقد شهد - فى الفترة السابقة لفيروس كورونا- فترة إزدهار كبيرة للأنواع المختلفة من الوحدات السكنية، وكانت من ملامح هذه الفترة اتمام مشاركات بين بعض أجهزة الدولة، مثل هيئة المجتمعات العمرانية وبعض المطورين العقاريين، بحيث تقدم الدولة الأراضى ويقوم المطور بالإنفاق على المشروع، من خلال عقود تنظم حقوق كل الأطراف، وكان ظهور هذه المشاركات مؤشرًا إيجابيًا.

لكن ومع انتشار فيروس كورونا، بدأت الأعمال والمشروعات تتأثر سلبيًا فى قطاعى المقاولات والتطوير العقارى نتيجة تداعيات الإجراءات الوقائية لمنع إنتشار الفيروس، ومنها ساعات الحظر وانخفاض ساعات العمل، وانخفاض أعداد العمالة بأماكن العمل تطبيقًا لشروط التباعد الاجتماعى، وانخفاض الإنتاج فى المواقع بصورة عامة، مما أثر على عقود المقاولات والتزامات المطورين مع عملائهم، بالإضافة إلى تباطؤ حركة المبيعات نتيجة الحظر، وصعوبة التحرك من راغبى الشراء سواء للحجز أو زيارة مواقع الأعمال، وأدت العوامل السابقة إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض العائد على الاستثمار.

لكن مع اتجاه الدولة لتخفيف عدد ساعات الحظر، وبداية الفتح التدريجى للأعمال ودوران عجلة الاقتصاد تدريجيًا، تمهيدًا لعودة الحياة لطبيعتها، لابد من وضع ضوابط مشددة لمنع انتشار العدوى، تضعها جهات متعددة وأهمها وزارة الصحة. والعودة تدريجيًا للتشغيل فى جميع المجالات وعلى مراحل وحتى تعود لكامل طاقة العمل، والتزامن من انحسار فيروس كورونا بمشيئه الله.

وهنا يجب قيام الجهات الإدارية المختلفة بدراسة كافة عقود المقاولات الموقعة مع كل جهة وسرعة إعداد ملاحق لها بالتغييرات التى حدثت فى هذه العقود نتيجه فيروس كورونا من حيث مده التنفيذ وفروق الأسعار.

أما عن مستقبل العقارات فى مرحلة ما بعد كورونا فسوف نتناوله فى المقال المقبل.

عودة الحياة لميدان التحرير

تجرى الاستعدادات على قدم وساق لافتتاح أعمال التطوير لميدان التحرير، فى احتفلات ثورة 30 يونيه، ليظهر فى أبهى صورة له، وليكون مزارا ضمن المزارات الأثرية والسياحية التى تحظى بها مصر، فى إطار المشروع العام لتطوير القاهرة الخديوية الذى كلف به الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، فى إطار خطة التطوير لتشمل جميع مناطق القاهرة التاريخية.

تصوير: سليمان العطيفى

تأسس الميدان عام 1865 فى عهد الخديوى إسماعيل على غرار ميدان الشانزلزيه

تجدر الإشارة إلى أنه تم تزيين الميدان بإحدى المسلات الفرعونية، و4 كباش، إضافة إلى أعمال الزراعة وتنسيق الموقع، بالإضافة إلى مشروع إضاءة الميدان، والذى انتهت منه شركة «مصر للصوت والضوء والتنمية السياحية» من أعماله بصورة كاملة. وتشمل الإنارة الجمالية للواجهات الخارجية للمتحف المصرى، وكذا الحديقة الملحقة به والخاصة بالعرض المتحفى المفتوح، إلى جانب نُظم إضاءة العقارات التراثية المطلة على الميدان، والمسلة، والنافورة، والموقع العام، والعقارات المُطلة على الميدان، لتبدو بشكل متناغم مع إضاءة المُتحف المصرى، وكذلك مُجمع التحرير.

يذكر أن شركة المقاولين العرب بدأت بتنفيذ تطوير ميدان «التحرير» والذى يعد من أشهر ميادين العالم، تحت إشراف وزارات الآثار والإسكان والثقافة وقطاع الأعمال العام ومحافظة القاهرة.

وبدأ التنفيذ وتقسيم العمل بالميدان إلى 6 مناطق، وهى صينية الميدان، وعمر مكرم، والمتحف المصرى، ومجمع التحرير، ووزارة الخارجية القديمة، وجراج التحرير، وتمت ازالة الزراعات بالكامل والوصول بالحفر إلى أعماق بعيدة لإنشاء القاعدة التى يوضع عليها «المسلة» الفرعونية التى يصل طولها إلى 19 مترًا ووزنها إلى 100 طن، بالاضافة إلى الكباش الفرعونية، وانشاء نافورة مياه وبعض المقاعد الرخامية التى يتناسب تصميمها مع الطراز الفرعونى، مع التجميل بشجيرات الزيتون، واستخدام الإضاءة بشكل يضيف جمال وروح الآثار الفرعونية، ليستعد الميدان للإفتتاح بالتزامن مع ثورة 30 يونية.

تأسيس الميدان

تأسس ميدان التحرير عام 1865 فى عهد الخديوى إسماعيل، على غرار ميدان الشانزلزيه فى فرنسا، على طراز ميدان شارل ديجول تحت إشراف المعمارى الفرنسى «بارى لدى شامب»، لإعجاب الخديوى إسماعيل بالطراز الفرنسى، وتم تسميته بميدان الإسماعيلية نسبة إلى الخديوى إسماعيل.

وشهد ميدان الإسماعيلية «التحرير حاليا» التحولات فى التاريخ المصرى، ففى عام 1881 كان على موعد مع الثورة العرابية، حيث كان مقر انطلاق الوحدة العسكرية التى ترأسها أحمد عرابى للتوجه من الميدان إلى قصر عابدين ضد الخديوى توفيق والتدخل الأجنبى فى مصر.

تخطيط القاهرة الخديوية

وتم تخطيط القاهرة الخديوية، على أيدى قطاى باشا عام 1904، وكان يتخيل المنطقة بدون الثكنات التابعة للاحتلال البريطانى وبدأ التصميم بتحديد الشوارع الواسعة وإنشاء المبانى التى تحمل الطراز الخديوى، الذى يعتبر من أفخم الأبنية التاريخية فى العالم من ناحية البناء والزخارف والعراقة، ليتم انشاء مبانى فاخرة، تحيط بالمتحف المصرى، وعلى جانبيه ساحات متعددة بها تماثيل فرعونية تحدد معالم هذا الشارع.

ثورة 1919

شهد ميدان التحرير أيضا إنطلاقة قوية إبان ثورة 1919، إذ شهد احتشاد آلاف المصريين بالميدان والوقوف أمام ثكنات الجيش الانجليزى المتمركزة بالميدان للضغط عليهم وإجبارهم على الموافقة على عودة الزعيم سعد زغلول من المنفى.

وتغيير اسم ميدان الإسماعيلية، إلى ميدان «الحرية» بعد أحداث ثورة 1919 مباشرة نسبة لتحرير الشعوب، ولكن هناك رأى آخر يؤكد أن إطلاق اسم ميدان الحرية، نتيجة لقيام النساء بخلع النقاب فى ثورة 19 من داخل الميدان.

تطوير الميدان فى إطار المشروع العام لتطوير القاهرة الخديوية.. والإفتتاح 30 يونية

إطلاق اسم «الحرية» نتيجة خلع النساء النقاب في ثورة 19 داخل الميدان

تسمية الميدان بـ«الإسماعيلية» نسبة إلى الخديوى إسماعيل.. وثورة 1952 وراء تغيير الأسم

اطلاق اسم «التحرير» على الميدان تعبيرًا عن تحرير مصر من الحكم الملكى والإحتلال الإنجليزى

خطة للتطوير

فى مارس 1933 تقدم أحد المهندسين بخطة لتطوير الميدان لحسين باشا واصف، تتضمن وضع «مسلة» وعدد من التماثيل الفرعونية بقلب الميدان، ولكن لم ينفذ الاقتراح.

وبعد معاهدة 1936، تعالت الأصوات لتطوير واستغلال المنطقة، وهدم المبنى الضخم الخاص بالاحتلال البريطانى، وكان الاقتراح الذى لاقى قبولًا ما نشره محمد ذو الفقار بك بمجلة المصور، عام 1947 بأن يصبح ميدان «الإسماعيلية» مركز ثقافى وسياسى للعاصمة، وترجم هذا من خلال تجمع المبانى الحكومية والوزارات، وتحويل مبنى الثكنات العسكرية البريطانية إلى مبنى للبرلمان، وكذلك انشاء عدد من المتاحف، بالإضافة إلى مجموعة تماثيل للعائلة العلوية، وكان هذا التخطيط سينقل مصر نقلة حضارية كبيرة. ولكن ظهرت بوادر حرب 1948 ليذهب هذا المشروع.

مجمع التحرير

وما تم تنفيذه فقط من مقترح التخطيط الذى اقترحه محمد بك ذو الفقار، هو إنشاء مبنى مجمع التحرير الإدارى عام 1951، والذى كان أول مبنى إدارى فى الشرق الأوسط يجمع الخدمات للمواطن فى مبنى واحد.

ثورة 1952

و قد تم تجميل الميدان وأقيمت له قاعدة من المرمر لوضع تمثال الخديوى إسماعيل عليها، والذى كان يصنع فى إيطاليا، ولم يوضع التمثال لقيام ثورة 1952، وظلت القاعدة خاوية حتى تم ازالتها أثناء حفر مترو الأنفاق، كذلك تم هدم الثكنة البريطانية، وظل شاغرًا فترة، حتى تم بناء مبنى جامعة الدول العربية، وفندقًا ومبنى أصبح مقرًا للحزب الحاكم بعد ثورة 23 يوليو.

ومع قيام ثورة يوليو 1952، التى نظمها الضباط الأحرار ضد الحكم الملكى، تم تغيير اسم الميدان إلى ميدان « التحرير» تعبيرًا عن تحرير مصر من الحكم الملكى والاحتلال الإنجليزى لفترات طويلة.

تأييد جمال عبد الناصر

مع حدوث ووقوع نكسة 1967 وقيام الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بالإعلان عن تنحيه، شهد ميدان التحرير تجمعًا كبيرًا لكل المواطنين من مختلف المحافظات، للمطالبة بالبقاء والتراجع عن القرار والاستمرار فى حكم الدولة المصرية.

نصر أكتوبر

لم يخل تاريخ ميدان التحرير من وقائع مهمة ففى عهد الراحل أنور السادات، شهد الميدان عام 1972 تظاهرات حاشدة ضد السادات بسبب التأخر فى إعلان موعد الحرب بعد نكسة 1967، وفى نفس الوقت شهد احتفالات المواطنين بنصر أكتوبر 73.

ثورة 25 يناير و30 يونيو

فى يناير 2011 اندلعت التظاهرات المصرية من ميدان التحرير للمطالبة برحيل الرئيس محمد حسنى مبارك عن الحكم، وفى نفس الوقت كان الميدان الشاهد الرئيسى على انتفاضة المصريين ضد حكم جماعة الإخوان الإرهابية بعد مرور عام واحد من وصولهم للحكم، والمطالبة بعزل محمد مرسى.

سوق العقارات الذكية أمام أزمة «كوفيد- 19»

التحول الرقمى ورقمنة أعمال الشركات العقارية والتسويق الإلكترونى.. أبرز اقتراحات المطورين

لا حديث اليوم يعلو فوق تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، وتأثيره فى الاقتصاد والاستثمار وأسواق المال والعقارات وغيرها فى الأسواق المحلية والعالمية، بالإضافة إلى المتغيرات التى تحدث فى السوق المصرية منذ أن تبنت القيادة السياسية خلال الأعوام القليلة الماضية عملية إصلاح اقتصادى، شملت قطاعات عدة، كان منها القطاع العقارى، وبعد ظهور أزمة كورونا المستجد «كوفيد- 19». والتى غيرت خريطة الاستثمار العالمى، وفى ظل التخوف من تأثير تلك الجائحة فى الاقتصاد المصرى، كان لا بد من التعايش مع الأزمة، وخلق أساليب جديدة للتعامل مع آثارها.

ونظرًا لأهمية الاستثمار العقارى وما أحدثه من طفرة فى مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى، ومؤشرات النمو الاقتصادى، كان من الضرورى أن نرصد آراء المطورين العقاريين لاجتياز هذه الأزمة والتعايش معها، وكيفية خلق وسائل تسويقية بديلة عن المعارض والمؤتمرات التى كانت تسهم بنسبة كبيرة من إجمالى حجم مبيعات ذلك القطاع المهم السنوية.

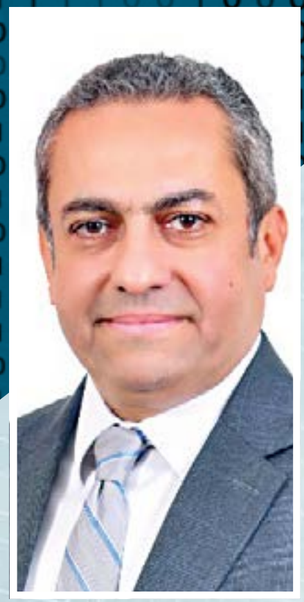

خالد عباس

فى مناقشة افتراضية عبر «الفيديو كونفرانس». ناقش كبار المطورين العقاريين أهمية الاعتماد على التكنولوجيا فى تسويق الإنتاج العقارى خلال الأزمة الحالية، كما تم تبادل وجهات النظر حول كيفية مساهمة أزمة «كوفيد- 19» فى تعجيل وتيرة رقمنة أعمال الشركات العقارية، إلى جانب الاستراتيجيات الجوهرية للحفاظ على الطلب فى السوق العقارية وإحيائه من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والحلول الذكية، وذلك بعد وضع سيناريوهات محتملة لإنعاش السوق.

وناقش المطورون العقاريون خلال اللقاء، المستجدات التى أحدثتها جائحة فيروس كورونا، وكيفية التعايش معها، وخلق طرق جديدة للتسويق.

يرى المهندس خالد عباس، نائب وزير الإسكان، أن أزمة «كوفيد- 19» تعد غير مسبوقة، كما أنها تمثل تحديًا رئيسًا للقطاع العقارى خلال الفترة المقبلة، وقال إنه من الممكن أن يكون هناك بروتوكول تعاون مشترك بين الحكومة وشركات التطوير العقارى، ووضع تصور كامل للحفاظ على السوق العقارية فى الفترة الحالية لتجاوز تلك الأزمة.

وأضاف عباس، أن التحول الرقمى أصبح حقيقة واقعة فى الوقت الحالى خلال أزمة «كوفيد- 19». حيث تسعى وزارة الإسكان للتعاون مع المطورين العقاريين للتكيف مع هذه التغييرات المفاجئة من أجل إرضاء العملاء.

وأشار إلى أن وزارة الإسكان لديها تجربة ناجحة فى التسويق الإلكترونى لمشروع «بيت الوطن» للمصريين فى الخارج؛ حيث يتم طرح جميع المعلومات الخاصة بالوحدات وشروط التعاقد، بالإضافة إلى إتمام عملية الدفع عن طريق

وليد مختار

التحويل البنكى، وأكد أنه وبعد ست سنوات من تنفيذ هذه التجربة، أصدرت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة نظامًا ناجحًا لبيع الوحدات السكنية للمصريين بالخارج، وإدارة هذا البرنامج الأول من نوعه بكفاءة، مشيرًا إلى إمكانية التعاون مع القطاع الخاص لنقل تلك التجربة وتطبيقها بالقطاع الخاص.

وأضاف أنه يجب أن يتوافر التعاون بين الشركات المتعاقدة، التى تقوم بتنفيذ عدد من المشروعات الخاصة الجارية فى المدن الجديدة، مؤكدًا أن شركات المقاولات تلعب دورًا مهمًا

أحمد شلبى

أحمد شلبى: التنسيق بين الشركات العقارية يمثل ركيزة مهمة لتطبيق تقنيات التسويق الحديثة

وليد مختار: «كورونا» كشف عدم توافر الخدمات الطبية داخل المجمعات السكانية

في مختلف المواقع الإنشائية، للتأكد من تطبيق الإجراءات الاحترازية المقررة لتجنب انتشار الفيروس.

ومن جانبه، قال الدكتور أحمد شلبى العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة «تطوير مصر». إن التسويق الإلكترونى والمبيعات الافتراضية أثبتا أنهما عنصران أساسان من أجل الحفاظ على الطلب فى السوق العقارية، متابعًا أن الفترة الأخيرة شهدت عددًا متزايدًا من الحملات، التى أصدرها المطورون العقاريون عبر الإنترنت لتعزيز المبيعات الافتراضية وتسويق مشروعاتهم بكفاءة للعملاء، بالإضافة إلى إنهاء الصفقات عن بُعد عبر التحويلات البنكية أو الشيكات.

وأشار د. شلبى إلى أن التنسيق بين الشركات العقارية يمثل ركيزة مهمة لتطبيق تقنيات العقارات الرقمية، متابعًا أن هذه التقنيات والحلول الذكية يجب أن يتم تبنيها بطريقة تحقق الانسجام بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات.

وقال إن شركة «تطوير مصر». قامت بخفض القوة العاملة بين حوالى 80-70% فى مواقع البناء الخاصة بمشروعاتها، داعيًا الشركات العقارية الأخرى إلى تطبيق هذه السياسة.

وأكد أن كل هذا قد يسبب تكاليف إضافية للمطورين، لكنه سيؤدى بالفعل إلى أفضل النتائج فيما يتعلق بالالتزام بخطط التنفيذ والجداول الزمنية.

وسلط الضوء على أن ازدهار التجارة الإلكترونية سيؤدى إلى زيادة الطلب على المشروعات اللوجستية، بشرط أن تكون هذه المنتجات ذات أهمية للمطورين العقاريين والمستثمرين على حد سواء. وأوضح أن التباطؤ الحالى فى السوق العقارية، يمنح الفرصة لدراسة التكيف مع ظروف السوق الجديدة؛ حيث يحتاج المطورون العقاريون إلى إعادة النظر فى مكونات المساكن الحالية، واستخدام حلول موفرة لمساحات الوحدات السكنية؛ لأن فيروس «كوفيد- 19». أدى إلى تغيير فى احتياجات المستهلكين، خاصةً الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من المساحات السكنية التى تناسب سياسة العمل من المنزل.

علاوةً على ذلك، يسعى المطورون العقاريون إلى الاستثمار فى مناطق أخرى غير القاهرة الكبرى، خاصةً صعيد مصر ومنطقة الدلتا.

ومن جانبه قال المهندس عمرو أبو علم، رئيس مجلس إدارة شركة «لوتس». إن الطلب على الخدمات الافتراضية فى القطاع العقارى، مثل الواقع المعزز (AR)، والجولات البانورامية الافتراضية بزاوية 360 درجة، زادت بشكل كبير حاليًا فى مصر أكثر من أى وقت مضى، على الرغم من أنه كان المعيار الجديد لزيادة العائد على الاستثمار فى العديد من البلاد الإقليمية والدولية لبضع سنوات حتى الآن. وأكد أن دمج الواقع المعزز والافتراضى، سوف يساعد الشركات العقارية فى سرد مرئى لجذب العملاء.

وشدد أبو علم على أن كل هذا يجب أن يؤدى إلى ظهور حسابات الضمان و تقنيات block chain، وغيرها من الحلول ا لعقارية الذكية، مؤكدًا أن مصر تمتلك القدرات والبنية التحتية اللازمة لإطلاق هذه الخدمات، ولكن يجب على المطورين العقاريين أن تكون لديهم الرغبة فى التعامل مع هذه التقنيات.

وقال المهندس هشام شكرى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لمجموعة «رؤية». إن أزمة «كوفيد- 19». دفعت الشركات العقارية لتطبيق سياسة العمل من المنزل، وبناءً على ذلك، قررت هذه الشركا ت الاستثمار فى التكنولوجيا والطرق الذكية لتعزيز مكان العمل البديل، والتى تملك ا لعديد من المزايا، مثل انخفاض فى الاحتياجات العقارية أو المكاتب، حيث يتطلب حضور عدد أقل من الموظفين فى الشركة، علاوةً على ذ لك، خفض التكاليف المتعلقة بتشغيل ال م ساحات المكتبية، مما يترتب عليه تحقيق أرباح أكثر وتأمين الإيرادات وتكاليف أقل.

وأضاف شكرى، أنه ستكون هناك موجة جديدة من التحول للتجارة الإلكترونية فى جميع

الشربانى: نوعية الطلب العقارى ستشهد تغيرًا كبيرًا وعلى الشركات إدراك هذا التغير بأسرع وقت

هشام شكري: مكان العمل البديل حقق خفضًا فى تكاليف التشغيل وعائدًا أعلى فى الإيرادات

عمرو سليمان

هشام شكرى

على الشربانى

أنحاء مصر، والتى سوف تؤدى إلى ظهور اتجاهات جديدة فى سوق التجزئة المحلية، مشيرًا إلى أنه يجب على مراكز التسوق والمراكز التجارية أن توفر عنصر الترفيه بشكل أكبر، ودمج التقنيات الجديدة للتواصل مع المستهلك عبر الوسائل الرقمية المختلفة.

وكشف عمرو سليمان رئيس مجلس إدارة شركة «ماونتن فيو». عن أن الشركة استعانت بالمدير السابق لبرنامج حرب الأسلحة الكيماوية المصرية، لعمل بروتوكول للصحة والسلامة فى أماكن العمل ومواقع البناء، مضيفًا أنه قد تم إرساله إلى الحكومة لكى يكون دليلًا لجميع المعنيين. إلى جانب ذلك، تم تدريب العاملين على اتباع إجراءات السلامة والاحتياطات اللازمة للوقاية من انتشار الفيروس.

وحول مناخ الأعمال فى مصر بعد انتهاء وباء «كوفيد- 19». والتوقعات المستقبلية لأداء السوق، قال المهندس على الشربانى رئيس مجلس إدارة شركة «تبارك». إن هذه الأزمة ستغير خريطة العقارات فى مصر، فعلى سبيل المثال، سوف يزيد الطلب على المساحات الإدارية والمكاتب.

ولفت إلى أنه فى ظل الأزمة الحالية، سجلت سوق مواد البناء استقرارًا مع عدم وجود تغيرات كبيرة فى الأسعار، ومن المتوقع أن تظل أسعار وحدات العقارات ثابتة على المدى القصير، على الرغم من التغير فى حجم الطلب. وأكد أن دور الحكومة فى سوق العقارات، أصبح أمرًا حتميًا أكثر من أى وقت مضى للتغلب على تداعيات الأزمة.

وقال وليد مختار الرئيس التنفيذى لشركة «إيوان» للتطوير العقارى، إن أزمة «كوفيد- 19» كشفت بوضوح عن عدم توافر خدمات طبية داخل التجمعات السكنية، والتى تعد أيضًا إحدى العقبات التى تحول دون تصدير العقارات للخارج، وتابع أنه يجب وضع ذلك فى الاعتبار، كما أنه من المتوقع أن تشهد صناعة العقارات فى مصر طفرة غير مسبوقة فى الخدمات الطبية والمستشفيات فى المستقبل القريب.

وأضاف أن قطاع العقارات فى مصر، يسعى للتعامل مع احتياجات التحول الرقمى، مما سيفتح آفاقًا جديدة لاستراتيجيات التسويق الإلكترونى التى تلبى احتياجات العملاء، بالإضافة إلى تحديد مجموعة جديدة كاملة من المنتجات العقارية التى تناسب تلك الاهتمامات الجديدة.

خلال زيارته لـ«مدينتى» وتفقده حصة وزارة الإسكان:

عاصم الجزاز: مشروعات التطوير العقارى الحكومية والخاصة جناحا النمو الاقتصادى لمصر

قام الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بزيارة لمشروع «مدينتى» بالقاهرة الجديدة، حيث كان فى استقباله هشام طلعت مصطفى، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمجموعة طلعت مصطفى القابضة.

وأثناء الزيارة قام هشام طلعت مصطفى بشرح لمكونات وعناصر «مدينتى» وحجم الأعمال المنفذة والجارى تنفيذها وفق المخطط العام للمشروع، ثم قاما بجولة ميدانية تفقدا خلالها تطورات الأعمال بالمشروع وعددًا من المجموعات السكنية، وأيضًا الوحدات السكنية الخاصة بحصة وزارة الإسكان والمرافق فى مشروع «مدينتى».

كما تفقد الدكتور عاصم الجزار وهشام طلعت مصطفى العديد من الخدمات التجارية والرياضية والثقافية والجماهيرية التى تلبى مختلف احتياجات السكان بالمشروع، ومنها المراكز التجارية والترفيهية مثل «الأوبن إير مول» ومجمع السينمات، ونقطة الشرطة والمطافئ، وغيرها.

وأشاد وزير الإسكان، خلال الجولة، بما اطلع عليه من تفاصيل لعناصر المشروع، والحجم الضخم من الأعمال الإنشائية المنفذة، مؤكدًا أن الوزارة تعطى اهتمامًا كبيرًا لكافة مشروعات التطوير العقارى، سواء الحكومية أو الخاصة باعتبار أن القطاعين هما جناحا النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى.

كما أكد نجاح المشروعات التى تنفذها الوزارة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص فى قطاع التطوير العقارى، لما تسهم به فى تحقيق التنمية المطلوبة، وتوفير أكبر عدد من الوحدات السكنية، فى مجتمعات سكنية حضارية، مكتملة الخدمات، وتحقق جودة الحياة.

وأشار الوزير إلى أهمية قطاع التطوير العقارى والتشييد والبناء بوجه عام فى هذه المرحلة، ولذا فالدولة تساند هذا القطاع الذى يسهم فى تحقيق أهدافها فى دفع معدلات النمو، وزيادة الرقعة المعمورة، وتوفير الوحدات السكنية والخدمات للمواطنين، وكذا توفير أكبر عدد من فرص العمل، حيث يوفر هذا القطاع الملايين من فرص العمل.

وأشار الدكتور عاصم الجزار إلى التقرير المهم الذى صدر منذ يومين، بشأن التوقعات المستقبلية لقطاع التشييد والبناء فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد تداعيات انتشار فيروس «كورونا» حتى عام 2029 عن مؤسسة «فيتش».

والذى تضمن توقعات بأن يواصل قطاع التشييد والبناء فى مصر نموه القوى على مدار السنوات العشر المقبلة، كما أنه من المتوقع أن يفوق قطاع التشييد والبناء بمصر باقى الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى الطويل.

وأكد أن تقرير « فيتش» يتوقع أن تمتلك مصر بحلول 2029 أكبر قطاع للتشييد والبناء فى المنطقة بأكملها، كما لفت تقرير « فيتش» إلى أن مصر سجلت الترتيب الثانى كأقوى سوق فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيرًا إلى أن هذا التقرير يؤكد أن الحكومة تسير على الطريق الصحيح باهتمامها بهذا القطاع، وضخ استثمارات غير مسبوقة به، وكذا تشجيع القطاع الخاص ومساندته لزيادة استثماراته فى هذا القطاع.

من جانبه رحب هشام طلعت مصطفى بزيارة وزير الإسكان لـ«مدينتى» معربًا عن أمله فى أن تسهم الجهود التى تبذلها مجموعته العقارية فى تقديم قيمة مضافة حقيقية اقتصاديًا واجتماعيًا لمصر والمصريين.

«فيتش» .. تتوقع أن تمتلك مصر بحلول 2029 أكبر قطاع للتشييد والبناء فى المنطقة بأكملها

تفقد الدكتور عاصم الجزار وهشام طلعت مصطفى العديد من الخدمات التجارية والرياضية والثقافية والجماهيرية التى تلبى مختلف احتياجات السكان بالمشروع

لدعم مؤسسة أهل مصر..

المستقبل للتنمية العمرانية تتعاقد لتجهيز 3 غرف مراقبة «عناية مركزة»

أتمت شركة المستقبل للتنمية العمرانية المالك والمطور العام لمشروع «مستقبل سيتى» بالقاهرة الجديدة التبرع لمؤسسة «أهل مصر للتنمية» من خلال التبرع تجهيز عدد (3) غرف مراقبة عناية مركزة بمستشفى أهل مصر لعلاج الحوادث والحروق بالمجان، الجارى تجهيزها الآن بالقاهرة الجديدة. وقام وفد من شركة المستقبل بعمل جولة تفقدية بموقع تطوير المستشفى التى تقدر إجمالى مساحتها 12.200 متر مربع، وقد صممت بطاقة استيعابية 201 سرير، وتم تفقد الأعمال الإنشائية وتم عرض كافة مستجدات خطة التطوير بالمستشفى من قبل مدير إدارة المشروع وممثلى المؤسسة.

وتعليقاً على هذا التبرع قال المهندس عصام ناصف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «المستقبل للتنمية العمرانية»: إن هذا التبرع هو إستكمالاً لعزم الشركة على تفعيل دورها المجتمعى خاصة أن مؤسسة أهل مصر للتنمية، هى أول مؤسسة فى مصر والشرق الأوسط وأفريقيا ركزت جهودها ضد مخاطر الحوادث والحروق من خلال العلاج والتوعية والوقاية لضحايا الحوادث والحروق بمفاهيم عالمية متكاملة.

من جانبها، أوضحت د. هبة السويدى، مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة «أهل مصر للتنمية»، أن الضحية الواحدة تقضى أكثر من 40 يوم فى العناية المركزة، مما يجعل هذه الوحدات مكونًا أساسيًا فى رحلة العلاج، وأعربت عن إمتنانها وجميع القائمين على المشروع على مساهمة شركة «المستقبل للتنمية العمرانية» فى دعم هؤلاء الضحايا من خلال هذا التعاون.

وأضافت: «أننا فى مؤسسة أهل مصر لا يسعنا إلا أن نشكر شركة المستقبل على دعمهم لنا، ونتطلع إلى مزيد من التعاون منهم ومن غيرهم من المؤسسات للمساهمة فى إستكمال تجهيز مستشفى أهل مصر لعلاج الحوادث والحروق بالمجان».

وفد شركة «المستقبل للتنمية العمرانية» يقوم بجولة تفقدية لموقع تطوير المستشفى التى تقدر مساحتها 12.200 متر.. وصممت لاستيعاب 201 سرير

لتقديم خدمات التمويل العقارى بنُظم سداد متنوعة للعملاء تصل لـ20 عامًا

سيتى إيدج توقع بروتوكول تعاون مع شركة التعمير للتمويل العقارى - الأولى

أعلنت شركة سيتى إيدج للتطوير العقارى، المطور الوطنى المصرى، عن توقيعها بروتوكولًا للتعاون مع شركة التعمير للتمويل العقارى – الأولى، بحضور لفيف من قيادات الشركتين وعلى رأسهم أشرف سالمان رئيس مجلس إدارة شركة سيتى إيدج والمهندس محمد المكاوى، الرئيس التنفيذى وحسن حسين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الأولى للتعمير، وحسن نصر المدير المالى لشركة سيتى إيدج.

ينص البروتوكول على أن تقدم شركة «الأولى» خدمات التمويل العقارى بأنظمة سداد مختلفة تصل لمدة 20 عاما وتناسب مختلف فئات عملاء مشروعات سيتى إيدج للتطوير العقارى، بما فى ذلك عملاء مبادرة البنك المركزى لمن تنطبق عليهم شروط المبادرة والتى قد طرحها البنك المركزى نهاية العام الماضى.

وقد أشاد أشرف سالمان رئيس مجلس إدارة شركة سيتى إيدج للتطوير العقارى بالجهود المبذولة من الدولة للارتقاء بالقطاع العقارى باعتباره واحدًا من أهم دعائم الاقتصاد المصرى وأضاف قائلا: إننا فى شركة سيتى إيدج نضع عملائنا على قائمة أولوياتنا وبناء عليه فقد سعينا بالتعاون مع شركة «الأولى» للمشاركة فى مبادرة البنك المركزى للتمويل العقارى والتى من شأنها أن تساهم بشكل كبير فى أنعاش السوق العقارى فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد.

كما صرح د.م. محمد المكاوى، الرئيس التنفيذى للشركة: «إننا سعداء بتوقيع هذا البروتوكول، والذى يمثل تعاونًا مع شركة الأولى للتعمير ذات الباع الكبير فى قطاع خدمات التمويل والاستثمار العقارى، وكلنا ثقة بأن هذا التعاون سيأتى بثماره لصالح عملائنا اللذين نحرص على أن نوفر لهم أفضل الخدمات العقارية وأيسر نُظم السداد والتمويل العقارى».

ومن جانبه صرح حسن حسين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التعمير للتمويل العقارى - الاولى» أن اختيارنا من جانب شركة بقيمة سيتى إيدج للتعاون معها لهو فخر لنا وتأكيدًا على ما نقدمه للقطاع العقارى من خدمات تعمل على تنميته ودفعه للأمام من خلال تقديم الخدمات المناسبة للعملاء من كل الفئات، وذلك بتوفير التمويل العقارى ونظُم السداد التى تناسب كل فئة حسب متطلباتها وامكانياتها».

ومن خلال هذا البروتوكول تقوم شركة «الأولى» للتمويل العقارى بطرح ثلاثة أنظمة للسداد لعملاء سيتى إيدج بحد أقصى لا يتجاوز 80% من قيمة الوحدة السكنية المطلوب تملكها. النظام الأول خاص بالأفراد المشمولين بمبادرة البنك المركزى حيث توفر لهم نظام تمويل عقارى بمدة سداد للوحدات كاملة التشطيب وجاهزة للسكن بحد أقصى 20 عام.

والنظام الثانى للسداد يتم تطبيقه على الوحدات السكنية غير المشمولة بمبادرة البنك المركزى، حيث تتنوع مدد السداد بهذا النظام لتصل إلى 10 سنوات، وكذلك النظام الثالث يشمل نفس الفئة من الراغبين فى بيع الوحدات للغير، أو الراغبين منهم فى الحصول على تمويل الوحدات المملوكة لهم عن طريق البيع أو الاستئجار.

والجدير بالذكر أن شركة سيتى إيدج للتطوير العقارى تقوم بتطوير وإدارة تطوير وتسويق عدد من المشروعات العقارية فى مدينة الشيخ زايد ومدينة العلمين الجديدة والمنصورة الجديدة بالإضافة عدد من المشروعات السكنية والتجارية والإدارية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

أشرف سالمان

«سالمان»: القطاع العقارى واحدًا من أهم دعائم الاقتصاد المصرى

حسن حسين

«حسين»: اختيارنا من جانب «سيتى ايدج» للتعاون تأكيدًا على ما نقدمه للقطاع العقارى من خدمات تناسب العملاء من كل الفئات

CITY EDGE DEVELOPMENTS

- سيتى إيدج للتطوير العقارى من الشركات الرائدة فى مجالى التطوير العقارى وإدارة الأصول العقارية بالسوق المصرى.
- تأسست كثمرة للتعاون بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، وبنك التعمير والإسكان (HDBK.CA).
- تقوم الشركة بتطوير وإدارة تطوير مجموعة من المشروعات العقارية المتميزة فى مصر والتى تتضمن العديد من فئات الأصول العقارية، هذا بالإضافة لمحفظة متنوعة من الأراضى لصالح عملاء الطرف الثالث تتضمن ممتلكات عقارية غير مباشرة تحت إدارتها المباشرة، وهى محفظة ضخمة تتضمن باقة واسعة من الاستثمارات فى كافة فئات الأصول العقارية، بما فى ذلك عددٌ من المشروعات السكنية والمولات التجارية والفنادق والمطاعم والمكاتب الإدارية.
- حصلت الشركة مؤخرًا على جائزة «أسرع الشركات العقارية نموًا فى مصر». من ناحية أخرى، تبحث الشركة دائمًا عن فرص جديدة وشراكات استراتيجية لتساعدها على تنفيذ خططها وأهدافها الطموحة للنمو والتوسع.

أول مطور عقارى فى مصر يُؤْمِن على عملاءه

كاسيل للتطوير العمرانى تعقد إتفاقية تعاون مع ألیانز مصر لتطبيق نظام التأمين لصالح العملاء

وقعت شركة كاسيل للتطوير العمرانى والتى تركز بشكل رئيسى على تطوير المشروعات السكنية والتجارية والإدارية الراقية ذات القيمة العالية فى مصر ومنطقة الخليج إتفاقية تعاون مع شركة أليانز مصر للتأمين، والتى تعد جزء من مجموعة «أليانز» العالمية صاحبة التاريخ العريق والمتميز بسوق التأمين، حيث قام كلًا من المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذى لشركة كاسيل للتطوير العمرانى والسيد محمد مهران نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أليانز للتأمين بالإتفاق على إبرام بروتوكول تعاون فيما بين الشركتين يقضى بمنح أنظمة التأمين المختلفة على مشروعات كاسيل للتطوير العمرانى.

بموجب هذا الإتفاق تكون كاسيل للتطوير العمرانى أول مطور عقارى فى مصر يطبق نظام التأمين لصالح العملاء، حيث تقوم أليانز مصر بتغطية جميع الأقساط المتبقية لعملاء شركة كاسيل فى حالة وفاة أى عميل، لتصبح بذلك الوحدة السكنية التى قام بشرائها العميل قبل وفاته إرثًا شرعيًا لعائلته دون الحاجة لتسديد أى مستحقات متبقية. يأتى هذا الإتفاق فى صالح عملاء شركة كاسيل، حيث سيستفيد كافة عملاء الشركة بمختلف مشروعاتها من التعاون بين اثنتين من كبرى الشركات المصرية، واللتين تتمتعان بخبرات متميزة كلًا فى مجاله.

وفى تعليقه على ذلك قال المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذى لشركة كاسيل للتطوير العمرانى: «فى إطار إلتزام الشركة وشعورها بالمسئولية التامة تجاه عملائها، وسعيها الدائم لتوفير خدمات ذات جودة عالية لعملائها، فضلًا عن إضافة قيمة مضافة وميزة تنافسية لمشروعاتنا مما يمكنا من المنافسة بشكل قوى داخل وخارج البلاد. كان من الضرورى التفكير فى تقديم خدمة مغايرة تمنح عملائنا المزيد من الثقة والأمان بكافة مشروعات الشركة».

وأكد منصور: «إعتدنا دائما التعاون مع الكيانات صاحبة الخبرة الكبيرة القادرة على إستيعاب متطلباتنا وطموحاتنا فى تطوير مشروعات حديثة تقدم خدمات مختلفة تتماشى مع التطورات العالمية الحديثة بقطاع العقارات. وإننى على ثقة تامة فى قدرة شركة أليانز مصر للتأمين على تحقيق ذلك، حيث أنها تعتبر جزء من شركة أليانز العالمية التى تصدرت قائمة أفضل شركات التأمين عالميًا، نتيجة للأداء المتميز للشركة، كما أنها تمتلك مجموعة من الخبرات والتجارب والفهم العميق لإحتياجات العملاء على مدار سنوات عملها الطويلة سواء فى مصر أو بدول العالم المختلفة، وهذا ما جعلها الإختيار الأول لنا للقيام بهذه المهمة».

من جهته أشار محمد مهران نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أليانز للتأمين: «تحرص الشركة بصورة مستمرة على التعاون الدائم مع الكيانات الكبيرة والقوية التى تمكنها من تحقيق خطتها الطموحة فى التوسع ودعم المجتمع من خلال أساليب تأمينية مبتكرة تعمل على توفير الحماية التأمينية الكاملة لتصل لكل مواطن.» وأضاف مهران: «أن بروتوكول التعاون مع شركة كاسيل للتطوير العمرانى يعد خطوة هامة بالنسبة لشركة أليانز، حيث أنه يمنحها فرصة التعاون مع واحدة من أبرز الشركات العقارية فى مصر، مما يؤكد على مصداقية أليانز ويحافظ على مكانتها بين منافسيها ويعزز من تواجدها وتوسعها بمختلف أنحاء مصر».

الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمجموعة مصر إيطاليا القابضة:

نحتل المركز الثانى كأكبر مطور عقارى بالعاصمة الإدارية و68 مليار جنيه إجمالى الاستثمارات

قال محمد هانى العسال، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمجموعة مصر إيطاليا القابضة، إن المجموعة بدأت أعمالها عام 1981م، وتطورت حتى أصبحت ضمن كبرى الشركات العقارية فى مصر؛ حيث تمتلك محفظة أراضى تصل إلى 11 مليون متر مربع، جميعها تحت التطوير، موزعة بمناطق حيوية فى القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية والسادس من أكتوبر والساحل الشمالى والسخنة، ورأس سدر، التى ستتجاوز إجمالى حجم استثماراتها خلال الـ15 عامًا القادمين 68 مليار جنيه. مشيرًا إلى أن المجموعة ستبدأ فى تسليم وحدات فى خمسة مشروعات خلال عام 2020، بإجمالى 500 وحدة سكنية، بالإضافة إلى 20 مبنى إداريًا فى مشروعها الأهم بالقاهرة الجديدة «كايرو بيزنس بارك».

قال «العسال» إن المشروعات التى سيتم بدء التسليم بها، تبدأ بمشروع «لانوفا فيستا» على مساحة 40 فدانًا، هو كمبوند فيلات فقط فى القاهرة الجديدة، يضم 131 فيلا، وجاهز للسكن، وهى عبارة عن فلل منفصلة، وأخرى تاون هاوس، وهذا المشروع قائم بالفعل وجاهز للسكن، منها 50 فيلا تم تسكينها بالفعل، وجارٍ تشطيب 30 فيلا من قبل العملاء، بالإضافة إلى عدد محدود من الفيلات جاهز للبيع، تبدأ أسعارها من 9 ملايين جنيه بالتقسيط على سبع سنوات والتسليم فورى.

أما المشروع الثانى «جاردن ايت». الذى وصفه «العسال» بأنه مشروع مول تجارى يتم تسويقه بالنظام الإيجارى فقط وليس البيع؛ حيث تبلغ إجمالى مساحة المشروع 22 ألف متر مربع، بإجمالى حجم استثمارات 500 مليون جنيه، ويضم 58 وحدة.

لفت «العسال» إلى أنه تم التعاقد على 50% من الوحدات التجارية مع علامات تجارية عالمية، وسيكون الافتتاح التجريبى فى يونيه الجارى، والافتتاح النهائى خلال أغسطس من العام الجارى. ويعد «جاردن إيت» واحدًا من أهم المشروعات الرائدة والمبدعة لمصر إيطاليا، ويأتى اسم هذا المشروع من امتداده على مساحة 8 فدادين، وهو المشروع الوحيد الذى يطل على حديقة بمساحة 25 ألف متر مربع، وهذا يؤكد إبداع مصر إيطاليا واهتمامها بالتفاصيل.

وقال الرئيس التنفيذى لمجموعة مصر إيطاليا القابضة، إن المشروع الثالث الذى سيشهد تسليمه، خلال العام الجارى هو مشروع «كايرو بيزنس بارك». بإجمالى مساحة 90 ألف متر مربع، وهو مشروع إدارى بالقاهرة الجديدة، ويضم 42 مبنى إداريًا متكاملًا ومستقلًا، بالإضافة فى فندق «هيلتون جاردن إن». بعدد غرف 135 غرفة، بإجمالى حجم استثمارات للمشروع بالكامل 1.5مليار جنيه؛ فإنه سيتم ضخ 500 مليون جنيه فى المشروع، لاستكمال أعمال الإنشاءات، التى وصلت إلى 85%، وسيتم تسليم 20 مبنى ضمن المرحلة الأولى منه خلال الربع الثالث من العام الجارى، وتسليم المشروع بالكامل بداية 2022.

وأشار «العسال» إلى أن المشروع مخطط تسويقه بنظامين متساويين، الأول يتم بيعه بنظام التمليك بنسبة 50% من إجمالى المشروع، والنظام الثانى يتم تسويقه بنظام الإيجار بنسبة 50% من إجمالى المشروع.

ولفت إلى أن الشركة تمتلك مشروعين بالعاصمة الإدارية الجديدة، هما «البوسكو» و"فينشي". بإجمالى مساحة 327 فدانًا، وهى ثانى أكبر مطور عقارى حصل على مساحة أرض فى العاصمة، بعد مجموعة «طلعت مصطفى» التى حصلت على 500 فدان.

وقال الرئيس التنفيذى للمجموعة، إن مشروع «البوسكو» بالعاصمة الإدارية الجديدة، على مساحة 207 فدادين، وهو عبارة عن فيلات منفصلة ومتصلة، بالإضافة إلى شقق سكنية، وناد إدارى واجتماعى، ومول تجارى على مساحة 75 ألف متر مربع، وقال إن الشركة تنفذ ضمن المشروع فكرة «الغابة العمودية» لأول مرة فى مصر.

وتابع أن الشركة انتهت من أعمال الخرسانيات لعدد 300 فيلا و2500 شقة، وستبدأ الشركة فى تسليم وحدات ضمن المرحلة الأولى لمشروع «البوسكو» لعدد 1700 وحدة، وسيتم تسليمها على مراحل، بداية من 2020، ولفت إلى أن التسليم سيبدأ قبل الجدول الزمنى المخطط له للمشروع بعام، التى كان من المقرر تسليمها 2021.

وتابع «العسال» أن إجمالى استثمارات المشروع تبلغ 16 مليار جنيه، يضم 5100 وحدة بمساحات مختلفة، بالإضافة إلى نوادى، وفنادق، إلى جانب «الغابة العمودية». وسيتم ضخ مليار جنيه فى «البوسكو» بالعاصمة خلال العام الحالى، وتابع: «المشروع حقق مبيعات حتى الآن بلغت فى مجملها 9 مليارات جنيه».

وتابع الرئيس التنفيذى لمجموعة مصر إيطاليا القابضة، أن المشروع الثانى بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو فينشى، ويمتد على مساحة 110 أفدنة، باستثمارات تصل إلى 8.5 مليار جنيه، ويضم 3000 وحدة سكنية، وجار حاليًا أعمال الحفر وتسوية الأرض. ولفت إلى أن المشروع الخامس، الذى سيتم تسليم وحدات منه العام الجارى، أيضًا هو مشروع «كاى السخنة». والمكون من 330 وحدة، فيلات وشاليهات، وفندق هيلتون بسعة 185 غرفة، بإجمالى حجم استثمارات 3 مليارات جنيه، وسيبدأ تسليم 70 وحدة من 120 وحدة، للمرحلة الأولى فقط فى الربع الأخير من عام 2020، ويتم تسليم باقى المرحلة تباعًا، ولفت إلى أن المشروع يمتاز بشاطئ طوله أكثر من كيلو على البحر، والذى يقع فى بداية منطقة الزعفرانة.

ومن المشروعات التى تنفذها مجموعة مصر إيطاليا القابضة، قال «العسال» إن الشركة ستبدأ فى أعمال الإنشاءات فى مشروعها الأحدث «البوسكو سيتي» بالشراكة مع شركة «المستقبل» للتنمية العمرانية، وهو المشروع الأول الذى تدخل فيه الشركة بنظام الشراكة، وتبلغ مساحته 268 فدانًا بمدينة مستقبل سيتى.وتم تخصيص 500 مليون جنيه استثمارات بالمشروع خلال العام الحالى، من إجمالى حجم استثمارات 22 مليار جنيه.

وأكد الرئيس التنفيذى لمجموعة مصر إيطاليا القابضة، أنه تم خلال الأيام الماضية البدء فى طرح المرحلة الأولى للبيع من المشروع تحت مسمى» سيله». والتى تضم 800 وحدة، ما بين فيلات وتاون هاوس بمساحات تتراوح ما بين 200 و500 متر مربع، وشقق سكنية، بمساحات تبدأ من 75 إلى 200 متر مربع، وبعروض خاصة تستمر حتى نهاية شهر يونيه الجارى بصفر مقدم، وأقساط على 10 سنوات، ونستهدف بنهاية العام بدء الإنشاءات، على أن تبدأ التسليمات 2024.

وأكد «العسال» أن المجموعة تعتزم تكثيف الأعمال فى مشروعاتها لتتلاءم مع الجدول الزمنى للتسليم، ولهذا سيتم ضخ 3 مليارات جنيه خلال العام الحالى، منها 2.2 مليار جنيه فى الإنشاءات وعقود المقاولات، إضافة إلى 800 مليون جنيه، قيمة أقساط الأراضى المستحقة. وتستهدف المجموعة تحقيق مبيعات خلال العام الجارى بقيمة 4.5 مليار جنيه، بزيادة 23% عن المحقق خلال العام الماضى.

وعن توقعات السوق خلال عام 2020، قال الرئيس التنفيذى لمجموعة مصر إيطاليا القابضة، إن الشركة لا تعتمد فى مبيعاتها على المعارض سواء المعارض الخارجية، أو الداخلية بنسبة كبيرة، ولكن ليس فى الوقت الحالى بعد توقف كل المعارض الدولية بسبب وباء فيروس كورونا.ولفت إلى أن إجمالى حجم المبيعات عن طريق المعارض تقل عن 10%، ولكن ميزة المعارض أنها تقدم لزوارها خيارات متنوعة، وهى ما تجذب العميل لاتخاذ القرار، وتحديد الشركة التى استقر عليها.

وعن توقعات حجم المبيعات للسوق العقارية بشكل عام، وبخاصة بعد تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا، قال العسال: «المبيعات لم تتوقف حتى مع ظهور أزمة فيروس كورونا المستجد، إلا أن هناك تراجعًا ملحوظًا فيها عن فترة ما قبل الأزمة، وهذا بسبب خوف المواطنين من الخروج أو اتخاذ أى قرارات بالشراء فى ظل حالة الغموض التى تحيط بالفيروس والمدى الزمنى للتخلص منه، وتراجع التدفقات النقدية لدى الشركات والأفراد».

وأضاف: «أرى أن القطاع العقارى يوجد فيه خبراء قادرون على إدارة الأزمة باحترافية من خلال ترتيب الأولويات طبقًا لحالة وتقييم كل شركة، وبعد انتهاء الأزمة سنشهد ارتفاعًا لافتًا فى الطلب على العقار، باعتباره مخزنًا للقيمة، فالعقار سيظل الملاذ الآمن للأموال، وبخاصة فى أوقات الاضطرابات الاقتصادية التى يشهدها العالم، وما يترتب عليها من مخاطر مرتفعة فى مجالات الاستثمار المختلفة».

أما بخصوص الإجراءات الاحترازية التى اتخذتها الشركة، علق قائلًا: «عملت مصر إيطاليا العقارية منذ اليوم الأول من الأزمة على اتخاذ التدابير الوقائية وتطبيق الإجراءات الاحترازية وفقًا للمعايير المعتمدة من إرشادات ونصائح الحكومة المصرية المتمثلة فى وزارة الصحة، والتى تستند إلى معايير منظمة الصحة العالمية؛ حيث تبنت الشركة مبدأ «التخطيط الاستراتيجي». الذى يضع أهدافًا استراتيجية، ومنها مواجهة المخاطر والتهديدات التى قد تعترض سير العمل وانتظامه، كما تم إنشاء لجنة داخلية لإدارة الأزمات لحماية الموظفين والعملاء وشركاء العمل والعلامة التجارية، وضمان استمرارية العمل، وذلك وفقًا لميثاق لجنة إدارة الأزمات».

محمد هانى العسال: بدء تسليم وحدات بخمسة مشروعات خلال 2020

رئيس مجلس إدارة شركة أطلس للمقاولات «للصفقة الاقتصادية».

ايهاب حسن:
1.8 مليار جنية حجم الأعمال للشركة.. ونسعى لنتخطى المليارى قريبا

بدأت شركة أطلس للمقاولات العامة فى تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف إلى تغيير نمط الإدارة سعيًا لتحقيق الربح والعمل بأسلوب القطاع الخاص، فمنذ تولى المهندس إيهاب حسن، رئيس مجلس إدارة شركة أطلس للمقاولات العامة، إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير، تشهد الشركة طفرة فى حجم الأعمال، بعد اعتماد دراسة الجدوى فى قبول الأعمال الجديدة، مع التزام الشركة بتنفيذ الأعمال القديمة رغم تحقيقها خسائر لغياب دراسات الجدوى.. هيكلة مستمرة داخل الشركة التى تمتلك كافة مقومات النجاح، لكن اسلوب الإدارة كان أحد أسباب أنخفاض الأرباح فى الماضى.

«الصفقة الاقتصادية» ألتقت رئيس مجلس الإدارة للتعرف على استراتيجية الشركة الجديدة.. فإلى الحوار.

كشف المهندس إيهاب حسن، رئيس مجلس إدارة شركة أطلس للمقاولات العامة، عن إجمالى حجم الأعمال بالشركة يصل إلى 1.8 مليار جنيه منهم 810 مليون جنيه تقريبا خلال العام الماضى، مشيرا إلى أن الشركة تستهدف تحقيق 50 مليون جنيه صافى ربح العام الحالى مقابل 24 مليون جنيه العام الماضى، كما أن الشركة حققت أكثر من 70% من المستهدف للعام المالى الحالى.

وقال إن الشركة تمتلك مقومات قوية من بنية تحتية من ناحية الهيكلة، أو من امتلاكها لأصول جيدة، إضافة إلى امتلاكها لمعدات كشركة مقاولات متميزة.

وقال إنه منذ توليه رئاسة الشركة فى ديسمبر الماضى يعمل على معالجة السلبيات للارتفاع بمستويات الأرباح المحققة، مرجعًا السلبيات إلى أسلوب العمل التقليدى، والتفكير فى الحصول على حجم أعمال دون دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك الأعمال، مشيرًا إلى أنه يعمل على تغيير هذا النظام من خلال التحول لأسلوب العمل فى القطاع الخاص لتحقيق أرباح تناسب اسم وتاريخ الشركة.

وأضاف المهندس إيهاب حسن، أن الشركة تتحمل الإنفاق على نفسها من مرتبات وأعباء مصروفات، وفى النهاية لابد من تحقيق أرباح، لذا كان لابد من تغيير أسلوب الإدارة، والبداية كانت إعادة النظر فى الهيكل الإدارى لبعض النشاطات، منها قطاع المشروعات على سبيل المثال، وتم تصحيح بعض الأخطاء التى كان يعمل بها من قبل، ومنها وقف قبول مشروعات خاسرة، ودراسة المشروع جيدًا قبل الموافقة عليه، حتى تتمكن الشركة من تحقيق أرباح، ومن ثم نبدأ فى التطوير. لكنه قال إن الشركة ملتزمة بتنفيذ المشروعات التى حصلت عليها، قبل إعادة الهيكلة، حتى وإن كانت خاسرة.

وأشار رئيس مجلس إدارة شركة أطلس للمقاولات العامة إلى استيراتيجية الشركة الجديد فى اختيار المشروعات الجديدة، تتم بوضع محددات ثابتة لقبول الأعمال الجديدة، وهى تحقيق حجم إيراد مناسب لحجم المشروع، وتحقيق أرباح مناسبة، بالإضافة إلى تشغيل

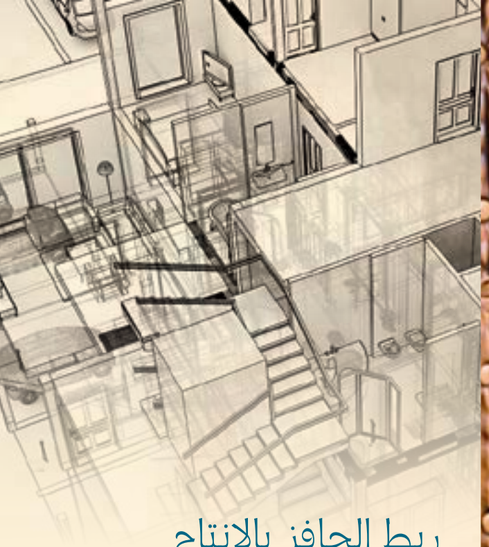

ربط الحافز بالإنتاج ضرورة خلال الفترة المقبلة .. ويجب تطبيق فكر القطاع الخاص فى الإدارة

خطتنا لا ترتبط بحجم الأعمال.. ولكن ترتبط بالأعمال التى تحقق أرباح

كافة العمالة بالشركة، مع الاستعانة ببعض الحرفيين للقيام بالشغل الفنى فى قطاع المقاولات من الخارج، كذلك الاستعانة بمقاول من الخارج لتنفيذ مهام متكاملة.

وأشار المهندس إيهاب حسن إلى أنه فى الوقت الحالى تقوم الشركة بالانتهاء من تنفيذ المشروعات القديمة كلها، منها المشروع الخاص بإنشاءات بجامعة دمنهور، ومتوقع الانتهاء من التنفيذ خلال ثلاث أشهر من الآن، بالإضافة إلى قرب الانتهاء من مشروع الاسكان الاجتماعى الـ41 عمارة بمدينة 6 أكتوبر، وبالفعل بدأنا فى أولى مراحل التسليم.

وتابع أن الشركة فى صدد الانتهاء من مشروع الأقصر، وهو إحدى المشروعات التى تقوم شركة أطلس بتنفيذها كمقاول عام، وهذا المشروع من أصعب المشروعات التى تحملتها الشركة، نتيجة تغيير الأسعار والتكلفة، وهو ما تحملته الشركة وتسبب فى خسائر، ولكن تم اسناد أعمال أخرى من وزارة الأوقاف بالمشروع، أعتقد أنها ستضبط الميزان من إجمالى العائد من المشروع.

وأكد أن الشركة بصدد الانتهاء تمامًا من كافة المشروعات القديمة التى كانت مسندة إليها.

أما عن المشروعات الجديدة، فقال إن الشركة حصلت على مشروع جديد بـ190 مليون جنيه بمحافظة بنى سويف، بالإضافة إلى أنه تم اسناد مشروع جديد من شركة المياه لتنفيذ «مرافق» للشركة أيضا بمحافظة أسيوط، فى حدود 75 مليون جنيه، ومشروع جديد بمدينة 15 مايو بما يقرب من 100 مليون جنيه تقريبًا، كذلك رسى على الشركة مشروع جديد ضمن خطة الدولة فى تطوير قطاع الغزل والنسيج لتنفيذ تطوير مصنع (4) بشركة غزل المحلة، بما يقرب من 250 مليون جنيه، ومشروع تطوير قطاع الخرسانات بالمحطات، وبدأنا بالفعل فى تقويته ورفع كفائته.

كما قال رئيس مجلس إدارة شركة أطلس إن استراتيجيتنا منح رؤساء القطاعات بالصلاحيات فى اتخاذ القرار لصالح العمل ودراسة المشروعات، وتوفير الموارد المطلوبة للتنفيذ، وتقدير دور العاملين ومنحهم الامتيازات المحفزة، بمعنى ربط الإنتاج بالعمل، والحافز الذى يستحقة العامل بما حققة من أرباح للشركة.

مؤكدًا أنه بالفعل تم ربط الانتاج بالحافز منذ تولى رئاسته الشركة، وللأسف كان يصرف حوافز دون تحقيق ناتج يستحق هذا الحافز، وقال: أصدرت قرار بوقف الحوافز الدورية دون تحقيق عائد، بمعنى أن المشروع الذى يحقق أرباح كل العاملين بهذا المشروع تحصل على مكافأة مجزية، وأصبح الاختيار للعامل.. «تنتج تحصل على عائد، تكسل مافيش».

وأشار إلى أن إجمالى عدد العاملين الثابيتين فى الشركة 500 عامل، منهم ثلث فنى وثلثى إدراى، وهو مشكلة قطاع الأعمال العام، وفى يخص نظام التحويل والتدريب، قال إن يصعب على العامليين الحاليين خاصة الاداريين منهم نظام التحويل من إدارى إلى فنى لأن معظمهم اقتربوا من سن المعاش، وغير قابلين لتحويل المهنة، لكن الأفضل هو فتح باب المعاش المبكر لمن يرغب.

وأكد أنه لابد من فتح باب التعاقد للعمالة الفنية فى التخصصات التى يحتاجها العمل، بنظام المكافأة الشاملة من ذو الخبرة، وإذا أثبت كفاءة يستمر معك من مشروع لمشروع.

وقال المهندس إيهاب حسن إن الشركة تشارك فى تنفيذ عددًا من مشروعات الإسكان الاجتماعى، كذلك تشارك فى عدد من المشروعات الخاصة بالبنية التحتية تقترب من مليار جنيه، منها على سبيل المثال وليس الحصر، مشروعات بمدينة السادات، وأسيوط وبنى سويف ومدينة 6 أكتوبر، كذلك مدينة بدر مثل إسكان دار مصر.

ولفت إلى أن الشركة بها عدة أنشطة غير المقاولات، فهناك نشاط كامل اسمه «المصانع»، ونشاط «المصاعد» ممثل فى شركة «شندلر» للمصاعد، التى تم ضمها لنا، وهناك نشاط التكيفات والأثاث، وأكد أن الدولة الفترة الحالية تهتم بالصناعة، فمنذ تولى إدارة الشركة اكتشفت تكاسل بعض الشئ فى نشاط المصانع، وبدأنا بالتدريج أن ندفع بهذا النشاط بخامات ومعدات والسماح بصلاحيات للعاملين فى هذا النشاط، بتطوير المعارض مع تحديث

خطوط الإنتاج، وهو بدأت نتائجة توضح إلى حدا ما.

وقال إن تحديث المكن والمعدات للصناعة يحتاج أن يتم، لكن بالتدريج خاصة أنها تخدم على النشاط الأساسى للشركة، وأشار إلى أن الشركة بدأت الدفع بشكل جيد فى نشاط المصاعد، وبالفعل تواصلنا مع شركة «شندلر» الصينية للمشاركة، هى بخطوط الإنتاج، وأطلس بالمكان، ومخطط أن يكون لدينا خط إنتاج مصاعد بماركة عالمية، وكان منتظر السفر للصين، ولكن جاءت جائحة كورونا، وهى ما ستجعلنا ننتظر حتى تمر هذه الأزمة العالمية، وهذه الشراكة سترفع من اسم الشركة وتخلق «براند» خاص بنا. وبالنسبة لنشاط التكييف، قال: ندرس تطويرة، وسنعلن فور الوصول لنتائج محددة.

وأضاف أن الشركة مرشحة من قبل وزارة قطاع الأعمال للدخول فى بوابة أفريقيا وفتح أسواق جديدة، عن طريق الجسر الذى أعلن عنه وزير قطاع الأعمال العام، وكما ذكرت جائحة كورونا تسببت فى تأجيل خطوات عديدة منها أننا بالفعل كان المفترض أن نذهب «كينيا» لتوقيع عقود بنيه تحتيه.

وأشار إلى أن جائحة كورونا «كوفيد - 19» أثرت بالطبع على جميع القطاعات ومنها قطاع المقاولات، ولكن لابد ألا تزيد نسب التأثر عن 15%، لأن أكثر من ذلك سيؤثر على الاقتصاد القومى للدولة، لذلك لابد ألا نتوقف عن تنفيذ المشروعات المكلفين بتنفيذها مع اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية التى طبقتها الحكومة للحفاظ على سلامة العاملين، بداية من تطهير الشركة يوميا، والاحتياطات الأساسية فى مواقع العمل من ارتداء القفازات والكمامات، والحفاظ على المسافات الآمنة بين العمال، ولكن الآن بدأنا نستقر فى العمل وعودة العمالة على مراحل ماعدا الأمراض المزمنة.

وفيما يخص تأثر قطاع المقاولات بسبب جائحة كورونا، قال حسن إنه لا شك أن القطاع بشكل عام تأثر، بسبب توقف الموردين عن توريد الخامات المطلوبة، والأصوات التى تطالب بفتح فترة سماح لمواعيد التسليم ننضم لها بسبب الظروف الخارجة عن إرادة الجميع. ولفت إلى أن لا أحد يستطيع أن ينكر أن هذه المرحلة ستشهد خسائر لا تقل عن 20%، أو تراجع فى الأرباح على مستوى قطاع المقاولات بالكامل.

نستهدف 50 مليون جنيه صافى أرباح العام المالى الحالى وحققنا أكثر من 70% من المستهدف

كما قال إن الشركة تمتلك أربع محطات خلط بخمس مضخات، بالإضافة إلى سيارات ميكسر وغيرها من لوادر وحفارات وكسارات وأوناش وأسطول نقل قوى جدا. وأشار إلى أن الأهم من امتلاك معدات قوية، هو كيفية استخدام هذه المعدات، وتوظيفها جيدا.

وعن المشروعات الجديدة التى تقوم الشركة بتنفذها قال: إن الشركة تدرس حاليًا تنفيذ مشروع تطوير عقارى، بشارع بورسعيد بمطنقة بهتين، على مساحة 7 أفدنة، وهى أرض مملوكة للشركة، وهى فى الأساس مخازن للشركة وجراج، سيتم نقلهما فى مكان آخر مملوك للشركة أيضا، وسيتم استغلال هذه الأرض بمشروع سكنى وتجارى وإدارى متكامل، سيضخ أموال جيدة للشركة، خاصة أن الترخيص الحالى للأرض سكنى وهو ما سييسر الأمر بمجرد البدء فى اتخاذ خطوات التنفيذ، ومتوقع البدء فى الخطوات الفعلية بمجرد نقل المخازن والجراج.. ومتوقع أن تكون خلال العام المالى المقبل..

كما قال إن الشركة لم تحصل على التعويضات المخصصة لها، حيث اقتربت إجمالى التعويضات، معظمها مرتبطة بأعمال لوزارة الإسكان إلى 16 مليون جنيه، ولم نحصل عليها حتى الآن، بالإضافة إلى إجمالى مديونيات ومستحقات ما يقرب من247 مليون جنيه، منها ما يقرب من 150مليون جنيه من هيئة المجتمعات العمرانية فقط تشمل التعويضات التى ذكرتها.

وقال رئيس شركة أطلس للمقاولات أن أهم التحديات التى تواجهنا حاليًا هى السيولة فى الأموال، والأجيال القديمة التى تتعامل معها، وتعمل بفكر قديم متجمد، لذلك لابد من ضخ دماء جديدة بفكر متطور، وتغيير النظرة لقطاع الأعمال العام، على أنه غير قادر على تنفيذ المشروعات الكبرى، لذلك لابد من إعادة الهيكلة وهو ما نعمل عليه الآن، بالإضافة إلى ضرورة مساندة الحكومة بإسناد مشروعات قومية بالأمر المباشر لتطوير الشركات التى هى فى الأساس مملوكة للدولة.

كما أشار أيضا إلى أنه لابد من هيكلة العاملين ووضع استيراتيجية حديثة تواكب التطوير الذى يحدث فى قطاع المقاولات فى الدولة كلها، لكى يكون لك نصيب من المشروعات الضخمة التى تنفذها الدولة فى الوقت الحالى، بالإضافة إلى تنشيط قطاعات المشروعات لرفع إجمالى حجم عمل الشركة ليتخطى مليارى جنيه على الأقل.

ميرفت حطبة تتحدث لـ «الصفقة الاقتصادية»

مستمرون فى خطة تطوير الفنادق رغم التأثير السلبى لـ«كورونا»

دخلت السياحة، أحد مصادر الدخل القومى للعديد من الدولة، غرفة الإنعاش متأثرة بانتشار فيروس كورونا، واتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار المرض والتى أدت إلى توقف حركة الطيران بين الدول. ولكن السياحة فى أصعب الظروف التى قد تمر بها الدول من الممكن أن تمرض قليلا ولكنها لا تموت. ولم تكن مصر بعيدة التأثيرات السلبية لانتشار فيروى كورونا على السياحة، ولكن توقفت سياحة العالم كله، ولم يستطع أحد أن يحدد موعد خروجها أو تعافيها. لكن رغم هذه الظروف، إلا أن الفنادق المملوكة للدولة استمرت فى عملية التطوير ضمن خطة محددة لتكون جاهزة لعودة الحياة من جديد. حاورت «الصفقة الاقتصادية» ميرفت حطبة رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق، التى أصرت أثناء الحوار بالالتزام بالإجراءات الاحترازية وارتداء الكمامة، مع الاحتفاظ بالمسافة المناسبة، تنفيذا لتعليمات وزارة الصحة... إلى نص الحوار.

تصوير: محمد سويلم

السياحة تأثرت بأزمة «كوفيد19» وأصبحت فى غرفة الإنعاش

لأول مرة فى تاريخ مصر.. نسبة إشغال الفنادق لا تتعدى 3%

60 مليون جنيه تكلفة إضاءة ميدان التحرير

عرضنا على رئيس مجلس الوزراء ثلاث تصميمات لإضاءة ميدان التحرير.. ومنتظر حضور الرئيس عبد الفتاح السيسى فى الافتتاح

قالت ميرفت حطبة إن قرار وزير السياحة والآثار، والذى وافق عليه مجلس النواب بشكل مبدئى، مع تعديل بعض البنود، بدمج الثلاث صناديق الخاصة (تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة، وتمويل مشروعات الآثار والمتاحف، وصندوق السياحة) فى صندوق واحد تحت مسمى صندوق «السياحة والآثار» لا يوجد فيها مشكلة، خاصة أن وزارتى السياحة والآثار تم بالفعل دمجهم معا، ولكن تحديد توقيت الدمج فى مثل هذه الظروف ليس مناسبا، خاصة أن القطاع فى حالة ركود لم تحدث فى تاريخ السياحة فى مصر، حتى الثورات التى شهدتها مصر، لم تؤثر على قطاع السياحة كما يحدث الآن.

وأضافت أن الهدف من إنشاء الصناديق بجميع أنواعها، هو مساندة القطاعات التى أنشأ من أجلها الصناديق فى الأزمات التى يتعرض لها القطاع، ومنها صندوق السياحة الذى يعتمد فى تمويله فى الأساس من القطاع نفسه.

وأكدت «حطبة» أن قرار الدمج فى هذا التوقيت تحديدا غير مناسب وغير منطقى، فى ظل الخسائر الفادحة التى يتعرض لها جميع المنشآت السياحية من فنادق، وشركات، وقرى سياحية، بالإضافة إلى الضرر الذى وقع على العمالة، وكان مفترض تعويض المتضررين من هذا القطاع، ولكن لم يحدث. ولفتت إلى أن النسبة الأكبر من موارد صندوق السياحة تأتى من الكازينو المرخصة سواء داخل الفنادق أو خارجها بجميع أنواعها، خاصة أنه يتم تحصيل 50% من كامل إيراد الكازينو تؤول للصندوق، ثم بعد ذلك يأتى الحج والعمرة.

وقالت: حدثت مشكلة قبل ذلك لشركة مصر للفنادق بعدما تم فرض 14% قيمة مضافة على نسبة الـ50% المتبقية من إيراد الكازينو، ليصبح المتبقى من كامل الإيراد 36%، ثم يخصم المصروفات والعمالة والكهرباء وغيرها، وهو ما تسبب فى خسائر. وأضافت أنه حتى الآن نحن فى أكبر أزمات القطاع، والركود التام بـ«صفر إيراد». صندوق السياحة لم يعوض أى من الشركات أو الفنادق، أو أى قطاع فى السياحة عن الخسائر التى تعرض لها سواء فى تعويضات عن الإيراد أو الأصول.

وأكدت أن وجود صندوق للسياحة هام جدا خاصة أنه يتم استخدامه فى التنشيط والترويج للسياحة فى الخارج، وعمل دعاية مناسبة لجلب سياحة أجنبية، وهو أمر مكلف جدا، ولكنه ضرورى، ولكن كما ذكرت دمج صناديق أخرى مع السياحة فى هذا التوقيت غير مناسب. وطالبت بتأجيل تنفيذ دمج الصناديق نظرًا للضرر البالغ للمنشآت السياحية، وكل الأصول السياحية فى مصر بسبب أزمة فيروس كورونا.

وأكدت رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق أنه لا يستطع أحد توقع توقيتا محددًا لتعافى السياحة والعودة إلى معدلاتها الطبيعية، لذا لأول مرة فى تاريخ الشركة القابضة للسياحة والفنادق لن نستطيع أن تحدد رؤية واضحة لخطتها المقبلة، وقالت عندما خاطبنا شركات إدارة متخصصة لوضع رؤية للعام المقبل، اعتذرت لأن الرؤية ضبابية كما ذكرت.

وأكدت رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق أن كل الفنادق التابعة للشركة القابضة نفذت اشتراطات السياحة والآثار والصحة، وحصلت على شهادة بمطابقتنا للشروط، ولكن مع الظروف الراهنة نسبة الإشغال فى الفنادق لم تتعدى 3%، وقالت من الصعب عودة السياحة الداخلية أو الخارجية قبل بداية عام 2021. فالسياحة تحتاج إلى وقت طويل جدًا لكى تعود لمعدلتها الطبيعية، فعلى سبيل المثال بعد ثورة 2011 توقفت السياحة وبدأت فى العودة للمعدل المتوسط عام 2016 وتدرجت حتى عادت للمعدل الطبيعى، ثم جاءت جائحة «كورونا» التى قلبت موازين العالم.

وأكدت «حطبة» نلتزم بما يحدث فى العالم، ونبدأ فى فتح أبواب فنادقنا لاستقبال السياح، حتى لا نتأخر عن العالم كدولة، رغم أننا لن نحقق أى أرباح خلال التوقيت الحالى، بالإضافة إلى أن القرارات الاحترازية من شروط التباعد سيقلل نسبة أشغال المطاعم، كذلك توقف المؤتمرات والأفراح وغيرها من المناسبات التى تحقق أرباح كبيرة للفنادق، أثرت على الإيرادات، ولكنها قرارات احترازية لابد منها.

خطة تطوير قطاع الفنادق.. لم تتوقف رغم التحديات التي نواجهها بسبب أزمة كورونا

أكدت رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق أن كل الفنادق التابعة للشركة القابضة نفذت اشتراطات السياحة والآثار والصحة، وحصلت على شهادة بمطابقتنا للشروط، ولكن مع الظروف الراهنة نسبة الإشغال فى الفنادق لم تتعدى 3%، وقالت من الصعب عودة السياحة الداخلية أو الخارجية قبل بداية عام 2021.

%60

خسائر شركات التجارة الداخلية بسبب الحظر وتقليل ساعات العمل

ميدان التحرير

قالت «حطبة» إن شركة الصوت والضوء شاركت فى تطوير ميدان التحرير، وتمثلت الأعمال فى إضاءة الميدان، وتشمل وضع اضاءة صينية الميدان والمسلة والكباش الأربعة، بالإضافة إلى إضاءة 44 مبنى المحيط بالميدان، والمتحف المصرى الكبير والجامعة الأمريكية. وبلغت إجمالى تكلفة مشروع إضاءة الميدان بالكامل الذى تم على ثلاثة مراحل نحو 60 مليون جنيه، تتحملها هيئة المجتمعات العمرانية بوزارة الإسكان، واستغرق العمل بالمشروع نحو 3 أشهر، وتابع خطوات التنفيذ لحظة بلحظة الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء وهشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، وتم وضع ثلاث تصميمات اختار منها رئيس الوزراء التصميم الذى سيتم الإفتتاح به خلال أيام، ومنتظر الافتتاح بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسى.

وعن تطوير شركة الصوت والضوء، قالت ميرفت حطبة انتهينا من المعاملة المالية مع وزارة الآثار، وتم الانتهاء من وضع كراسة الشروط، وستكون جاهزة للطرح لتطوير عرض الصوت والضوء والمنطقة المحيطة بها، وسيتم تحديد الوقت المناسب للطرح.

تطوير الفنادق

أكدت «حطبة» استمرار خطة الشركة القابضة وشركاتها التابعة لتطوير قطاع الفنادق، مؤكدة أنها لن تتوقف رغم التحديات التى نواجهها بسبب أزمة كورونا، ومنها فندق مينا هاوس، وسيسل، وسفير ذهب، والمنطقة الشاطئية برأس البر، وشبرد.

وأشارت إلى أنه منتظر الانتهاء من تطوير فندقى «سيسل، وسفير ذهب». ولكنها أرجعت سبب التأخر بعض الوقت إلى إيقاف التراخيص لفترة محدودة، والتى أدت إلى التوقف فى بعض خطوات التنفيذ، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة مقارنة بالتقديرات التى تم وضعها.

وبالنسبة إلى فندق فلسطين، قالت إنه تم الاتفاق على حق انتفاع لشركة الإدارة لمدة عامين بقيمة 14 مليون جنيه فى العام، لحين الانتهاء من تطوير منطقة المنتزه بالإسكندرية بالكامل، أما فندق شبرد فتم توقيع العقد مع مجموعة الشريف السعودية، بتمويل يصل إلى 1. 4 مليار جنيه للتطوير، وتحصل على 69%، لمدة عشر سنوات لتعويض الاستثمارات التى ضخها، وايجوث 31%، بعد خصم نسبة شركة الادارة التى ستدير الفندق، ثم بعد ذلك 60%، و40% لمدة عشرين عام، وهم الآن فى مرحلة التصميم واستخراج التراخيص، والتصميم الجديد للفندق يشمل إضافة 56 غرفة جديدة وإنشاء جراج 3 طوابق وحمام السباحة، وبالفعل حصلنا على موافقة التنسيق الحضارى، وأكدت حطبة أننا نحتفظ باسم «شبرد» كعلامة تجارية وهو المتبع فى جميع فنادقنا الاحتفاظ باسم الفندق، مثال ماريوت «مينا هاوس». فندق ريتز كارلتون النيل، كتاركت سوفيتيل بأسوان.. وهكذا.

شركات التجارة الداخلية

قالت رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق إنها تأثرت بشكل كبير بسبب الحظر وتقليل ساعات العمل بالإضافة إلى تعطيل يومى الجمعة والسبت، وهو ما تسبب فى خسائر تتراوح ما بين 60% إلى 70%.

قطاع الأعمال العام

وثمنت رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق موافقة البرلمان على تعديل قانون قطاع الأعمال العام، ووصفت التعديلات بـ«الخطوة المهمة لتطوير شركات قطاع الأعمال». وأشارت إلى أن بداية تطبيق التعديلات الجديدة تغيير مجالس الإدارات، لتكون 7 أعضاء، منهم واحد بالانتخاب والباقى بالتعين، منهم 3 غير متفرغين، بناء على التعديل الجديد.

وأكدت «حطبة» أن التعديل الأخير له ايجابيات عديدة تسهم فى عملية التطوير، منها اختيار المعينين حيث سيتم اختيارهم بخلفية استثمارية واقتصادية، مما سيساهم فى رفع كفاءة الشركات، وتغيير فكر الإدارة ليتماشى مع فكر القطاع الخاص، وفى الوقت نفسه سيكون فى المجلس ممثل عن العاملين لطرح رؤيتهم.

فى إطار تطوير منطقة القاهرة الخديوية

وزير قطاع الأعمال العام يتابع.. مشروع إحياء فندق الكونتيننتال التاريخى وسط القاهرة

في إطار خطة الدولة لإحياء القاهرة الخديوية نظرا لما تتميز به المنطقة من تراث معماري متميز، يتابع هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام اجتماعات دورية بشأن إعادة إحياء فندق الكونتيننتال التاريخى بميدان الأوبرا وسط القاهرة، تحت إشراف ميرفت حطبة، رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق، والمهندس عادل والى، العضو المتفرغ للشئون الفنية بالشركة القابضة.

وتعد الاستراتيجية التى تم وضعها لإحياء فندق الكونتيننتال، والتى تشمل توثيق كامل لكافة فراغات الفندق والمبنى من قبل الوحدة الإنتاجية التابعة لوزارة السياحة والآثار، وكذلك تكويد وحفظ كافة الجداريات والأعمال الفنية، والأسوار والأعمال والمشغولات الحديدية «الفورفورجية» لإعادة استخدامها فى المشروع الجديد، وهو ما سيعمل على إعادة الطابع المميز للفندق والمبنى التاريخى.

فقد تم إعداد التصميمات الخاصة بالفندق على نفس الطراز المعمارى المميز وبنفس ارتفاعاته الأصلية التى انشئ عليها عام 1870 مع مراعاة البصمة البنائية للمبنى الأصلى وحدوده الخارجية، بالإضافة لإعادة البناء طبقا لواجهاته التاريخية، مع المحافظة على الواجهة المطلة على شارع عدلى وربطها ودمجها مع التصميم على الواجهات التى تم إعداداها والتى تتسق والطابع المعمارى المميز للمبنى.

يشار إلى أن الفندق بدأ إنشائه عام 1866، ثم

هشام توفيق

تم تطويره وتغيير اسمة إلى «جراند كونتيننتال» عام 1908.. وقد شهد الفندق أحداثًا تاريخية مهمة، ويعتبر ثانى فندق بعد فندق شبرد تم بناؤه وقت افتتاح قناة السويس فى ستينات القرن التاسع عشر.

وكان قد تم عقد العديد من الاجتماعات مع الجهاز القومى للتنسيق الحضارى، والتى أسفرت عن موافقة الجهات المعنية على ما تم من تصميمات معمارية للفندق والمعدة من قبل الشركة القابضة للسياحة والفنادق.

وعلى التوازى مع الأعمال والدراسات الهندسية تم الانتهاء من أعمال الهدم لمبنى الفندق المتهالك، والصادر له ترخيص هدم كلى برقم 12/01/16/4 تاريخ 31 يناير 2016، كمنشأ آيل للسقوط ويمثل خطورة داهمة على الأرواح.

هذا ويتكون المشروع المستهدف من إنشاء فندق بدرجة خمس نجوم Business Hotel وطاقة إجمالية 250 غرفة وجناح، بالإضافة إلى مجموعة من القاعات والمطاعم ونادى صحى، وجيم، وعدد ثلاثة أدوار تحت الأرض كأماكن لانتظار السيارات بطاقة استيعابية 691 سيارة، كذلك يتضمن المشروع مجموعة من المحال التجارية لخدمة المنطقة وتتكامل مع الخدمات الخاصة بالفندق، وذلك بتكلفة تقديرية 1.7 مليار جنيه.

كما تطرق الاجتماع إلى أعمال التفاوض الجارية مع المستأجرين من خلال اللجنة المشكلة من الشركة القابضة والممثل بها عدد من الجهات المعنية وممثلى شاغلى المحال، والمختصة بوضع آليات التعويضات للشاغلين وفقًا للضوابط التى حددها قرار رئيس مجلس الوزراء.

وكان هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، قد ناقش خلال اجتماعه مع اللواء خالد عبدالعال محافظ القاهرة، مطلع الشهر الجارى، مشروع إحياء فندق الكونتيننتال والتصور المقترح، وذلك لبحث التعاون والتنسيق في هذا الشأن.

وزارة قطاع الأعمال العام

مصر القابضة للتأمين
MISR INSURANCE HOLDING COMPANY

وثيقة تأمين السفر

وثيقة تأمين المسئولية المهنية للأطباء

حمل تطبيق
MISR INSURANCE
وتمتع بالحماية التأمينية

مصر للتأمين
MISR INSURANCE

Call Center 19114

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

لتحميل تطبيق MISR INSURANCE

شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وحاصلة على ترخيص رقم ١ من الهيئة العامة للرقابة المالية

الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨

فوربس الشرق الأوسط

مصر تحتل 5 مراكز ضمن قائمة أقوى 100 شركة فى الشرق الأوسط لعام 2020

أصدرت مجلة «فوربس» الشرق الأوسط تقييمها السنوى وقائمة (أقوى 100 شركة فى الشرق الأوسط 2020) والتى تصنف أكبر 100 شركة عامة من حيث نتائج الأعمال والارباح وحجم الأصول والأكثر ربحية بين الشركات التى يتم تداولها فى أسواق المال فى المنطقة.

وجاء فى صدر تقريرها التأكيد على ما أحدثته جائحة كورونا «كوفيد 19» على القيم السوقية للشركات العامة فى الشرق الأوسط على مدار الأشهر الـ3 الأولى من العام الحالى، حيث هبطت قيمها السوقية بحدة مثل أسواق المال على مستوى العالم، التى هوت بعنف جراء الجائحة.

وتصدرت المملكة العربية السعودية دول القائمة بواقع 33 شركة، على رأسها شركة «أرامكو» بواقع مبيعات 329.8 مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة ممثلة بـ21 شركة، على رأسها «بنك الامارات دبى الوطنى» بواقع 9.8 مليار دولار، ثم قطر بواقع 18 شركة. فيما جاء قطاع البنوك والمؤسسات المالية فى صدارة القطاعات الممثلة فى القائمة بواقع 46 مؤسسة مالية، يليه القطاع الصناعى بـ9 شركات. وحل قطاعا العقارات - الإنشاءات والاتصالات فى المرتبة الثالثة بواقع 8 شركات لكل منهما.

واحتلت مصر 5 مراكز فى القائمة بنشاط 5 قطاعات منها 4 شركات فى قطاعات مختلفة وبنك ضمن أقوى 100 شركة فى الشرق الأوسط،

حيث جاء البنك التجارى الدولى CIB برئاسة حسين أباظة فى المرتبة الأولى فى مصر والـ28 فى الشرق الأوسط بمبيعات وصلت إلى 3 مليارات دولار وصافى أرباح تقدر بحوالى 749 مليون دولار وحجم أصول يقدر بحوالى 24.5 مليار دولار وتقدر القيمة السوقية 5.5 مليار دولار

وأحتلت الشركة الشرقية للدخان «ايسترن كومبانى» برئاسة هانى أمان المرتبة الثانية فى مصر والـ79 فى الشرق الأوسط فى قطاع نشاط التجزئة بإجمالى مبيعات يقدر بحوالى 882 مليون دولار وصافى أرباح وصل إلى حوالى 237 مليون دولار بينما يقدر حجم الأصول بحوالى 1.4 مليار دولار وتصل القيمة السوقية لحوالى 1.8 مليار دولار.

بينما جاءت مجموعة طلعت مصطفى القابضة برئاسة هشام طلعت مصطفى فى قطاع النشاط العقارى والإنشاءات فى المرتبة الثالثة فى مصر والـ85 فى الشرق الأوسط بإجمالى مبيعات يقدر بحوالى 746 مليون دولار، وصافى ربح 124 مليون دولار ويقدر حجم الأصول بحوالى 6.6 مليار دولار وتصل القيمة السوقية لحوالى 654 مليون دولار.

واحتلت شركة السويدى إليكتريك برئاسة أحمد السويدى المرتبة الرابعة فى مصر والـ87 فى الشرق الأوسط فى قطاع النشاط الصناعى حيث وصل إجمالى مبيعاتها إلى حوالى 3 مليارات دولار بينما يقدر صافى الأرباح بحوالى 264 مليون دولار ويقدر حجم أصول الشركة بحوالى 3.4 مليون دولار وتصل القيمة السوقية لحوالى 1.1 مليار دولار.

وجاءت الشركة المصرية للاتصالات برئاسة عادل حامد فى المرتبة الخامسة فى مصر والـ91 فى الشرق الأوسط بإجمالى مبيعات يقدر بحوالى 1.6 مليار دولار وصافى ربح 280 مليون دولار بينما يقدر حجم الأصول بحوالى 4.6 مليار دولار وتصل القيمة السوقية لحوالى 1.1 مليار دولار.

تصدرت المملكة العربية السعودية دول القائمة بواقع 33 شركة تليها الإمارات العربية المتحدة ممثلة بـ21 شركة

قائمة أقوى 5 شركات فى مصر

1 البنك التجارى الدولى

نشاط مصرفى

حسين أباظة
الرئيس التنفيذي
وعضو مجلس الإدارة

3 مليارات دولار حجم المبيعات
749 مليون دولار صافى الربح
24.5 مليار دولار حجم الأصول

5.5 مليار دولار القيمة السوقية

الترتيب فى الشرق الأوسط 28

2 الشركة الشرقية «ايسترن كومبانى»

نشاط تجزئة

هانى أمان
العضو المنتدب
والرئيس التنفيذى

882 مليون دولار حجم المبيعات
237 مليون دولار صافى الربح
1.4 مليار دولار حجم الأصول

1.8 مليار دولار القيمة السوقية

الترتيب فى الشرق الأوسط 79

3 مجموعة طلعت مصطفى القابضة

نشاط العقارات

هشام طلعت مصطفى
الرئيس التنفيذى
والعضو المنتدب

746 مليون دولار حجم المبيعات
124 مليون دولار صافى الربح
6.6 مليار دولار حجم الأصول

654 مليون دولار القيمة السوقية

الترتيب فى الشرق الأوسط 85

4 السويدى اليكتريك

نشاط صناعي

أحمد السويدي
الرئيس التنفيذي
وعضو مجلس الإدارة

3 مليارات دولار حجم المبيعات
264 مليون دولار صافى الربح
3.4 مليار دولار حجم الأصول

1.1 مليار دولار القيمة السوقية

الترتيب فى الشرق الأوسط 87

5 المصرية للاتصالات

نشاط اتصالات

عادل حامد
الرئيس التنفيذي
وعضو مجلس الإدارة

1.6 مليون دولار حجم المبيعات
280 مليون دولار صافى الربح
4.6 مليار دولار حجم الأصول

1.1 مليار دولار القيمة السوقية

الترتيب فى الشرق الأوسط 91

صندوق تحيا مصر

ينعش الاقتصاد ويشارك فى حل الأزمات

لعب صندوق تحيا مصر دورًا مهمًا فى معاونة الدولة والاقتصاد المصرى، كما لعب دورًا فى المجتمع المدنى، عبر تدعيم شراكاته مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على مدار السنوات الخمس الماضية، ويهدف الصندوق إلى إحداث نقلة نوعية فى مستوى آداء الخدمات المقدمة للأسر الأولى بالرعاية، والمشاركة الفاعلة فى المشروعات التنموية، إضافة إلى القضاء على المشكلات التى يعانى منها المجتمع. بحسب المدير التنفيذى لصندوق تحيا مصر، تامر عبد الفتاح. وأوضح عبد الفتاح، أن الصندوق قدّم حزمة متكاملة من المشروعات تحت شعار «نتشارك» كفلت الوصول إلى الفئات الأولىَ بالرعاية بكل ما يعينيهم على احتياجاتهم المعيشية، وتحسّن من حياتهم، فضلا عن استخدام وسائل جديدة لتقديم أدوات مرنة لتمويل مشروعات الشباب والمرأة المعيلة. يذكر أن الرئيس عبد الفتاح السيسى تبرع بنصف ثروته للصندوق، بهدف نشر روح التعاون والمشاركة بين أبناء الوطن لبناء مجتمع جديد يؤمن بالفكرة ويبذل كل ما هو نفيس لإنجاحها.

الرعاية الصحية

• توفير علاج لـ363 ألف مريض فيروس سى والقضاء على قوائم الانتظار من خلال مبادرة 100 مليون صحة بالمشاركة مع وزارة الصحة والتى استهدفت توعية المواطنين والتعريف بخطوات المسح الطبى للكشف عن الفيروس «سى». من خلال 8 وحدات متنقلة، مجهزة لإجراء المسح الطبى، وذلك لتدعيم نقاط المسح الطبى الثابتة بمختلف الوحدات الصحية ومجالس الأحياء، فضلا عن وضع المركز تحت تصرف وزارة الصحة لمواجهة جائحة فيروس كورونا ودعم القطاع الطبى وقت الأزمة.

• المبادرة الرئاسية «نور حياه» أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسى فى يناير 2019، لمكافحة مسببات ضعف وفقدان الإبصار بين البالغين وتلاميذ المرحلة الابتدائية، مستهدفة مليونى مواطن، و5 ملايين تلميذ خلال 3 سنوات، فقد نجح الصندوق فى تقديم الخدمة الطبية المتميزة لنحو 165 ألف مواطن من الفئات الأولىّ بالرعاية، و880 ألف تلميذ بالمرحلة الابتدائية، كما تم إجراء 13.594 ألف عملية لعلاج المياه البيضاء، وتوفير 95.457 نظارة طبية للبالغين، وصرف العلاج لنحو 76.49 ألف حالة، كما تم تسليم 90.874 ألف نظارة لتلاميذ المرحلة الابتدائية، وذلك ضمن المرحلة الأولى من المبادرة والتى شملت 18 محافظة.

• قام الصندوق بتوفير 1500 ماكينة غسيل كلوى، و1000 كرسى مريض ضمن مبادرة «كلنا جنبك» تنفيذًا لتكليف الرئيس عبد الفتاح السيسى لمعاونة الصندوق للدولة، وإحلال وتجديد منظومة رعاية مرضى الفشل الكلوى على مستوى الجمهورية.

أطفال بلا مأوى

• شهد البرنامج القومى لحماية أطفال بلا مأوى «احنا معاك» الذى يتشارك فى تنفيذه صندوق «تحيا مصر» مع وزارة التضامن الاجتماعى نجاحًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج بنهاية عام 2019 نحو 23 ألف طفل، من بينهم نحو 6 آلاف طفل بلا مأوى، و12.983 ألف طفل يعمل بالشارع، ودمج 3.891 ألف طفل مع أسرهم من جديد، كما تم خلال عام 2019 توسيع مجال عمل الوحدات المتنقلة التابعة للبرنامج لتشمل 14 محافظة بدلا من 10 محافظات.

«سجون بلا غارمين»

شهدت مبادرة «سجون بلا غارمين» مشاركة فاعلة من الصندوق، بالإفراج عن 6 آلاف غارم وغارمة، بقيمة ديون تقدر بنحو 38 مليون جنيه، حيث تم سداد ديون الغارمين والغارمات طبقا للشروط والقواعد المتبعة.

تنمية القرى الأكثر فقرا

قام الصندوق بتنفيذ مشروع تطوير ورفع كفاءة المنازل المتدهورة فى 332 قرية من القرى الأكثر فقرا، تنفيذا لمبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسى لإعمار القرى الأكثر احتياجًا. كما قام بتنفيذ مشروعات التنمية المتكاملة لعدد 3 قرى من القرى الأكثر فقرًا بمركز طهطا فى محافظة سوهاج، بهدف إحداث تنمية متكاملة بالقرية المستهدفة، وذلك من خلال تنفيذ عدد 23 تدخلًا تنمويًا فى مجالات الإسكان والصحة والتعليم والتدريب، والتكافل الاجتماعى، والخدمات الرياضية، والتمكين الاقتصادى، والخدمات البيطرية، والتى تنعكس على تحسين مستوى الحياة لأهالى القرى.

التنمية العمرانية

• ساهم الصندوق فى ميلاد مدينة «تحيا مصر» بحى الأسمرات بالمقطم، بتكلفة مليار جنيه للارتقاء بحياة أكثر من 80 ألف مواطن، ضمن مدينة متكاملة المرافق تضم 429 عمارة، وتستوعب 18 ألف وحدة سكنية، و281 وحدة تجارية وعشرات المناطق الخدمية والترفيهية، بالإضافة إلى شراكة وزارة الشباب والرياضة فى تأسيس المدينة الشبابية بالأسمرات.

• شارك الصندوق وزارة التخطيط فى تنفيذ مشروعات تنمية مركز نصر النوبة بأسوان وباقى مراكز المحافظة، حيث تضمنت خطة التنمية عدد 14 مشروع بمجالات التنمية العمرانية المختلفة، 4 مشروعات فى قطاع الإسكان، 3 مشروعات بقطاع الرعاية الصحية، ومشروعين لمياه الشرب، ومشروعين للصرف الصحى، ومشروعين للحماية المدنية، بالإضافة إلى مشروع للشباب والرياضة.

• قام الصندوق بتنفيذ مشروع إحلال وتجديد مساكن منطقة العسال بحى شبرا، بتكلفة 91 مليون جنيه، لإعادة تأهيل 123 منزلًا متهدمًا، بالإضافة إلى 48 محلًا تجاريًا، بجانب النهوض بشبكة الصرف الصحى وأعمال التنسيق الحضارى.

التمكين الاقتصادى

• من خلال برتوكول تعاون مع بنك ناصر الاجتماعى، وفّر الصندوق قرضا دوارًا فى شكل أدوات إنتاج للمرأة المعيلة، ليمكنها من تنفيذ مشروع متناهى الصغر، ويتيح لها دخلًا ثابتًا لرعاية أسرتها، ومن ثمة استطاع الصندوق تكثيف نشاط البرنامج ليصل إلى أكثر من عدد المستفيدين 19.5 ألف سيدة، بتمويل يتجاوز 325 مليون جنيه.

• دعم المرأة المعيلة عبر مشروع لتمويل السيدات فى منشاة ناصر والمزمع انتقالهن لحى الأسمرات، حيث بلغ عدد المستفيدات من هذا المشروع 2492 سيدة، بتمويل اقترب من 7 ملايين جنيه.

تمكين الشباب

نجح الصندوق فى توفير آلية مرنة لتمويل مشروعات النقل المبرد والعادى لنحو 1250 شابا، كما عمل الصندوق على خلق فرص عمل لنحو 1000 شاب من خلال مشروع توفير 1000 تاكسى للشباب فى 10 محافظات وذلك بتمويل قدره 79 مليون جنيه.

دعم التعليم والتدريب

دعم العملية التعليمية بفتح حساب فرعى باسم جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا بجميع البنوك المصرية، إلى جانب رصد مبلغ 410 ملايين جنيه، لاستكمال احتياجات الجامعة، كما قام الصندوق بمشاركة وزارة التربية والتعليم لتنفيذ برنامج «المعلمون أولًا» على مستوى 27 محافظة، بتمويل قدره 60 مليون جنيه.

مواجهة الكوارث والأزمات

شارك الصندوق بقوة فى مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا، من خلال مبادرة «نتشارك هنعدى الأزمة» لمعاونة الدولة فى مواجهة الجائحة، وذلك من خلال محورى عمل للمبادرة، هما دعم القطاع الطبى بالأجهزة والمستلزمات الخاصة بمستشفيات العزل والحميات والصدر، وتوفير المطهرات والمنظفات للمواطنين

توفير 200 جهاز تنفس صناعى، و1000 مضخة حقن سوائل للعناية الحرجة، وكذلك 311 ألف كمامة، و15 ألف كمامة N95، ومنظفات،و20 ألف عبوة تعقيم، و1000 كاشف للفيروس، و25 بوابة تعقيم تم توفيرها للجهات الحكومية التى تشهد إقبالا من المواطنين.

إطلاق 3 قوافل هى الأكبر حتى الآن، تم من خلالها توصيل نحو 6 آلاف و100 طن من المواد الغذائية، و170 طنا من اللحوم، و140 طنا من الدواجن، و160 طنا من الخضروات، و300 ألف قطعة حلوى لعدد 570 أألف أسرة حتى الآن، وذلك بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى والبنوك ومنظمات المجتمع المدنى.

سيول 2020

تم رصد 100 مليون جنيه لمواجهة تداعيات السيول الأخيرة التى تعرضت لها البلاد بداية العام الجارى، وإغاثة المتضررين وكذا إعمار القرى المتضررة، وتوزيع 20 ألف بطانيه ولحاف لحماية الأسر من برد الشتاء فى مثل هذه الظروف.

مشروع تطوير الصرف الزراعى وإغاثة المنكوبين من سيول عام 2016 بمحافظتى الإسكندرية والبحيرة، فقد ساهم الصندوق بنحو مليار جنيه لتمويل هذه المشروعات بالشكل الذى مثل ضمانة عدم تكرار تلك الأزمة.

فى حوار خاص لـ«الصفقة الاقتصادية» الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية يتحدث عن التجارة الداخلية فى زمن الكورونا!!

د.علاء عز: التوجيهات الرئاسية والرؤيا المسبقة أنقذت مصر مما تعانيه الأسواق العالمية

أصدر مديرو المنظمات الدولية للتجارة والصحة والأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بيانًا مشتركًا للمرة الأولى، حذروا فيه من احتمال أن تتسبب الاضطرابات فى التجارة الدولية وسلاسل الإمداد الغذائى الناجمة عن تفشى فيروس كورونا «كوفيد-19». بنقص فى المواد الغذائية فى السوق العالمية، نتيجة ما يولده تفشى هذا الوباء العالمى من اضطرابات؛ حيث تشير التقارير الدولية عن انخفاض حجم التجارة العالمية بحوالى 30% تأثرًا بتفشى الفيروس.

وقال مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصينى كو دونغيو، ومدير منظمة الصحة العالمية الإثيوبى تيدروس أدهانوم غيبرييسوس، ومدير منظمة التجارة العالمية البرازيلى روبيرتو أزيفيدو، فى بيان مشترك، إن «الغموض حول توفر الغذاء يمكن أن يتسبب بموجة قيود على التصدير». التى قد تتسبب بدورها فى «نقص فى السوق العالمية».

شراكة الحكومة والقطاع الخاص خلقت استقرارًا فى الأسواق ونجحت فى استيعاب «الهلع الشرائى».

بينما بدأ العالم مؤخرًا فى التنبه لتلك الآثار التى ستواجهها التجارة العالمية، كانت مصر قد أعدت بالفعل برنامجًا متكاملًا وحزمة من الإجراءات التنفيذية لضمان عدم تأثر الأسواق الداخلية بالآثار السلبية لتلك الأزمة العالمية، وهذا ما أكده الدكتور علاء عز الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية؛ حيث قال إن القيادة السياسية قد تنبهت مبكرًا لما قد تسببه تلك الجائحة العالمية على الأسواق المحلية والعالمية، ومكنتها رؤيتها التحليلية للمستقبل بناءً على المؤشرات الأولية للأزمة من توقع المعاناة التى ستواجهها الأسواق العالمية، من نقص فى تداول السلع كنتيجة لتلك الجائحة؛ حيث أصدر رئيس الجمهورية توجيهات واضحة وتكليف لرئيس الوزراء بمضاعفة حجم الاحتياطى الاستراتيجى من السلع كافة، ليغطى احتياجات الأسواق لفترة تتراوح بين ثمانية وعشرة أشهر على أقل تقدير. وقد تبع ذلك اتخاذ إجراءات عدة، ليس فقط لمضاعفة الاحتياطى الاستراتيجى، وإنما لتحقيق وفرة فى المعروض من السلع كافة، بجميع أنحاء الجمهورية لضمان عدم ارتفاع الأسعار.

وأضاف د.عز، أنه بمجرد بدء الحكومة فى العمل على تنفيذ تلك التوجيهات الرئاسية، قامت رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة وزارية ضمت جميع الوزراء المعنيين بالشأن الاقتصادى والصحى والأمنى والاقتصادى، بمشاركة القطاع الخاص متمثلًا فى الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات، فى سابقة تعد الأولى من نوعها لرسم الاستراتيجيات واتخاذ القرارت التى تضمن عدم نقص المعروض من جميع السلع، الأمر الذى خلق مناخًا من الاستقرار فى الأسواق، ونجح فى عدم إشعار المواطن بأى نقص فى احتياجاته اليومية، سواء على المستوى الكمى أو على المستوى الجغرافى.

وأشار إلى قيام تلك اللجنة بالتنسيق اليومى بين القطاعين الوزارى والخاص، بالإضافة إلى عقد اجتماعات متعددة بممثلى الغرف التجارية والصناعية وكبار المصنعين والمستوردين والسلاسل التجارية الكبرى، وخرجت تلك الاجتماعات بحزمة من الإجراءات التى تم تطبيقها قبل استعار الأزمة، لضمان انسياب حركة السلع وتوافرها على مدار الساعة. وأوضح أن أهم الإجراءات التى تم اتخاذها لضمان عدم مواجهة الأسواق لنقص فى أى من السلع تمثلت فى السماح بتحرك الشاحنات محملة وفارغة طوال 24 ساعة، والسماح للعاملين كافة بالجهات المعنية بسلاسل الإمداد، بالتحرك أثناء ساعات حظر التجول، مثل العاملين بالمخابز والموانئ ومحال البقالة والسوبر ماركت وما فى حكمها، وفتح كل محال السلع الغذائية يومى الجمعة والسبت، متضمنة الخضر والفاكهة، والألبان والجزارة والدواجن والأسماك، كما تم فتح أسواق الجملة للخضر والفاكهة من الخامسة صباحًا إلى الخامسة مساءً طوال أيام الأسبوع، بجميع المحافظات، والسماح بتحرك الشاحنات المحملة بالخضر والفاكهة.

أما لضمان زيادة الإنتاج المحلى، فأشار إلى أنه قد تم الاتفاق على عمل المصانع على مدار 24 ساعة، خاصة مصانع المواد الغذائية والمنظفات والعناية الشخصية والسلع التصديرية، كما تم توفير التمويل الميسر لزيادة رأس المال العامل وزيادة المخزون من السلع تامة الصنع، ومستلزمات الإنتاج للمصانع ليتجاوز 5 أشهر، والسماح بتحرك أتوبيسات العمال أثناء ساعات الحظر، مع انسياب وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وتدفق المنتجات للأسواق على مدار 24 ساعة للأسواق.

أما لضمان توافر السلع المستوردة ومستلزمات الإنتاج، قررت اللجنة المذكورة عمل جميع الهيئات بالموانئ على مدار اليوم، وتعديل إجراءات الإفراج عن السلع، والسماح بالاستيراد بصور المستندات غير الموثقة، نظرًا لإغلاق العديد من الغرف والقنصليات وتوقف حركة الطيران الدولى، كما تم تفعيل الشحن الجوى للأدوية لتعويض توقف الطيران التجارى، بالإضافة إلى حظر تصدير بعض السلع التى تحتاجها السوق المصرية، مثل: الكحول والفول.

مبادرات المركزى لمواجهه أزمة كرونا

ترجمة مصرفية للحماية الصحية وضمان استمرار الحياة الاقتصادية

منذ أن بدأت جائحة فيروس كورونا وكان لدى القيادة السياسية الوعى الكافى والرؤية لتقدير حجم المخاطر والنتائج المتوقعة لتلك الجائحة وبدأت من اليوم الأول من الظهور العالمى للجائحة فى اتخاذ الترتيبات اللازمة للمواجهة والحد من انتشار هذا الوباء على المستوى المحلى.

وقد أصدرت القيادة السياسية مجموعة من القرارات للتعامل المبكر مع الخطر القادم لضمان حماية المواطن المصرى على المستويين، الصحى والاقتصادى، وهذا ما ترجمه البنك المركزى لحزمة من الإجراءات والقرارات التى من شأنها الحد من انتشار الفيروس على المستوى الصحى، والتخفيف عن المواطنين على المستوى الاقتصادى، وتسهيل العمليات الائتمانية وتشجيع الاستثمار الخاص فى جميع القطاعات الاقتصادية، لضمان عدم توقف الحياة الاقتصادية، وكانت أهم تلك الإجراءات على المستوى الصحى :

الحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكترونى من خلال إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر، وإعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصرى 3 أشهر، من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها لتنشيط العمليات الإلكترونية على حساب العمليات النقدية المعتادة.

كما أصدر بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونى وعلى رأسها تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، فتح حسابات الإنترنت البنكى والهاتف المحمول لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقًا لدى البنك، تطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء بطريقة إلكترونية لعملاء البنك الجدد، إصدار المحافظ الإلكترونية وكذلك البطاقات المدفوعة مقدما مجانًا لمدة 6 أشهر، كما قرر وضع حد أقصى لعمليات السحب والإيداع اليومى بفروع البنوك بمبلغ 50 ألف جنيه للأفراد و20 ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع من ماكينات الصراف الآلى. أما على المستوى الاقتصادى فكان من الضرورى اتخاذ القرارات اللازمة لضمان توافر السلع بالأسواق بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التى ستترتب على مجموعة الاجراءات الاحترازية لمنع انتشار الفيروس على المواطن كنظام حظر التجوال خلال ساعات محددة خلال اليوم واغلاق الأماكن العامة التى قد تساهم فى انتشار المرض وقام البنك المركزى بإتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثرًا.

طارق عامر

إتاحة التمويل لاستيراد السلع الأساسية

أصدر البنك المركزى قراراه بتوفير البنوك وبشكل فورى التمويل الائتمانى اللازم لمقابلة العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية، وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق.

تعديل سعر الفائدة

قام البنك المركزى بتعديل سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزى كتعديل العائد على مبادرات التمويل العقارى لمتوسطى الدخل وتخفيض أسعار العائد بنسبة 3% لتحفيز الاقتصاد على النمو حيث قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار الفائدة لدى البنك المركزى المصرى بواقع 300 نقطة أساس، ليصبح سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9.25% و10.25%، و9.75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.75% كإجراء استثنائى لدمج النشاط الاقتصادى بكافة قطاعاته.

تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء:

قام البنك بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وذلك من خلال تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد والتى تشمل القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لأغراض الاسكان الشخصى وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات على التأخير فى السداد.

أصدر البنك المركزى قراراه بتوفير البنوك وبشكل فورى التمويل الائتمانى اللازم لمقابلة العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق

إجراءات التصالح مع العملاء غير المنتظمين

طرح المركزى أيضًا مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية حيث تسرى على الشركات سواء المتخذ ضدها إجراءات قضائية أو غير المتخذ بشأنهم إجراءات قضائية من العملاء غير المنتظمين ذوى المديونيات المشكوك فى تحصيلها والرديئة فئة جدارة ائتمانية 9 و10 والبالغ رصيد مديونياتها أقل من 10 ملايين جنيه.

وخصص المركزى مبادرة للعملاء غير المنتظمين من الأشخاص الطبيعية «الأفراد» والتى بموجبها يتم التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد، والذى يستفيد منها العملاء الذين قاموا بالسداد قبل 30 سبتمبر 2019 بذات شروط المبادرة.

إلغاء القائمة السوداء للعملاء

أصدر البنك المركزى تعليمات بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى والتى تهدف إلى إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات والغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية وتخفيض عدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد وإطلاق حرية التعامل مع العملاء من فئات تصنيف محددة وإلغاء حظر التعامل معهم.

مبادرة دعم القطاع السياحى

أطلق البنك المركزى مجموعة من المبادرات لدعم القطاعات الاقتصادية الخاصة المختلفة، منها دعم القطاع الخاص الصناعى والقطاع الزراعى ومبادرة دعم السياحة لتمويل إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحى بفائدة 8% بدلا من 10%، ومبادرة إنهاء النزاع مع العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة ومبادرة تأجيل الاستحقاقات المرتبطة بالشركات العاملة فى القطاع السياحى.

مبادرة دعم القطاعات الزراعية

أتاح البنك المركزى مبلغ 100 مليار جنيه من خلال البنوك، بسعر عائد 8% لتمويل شركات القطاع الخاص والشركات العاملة فى المجال الزراعى والتصنيع الزراعى.

إجراءات تسهيل الأعمال على البنوك

قام البنك المركزى بإعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلب زيادة فى رأس المال الرقابى لمقابلة مخاطر التركز الائتمانى لأكبر من 50 عميل، وذلك من خلال اعفاء البنوك لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحى لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك من نسبة 50% من محفظة البنك الائتمانية.

وطبق البنك المركزى المعيار الدولى للتقارير المالية «IFRS9» فى ضوء الأزمة الحالية، وذلك من خلال السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا للمعيار المحاسبى المصرى على أن يتم الإلتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة فى نهاية ديسمبر 2020 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية أخر ديسمبر من كل عام وفى نهاية يونيو 2021 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية فى أخر يونيه من كل عام.

وأتاح البنك المركزى المشاركة فى اجتماعات مجلس إدارات النبوك عبر الفديو كونفرنس لتسهيل تنفيذ المهام الإدارية مع الإلتزام بالإجراءات الصحية للتباعد الاجتماعى، كما تم رفع القيد الخاص بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد فى الاجتماعات، وعدم أشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك لانعقادها.

بعد حصول مصر على إتفاق جديد
مع صندوق النقد الدولى بقيمة 5.2 مليار دولار:

تراجع وتيرة صعود الدولار أمام الجنيه.. وتوقعات بانخفاض سعر الصرف إلى ما قبل انتشار كورونا

تراجعت وتيرة صعود الدولار الأمريكى أمام الجنيه المصرى فى سوق الصرف بدعم من الإعلان عن نجاح مصر فى التوصل لإتفاق تمويلى مع صندوق النقد الدولى بقيمة 5.2 مليار دولار وبعد حصولها تمويل أخر الشهر الماضى بقيمة 2.8 مليار دولار.

قال هيثم عبد الفتاح رئيس قطاع الخزانة وأسواق المال ببنك التنمية الصناعية إن وتيرة صعود الدولار أمام الجنيه المصرى مرجح تراجعها بشكل ملحوظ خلال الفترة المقبلة بعد تحقيق مصر 3 نجاحات كبيرة فى السوق الدولية عززت أولًا الثقة فى الاقتصاد المصرى بالاضافة لتوفير حجم ضخم من السيولة النقدية بالعملة الأجنبية مما ساهم فى تعويض جزء كبير من الأثار السلبية لتداعيات فيروس كورونا وتوفير تمويل لاحتياجات مصر من النقد الأجنبى.

وأضاف أن مصر نجحت خلال أسابيع محدودة فى توقيع إتفاقين تمويليين مع صندوق النقد الدولى، الأولى اتفاقية تمويل سريع بقيمة 2.8 مليار دولار، والثانية هى إتفاقية الإستعداد الإئتمانى بقيمة 5.2 مليار دولار بإجمالى 8 مليارات دولار وهو يعتبر نجاح غير مسبوق لمصر والاقتصاد المصرى، ويعزز الثقة فى مستقبل الاقتصاد ويعكس الجهود الكبيرة التى يقوم بها البنك المركزى المصرى على صعيد السياسة النقدية وملفات دعم الاقتصاد.

وأشار إلى نجاح مصر فى تسويق سندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار والإقبال الكبير من قبل المستثمرين الدوليين على تلك السندات ما وصل بحجم الطلب إلى أكثر من 22 مليار دولار بما يفوق حجم الإصدار خمسة أضعاف.

وتوقع عبد الفتاح استمرار تراجع وتيرة انخفاض الجنيه أمام الدولار، وأيضا تراجعه إلى المستويات السابقة لأزمة انتشار فيروس كورونا وتداعياتها.

من جانبه قال محمد فتحى رئيس مجلس إدارة شركة النصر الدولية للصرافة إن الدولار كان قد شهد إقبالا من قبل المضاربين والأفراد فى الأسبوع الماضى، لكن تراجع الطلب بشكل ملحوظ مع الإعلان عن توقيع مصر إتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى سبقه إتفاق أخر الشهر الماضى وتخلل ذلك عملية بيع ناجحة لسندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار ستوفر لمصر قرابة 13 مليار دولار ستغطى بأغلبية إحتياجاتها التمويلية.

وقال الدكتور محمد باغا أستاذ التمويل بجامعة قناة السويس: إن سعى مصر الاستباقى لتعويض النقص من الموارد من النقد الأجنبى الناتج عن تداعيات جائحة كورونا يعكس القراءة السليمة والحكيمة للموقف بشكل جيد ومبكر.

وأضاف أن هذا السعى من الحكومة والبنك المركزى سيدعم الوضع الاقتصادى ويقلل من تداعيات أزمة كورونا، معتبرًا أن الانخفاض الذى سجله الجنيه المصرى فى الأسابيع الماضية بعد منطقيًا وطبيعيًا فى ظل سياسة السوق الحر لسعر الصرف التى يطبقها البنك المركزى منذ نهاية 2016.

واتفق على أن حركة الدولار فى السوق المحلية ستشهد تراجعًا فى الفترة المقبلة بدعم من التدفقات النقدية من النقد الأجنبى والتى نجحت الحكومة والبنك المركزى المصرى فى الحصول عليها مؤخرًا سواء من صندوق النقد الدولى أو الأسواق الدولية.

من جانبه أرجع الخبير الاقتصادى ياسر عجيبة الإرتفاع الذى سجله الدولار مؤخرًا إلى تراجع مصادر العملات الأجنبية، والتى تتمثل فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالإضافة لضعف حركة التجارة العالمية نتيجة إغلاق الحدود بين الدول وتوقف حركة السياحة التى تعتبر المصدر الأكبر للعملات الأجنبية نتيجة لتفشى فيروس كورونا المستجد وما تبعه من تأثيرات على اقتصاديات العالم.

وأكد عجيبه، ان هذا الارتفاع يعد وقتيًا، متوقعًا انخفاض الدولار مرة أخرى خلال الفترة المقبلة إلى معدلاته الطبيعية.

«العربى الأفريقى» يرتب قرض مشترك لصالح «مدينة نصر للإسكان» بـ 2.1 مليار جنيه

قام البنك العربى الأفريقى الدولى بترتيب وتسويق واحدة من أكبر القروض المشتركة طويلة الأجل الموجهة لشركات قطاع التطوير العقارى من خلال قطاعى بنوك الاستثمار والشركات والمؤسسات، حيث تم التوقيع على عقد القرض المشترك الممنوح لشركة مدينة نصر للإسكان والتعمير الذى تبلغ قيمته 2.1 مليار جنيه مصرى فى مطلع شهر مايو 2020.

يأتى ذلك بغرض تمويل المرافق الأساسية وأعمال البناء للمرحلتين الأولى والثانية من مشروع المزمع للشركة الواقع بالكيلو 45 تحت اسم «سراى» بالإضافة إلى سداد القرض المعبرى السابق منحه من قبل البنك العربى الأفريقى الدولى بإجمالى مبلغ 455 مليون جنيه مصرى لتمويل الإنشاءات بالمشروع سالف الذكر وحتى الانتهاء من ترتيب وتسويق القرض المشترك.

يذكر أن مشروع «سراى» يعد أحد أكبر مشاريع شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير حيث تبلغ التكلفة الاستثمارية للمرحلتين الأولى والثانية 11.4 مليار جنيه مصرى.

وقام البنك العربى الأفريقى الدولى بدور المنسق العام للتمويل (Global Coordinator)، والمرتب الرئيسى، وضامن التغطية، ومسوق التمويل، وبنك الحساب.

الجدير بالذكر أن التحالف المصرفى قد شمل كلًا من البنك الأهلى المصرى كوكيل التمويل وبنك مصر كوكيل الضمانات للقرض المشترك الممنوح للشركة سالفة الذكر، وقد تم تقسيم مبلغ القرض بالتساوى على البنوك المشتركة لتصل حصة كل بنك لإجمالى مبلغ 700 مليون جنيه مصرى.

بنك عودة - مصر يلغى رسوم إصدار البطاقات الائتمانية السنوية الجديدة للعملاء الجدد

أعلن بنك عودة - مصر عن إلغاء رسوم إصدار البطاقات الائتمانية السنوية الجديدة للعملاء الجدد، وكذلك التجديد باستثناء بطاقات World Elite ذلك ابتداء من الأول من يونيو 2020.

فى سياق ريادة بنك عودة - مصر فى مجال التجزئة المصرفية بمصر، وفى إطار تقديم أفضل المنتجات المصرفية التى تعمل على جذب عملاء جدد للبنك وللقطاع المصرفى المصرى بوجه عام تطبيقًا لمبادرة الشمول المالى للبنك المركزى المصرى.

وفى هذا الصدد صرح محمد بدير العضو المنتدب للبنك قائلًا: «يعمل بنك عودة - مصر على توفير باقة متميزة من الخدمات المصرفية التى تناسب احتياجات الأفراد المتنوعة والمتغيرة طبقًا لمستجدات السوق المصرى والعالمى».

هذا ويحصل العملاء على هذا العرض عند تفعيل بطاقة الائتمان وإجراء معاملة واحدة قبل نهاية أغسطس 2020. كما سيتم إلغاء رسوم إصدار البطاقات شريطة أن يستخدم العميل البطاقة فى المشتريات بمبلغ محدد خاص لكل نوع بطاقة.

ويسرى هذا العرض على عدد من البطاقات الائتمانية ومنها بطاقة ماستركارد الكلاسيكية وبطاقة شاين للسيدات وبطاقة تيتانيوم وبطاقة بلاتينيوم. ووصلت محفظة التجزئة المصرفية فى الربع الأول من عام 2020 إلى نحو 8.3 مليار جنيه مصرى.

محمد بدير

بنك القاهرة يعلن انضمام 9 فروع جديدة بمحافظات الجمهورية

أعلن طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة عن انضمام 9 فروع جديدة لشبكة فروع البنك منذ بداية العام الجارى، وذلك فى ضوء الإستراتيجية التوسعية لتعزيز تواجد البنك بالقرب من القاعدة المتنامية لعملائه فى كافة أنحاء الجمهورية، وتقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية لهم.

وأكد فايد أن التوسع المستمر فى شبكة فروع البنك تأتى تجسيدًا لالتزامنا تجاه العملاء للوصول إليهم أينما كانوا، وتقديم خدماتنا المصرفية لهم بأعلى مستوى من الكفاءة والجودة والتى تواكب أحدث المعايير المطبقة عالميًا، مشددًا على أن اختيار أماكن الفروع الجديدة يتم بعناية فائقة طبقًا لمعايير عديدة تم وضعها بدقة أبرزها الموقع الجغرافى المناسب، والشريحة المستهدفة من العملاء، والفئة العمرية.

وأضاف فايد أنه من المقرر إفتتاح أول فرع رقمى للبنك قبل نهاية الشهر الجارى ضمن منظومة قوامها الأساسى تقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية لعملائنا، والإستفادة من التطورات المتلاحقة التى تشهدها الساحة المصرفية، من خلال حصول العملاء على خدماتهم المصرفية إلكترونيًا عبر قنوات بديلة دون الاستعانة بتدخل بشرى كامل، وهو ما يعزز سعى البنك لتفعيل منظومة الشمول المالى.

ومن جانبه، أوضح حازم حجازى نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة أن الخطة التوسعية للبنك لا تقتصر على افتتاح الفروع الجديدة فحسب بل تمتد لتشمل القيام بعمليات التطوير الشامل للفروع الحالية وإتاحة أحدث الخدمات التكنولوجية المصرفية للعملاء، لتلبية احتياجاتهم على مدى 24 ساعة، حيث يعتزم البنك القيام بعمليات التطوير الشامل لـ10 فروع قائمة للبنك وتزويدها بأحدث التجهيزات قبل نهاية العام الجارى.

وأضاف حجازى أن الفروع الجديدة للبنك تتميز بتصميمها النموذجى الأكثر تطورًا والذى يتوافق مع هوية البنك المستحدثة، ويدعم مكانته الرائدة داخل القطاع المصرفى، مشيرًا إلى قيام البنك بتجهيز نحو 30 فرعًا لتصبح مؤهلة لاستقبال وخدمة ذوى القدرات الخاصة.

فيما ذكر محمد حسنى، رئيس مجموعة شبكة الفروع بالبنك أن بنك القاهرة يحرص على اختيار نموذج موحد لفروعه والذى يمنح العملاء تجربة مصرفية متميزة، وخدمات أكثر تطورًا تناسب احتياجات مختلف شرائح العملاء وتوفر لهم سهولة وسرعة أكبر فى إنجازها، فضلًا عن تزويد الفروع الجديدة بكافة التجهيزات الحديثة التى تضمن مستوى خدمة متميز للعميل الذى يجد كافة المنتجات والخدمات البنكية متاحة له.

وأضاف أن الفروع الجديدة للبنك تعمل على تقديم خدماتها للعملاء فى مناطق حيوية عديدة والتى تشمل كل من فروع مدينتى والسباق وفرع نادى الجزيرة بمدينة السادس من أكتوبر ومنطقة سيدى بشر والسيوف والمقبل وفرع سيتى شرم وجولف سيتى وميراج مول.

طارق فايد

إفتتاح أول فرع رقمى للبنك قبل نهاية الشهر الجارى ضمن منظومة قوامها الأساسى تقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية للعملاء

«البنك الأهلى المصرى» يحتفظ بجائزة أفضل بنك بخدمات التجزئة المصرفية لعام 2020

منحت مؤسسة Asian Banker العالمية البنك الأهلى المصرى جائزة «أفضل بنك مصرى فى مجال خدمات التجزئة المصرفية» لعام 2020، وهى الجائزة التى تقدمها المؤسسة لأفضل بنك فى كل دولة من الدول، التى يشملها التقييم استنادًا لحجم وتطور أعمال التجزئة المصرفية لدى البنك وقدرته على إتاحة خدمات جديدة ومنتجات مبتكرة، وكذا تزايد عدد وحدات شبكة التوزيع ومدى فاعلية انتشارها، حيث يشمل التقييم حجم محفظة التجزئة المصرفية فى مجال الودائع والقروض، وكذا منتجات التجزئة وأنواع البطاقات ومعدلات نموها السنوية، بالإضافة إلى جودة الخدمة فى مختلف الفروع، وكذا عدد وطبيعة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء، ومدى قدرة البنك على تحديثها بشكل مستمر. وتعد تلك الجائزة من الجوائز التى تحرص البنوك على اقتناصها لصدورها عن إحدى المؤسسات العالمية المرموقة ذات المصداقية والثقل الدولى فى مجال تقييم البنوك، التى يشمل نطاق تقييمها دول الشرق الأقصى ودول الخليج العربى وبعض الدول الأفريقية.

وفى تعليق له على الجائزة، أعرب يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى، عن اعتزازه بقدرة البنك على الاحتفاظ بتلك الجائزة لعدة أعوام متتالية، مؤكدًا أن هذا الإنجاز يعكس ما حققته فرق عمل البنك فى مجال التجزئة المصرفية من إنجاز غير مسبوق بالوصول بإجمالى محفظتها إلى ما يجاوز 100 مليار جنيه لأول مرة فى القطاع المصرفى المصرى، وهو ما تم إنجازه قبل شهور من الخطة المستهدفة، بما يؤكد على فاعلية خطط البنك التى يضعها وفقًا ودراسات لاحتياجات وتطلعات عملائه الحاليين أو المرتقبين الذين يسعى إلى اجتذابهم، وهو ما يعكس أيضًا حرفية فرق العمل المسئولة عن مبيعات منتجات التجزئة، وكذا الاستمرارية فى جودة الخدمة التى تقدم للعملاء من خلال كافة فروع البنك، وهى الفرق التى يتم تدريبها بشكل مستمر على أحدث أساليب تقديم الخدمة المصرفية، والتى تنعكس بشكل ملحوظ على تطبيق مبدأ الشمول المالى فقد زاد عدد عملاء البنك ليبلغ 14 مليون عميل.

وقد أسفر تقييم المؤسسة للبنوك المصرية عن تميز مؤشرات البنك الأهلى المصرى فى مجالات التجزئة المصرفية بنهاية عام 2019، وارتفاع معدلات نموها بشكل متزايد، فعلى صعيد شبكة التوزيع أشار كريم سوس، الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك، إلى ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ليصل إلى 4400 ماكينة تعمل على مدى اليوم وتقوم بعمليات السحب والإيداع من الحسابات، وصرف المرتبات وسداد المستحقات والفواتير والتبرعات، والاستعلام عن الأرصدة، كما ارتفع عدد ماكينات الـ POS ليصل إلى أكثر من 22 ألف ماكينة، وقد وصلت شبكة فروع البنك إلى 510 فروع ووحدة مصرفية تنتشر فى جميع أنحاء الجمهورية، وفقًا لخطط واستراتيجيات مدروسة للتوسع.

وعلى صعيد منتجات التجزئة المصرفية، فقد أحدث البنك الأهلى المصرى طفرة فى الخدمات الإلكترونية المقدمة، حيث وصل عدد عملاء الإنترنت البنكى إلى أكثر من 2.3 مليون عميل من الأفراد و58.5 ألف عميل من الشركات متاح لهم استخدام التكنولوجيا الحديثة وأجهزة الاتصال الذكية فى الحصول على خدماتهم المصرفية إلكترونيًا بوسائل سريعة وآمنة، تحقق تطلعاتهم وتسهم فى إثراء نمط حياتهم وأنشطتهم المختلفة، بالإضافة إلى خدمات الـPhone Cash مما أسهم فى تحقيق الشمول المالى باجتذاب الشرائح غير المتعاملة مع البنوك.

كما كان البنك الأهلى المصرى رائدًا فى مجال فروع الخدمة الإلكترونية، حيث افتتح حتى الآن عشرة فروع من فروع البنك للخدمة الإلكترونية، والتى تقدم تجربة فريدة ومختلفة للتعاملات المصرفية من خلال تقديم حلول إلكترونية جديدة مثل ماكينات الصراف التفاعلى ITM والتى تعد عنصرًا جديدًا يتم إطلاقه رسميًا لأول مره من خلال هذه الفروع، حيث يمكن للعميل السحب والإيداع النقدى بأكثر من الحدود اليومية المسموحة من خلال ماكينات الـATM التقليدية، كما تتضمن أيضا خدمة الـ Video Call والتى تتيح للعملاء التواصل مع ممثل خدمة العملاء بالصوت والصورة لمعاونتهم فى الحصول على الخدمات المصرفية المطلوبة بسهولة.

كما تنوعت البطاقات المصدرة للعملاء ما بين 5.3 مليون بطاقة خصم مباشر و4.8 مليون بطاقة مسبقة الدفع، بالإضافة إلى أكثر من 1.200 مليون بطاقة ائتمانية، وما يجاوز 1.7 مليون بطاقة ميزة.

وقد كان النمو المطرد والتوسع والتنوع الذى يحققه البنك الأهلى فى مجالات التجزئة المصرفية سببًا فى استمرار احتفاظ البنك بتلك الجائزة المتميزة منذ عام 2012 وفقًا وتصنيف مؤسسة Asian Banker العالمية، حيث يعد الحصول على هذه الجائزة الرفيعة حافزًا للبنك وإداراته وفروعه على تقديم مستوى أعلى من الخدمة التى تليق بعملاء بنك أهل مصر.

يحيى أبو الفتوح

أبو الفتوح : 100 مليار جنيه انجاز حققة فريق البنك الأهلى لمحفظتة فى قطاع التجزئة المصرفى المصري

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع «إيتيدا» لتيسير إجراءات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

عمرو طلعت

محمد الإتربى

شهد عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومحمد الإتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر، توقيع بروتوكول تعاون بين بنك مصر وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا» لدعم وتنمية الشركات المصرية العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لنمو وتطوير أعمال الشركات المسجلة بقاعدة بيانات الهيئة، وقد قام بتوقيع البروتوكول كلّا من عاكف المغربى نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، والمهندسه هالة الجوهرى الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

ويستهدف البروتوكول إتاحة الاحتياجات التمويلية اللازمة للشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقًا لمبادرة البنك المركزى المصرى بسعر الفائدة 5% ووفقًا للشروط والاحكام المنظمة لذلك، وفى إطار البروتوكول ستقوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بإعداد قائمة بالشركات الراغبة فى الحصول على التمويل من بنك مصر، وذلك بعد مراجعة بيانات تسجيلها فى الهيئة، كما سيتم تقديم دورات تدريبية فى مجال ريادة الأعمال للشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من كلّا من بنك مصر وإيتيدا.

وعقب توقيع البروتوكول؛ أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدور الحيوى الذى تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص عمل متميزة وكثيفة؛ مشيرًا إلى أن بروتوكول التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وبنك مصر يأتى فى إطار حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدائم على تنمية الشركات المحلية العاملة بالقطاع بشكل يعزز من قدراتها التشغيلية والمشاركة بفاعلية فى بناء مصر الرقمية ويزيد من تنافسيتها فى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن البروتوكول يستهدف توفير مناخ تمويلى مناسب ومشجع للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكينها من رفع كفاءة أداء أعمالها وتطوير إمكانياتها.

وأكد الإتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر أن توقيع هذا البروتوكول يأتى انطلاقًا من حرص بنك مصر، باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية الرائدة على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية والمتوسطة من خلال فروعه المنتشرة بكافة أنحاء جمهورية مصر العربية، وتوفير آليات تمويل متميزة تلبى كافة الاحتياجات التمويلية لكافة المشروعات بكافة قطاعات النشاط الاقتصادى والخدمى بما ينعكس على النهوض بالاقتصاد القومى.

وأوضح عاكف المغربى نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر أن بنك مصر يولى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى، فقد وصل حجم المحفظة التمويلية لهذا القطاع إلى أكثر من 20% من إجمالى المحفظة التمويلية، ويأتى ذلك تزامنًا مع توجيهات البنك المركزى المصرى وجهود الدولة للنهوض بهذا القطاع لتحسين مؤشرات الاقتصاد وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع المنتج المحلى وخفض فاتورة الاستيراد.

وأوضحت المهندسة هالة الجوهرى الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات أن الهيئة تضع على أجندة أولوياتها نشر ثقافة ريادة الأعمال ودعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير فرص عمل للكوادر المصرية، وخدمة أهداف التنمية المستدامة وبما يسهم فى تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة تخدم استراتيجية التحول الرقمى والشمول المالى فى مصر.

هذا ويحرص بنك مصر دائمًا على الدخول فى المبادرات الجديدة والفعالة والبروتوكولات التى من شأنها دعم قطاع المشروعات بما ينعكس على دفع عجلة النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة بما ينعكس على رفاهية المجتمع.

Saib يعلن عن تفعيل خدمات المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية Contactless Payments على جميع بطاقات البنك

أعلن بنك saib، أحد أكبر البنوك العاملة فى القطاع المصرفى فى مصر، تفعيل خدمات المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية Contactless Payments على جميع بطاقات البنك، وهى الخاصية الجديدة التى يتم استخدامها حول العالم حاليًا. وأوضح عمرو عطا الله نائب العضو المنتدب لقطاعات الأعمال والعمليات: «يهدف تفعيل خاصية المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية Con-tactless Payments إلى مواكبة التطور التكنولوجى الراهن فى مجال المدفوعات الإلكترونية. كما يعتبر الوسيلة الأكثر وقاية خاصة فى ظل الظروف الحالية بسبب تفشى فيروس كورونا المستجد، حيث تكون هناك مسافة بين البطاقة والماكينة عند الدفع، دون الحاجة للتعامل المباشر مع البائع أو إدخال الرقم السرى على ماكينة مما يختصر الوقت ولايستدعى التعامل بالنقود الورقية».

وأضاف أمير سليمان رئيس إدارة البطاقات أن البطاقة تقوم بعمل تشفير لحظى لبيانات كل معاملة لاتلامسية تتم بها، بالإضافة إلى تكوين رمز جديد مع كل عملية ويكون هذا الرمز صالح للاستخدام مرة واحدة فقط مما يضمن للعميل إتمام العمليات بأمان، كما يستطيع العميل متابعة الحركة على بطاقته عن طريق الرسائل القصيرة بعد إتمام كل معاملة.

أمير سليمان

وتعتبر البطاقات اللاتلامسية هى نفسها البطاقات البنكية المعروفة لكن مضاف لها تقنية حديثة هى تقنية contactless، وهذه الخاصية تمت إضافتها لبطاقات البنك بمختلف أنواعها (خصم مباشر - مسبقة الدفع - ائتمانية)، بما يتيح لحامل البطاقة إجراء عملية الشراء فقط بتلامس البطاقة مع ماكينة نقاط البيع «POS» المستخدمة فى المحلات التجارية دون الحاجة لإعطائها للتاجر وإدخالها فى الماكينة. يبلغ الحد الأقصى 600 جنيه للحركة الواحدة بدون إدخال الرقم السرى بالنسبة للمشتريات اللاتلامسية، وذلك وفقًا لمعايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية التى أصدرها البنك المركزى مؤخرا، ويتم إدخال الرقم السرى الخاص بالبطاقة فى حالة أن العملية الشرائية تزيد عن مبلغ 600 جنيه.

المصرف المتحد يتبرع بـ4 أجهزة طبية لمستشفى سانت كاترين

قام فريق عمل المصرف المتحد بالتبرع بـ4 أجهزة طبية لمستشفى سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء، إيمانا بدوره فى التنمية والمساندة المجتمعية، وتتضمن الأجهزة الطبية: جهاز رسم قلب وجهاز مولد اكسجين وثلاث نيبيلايزر و100 أجهزة فيس شيلد.

توجه أشرف القاضى رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، برسالة شكر وتقدير لمبادرة فريق عمل المصرف والحملة الداخلية التى نظمتها إدارة ايثار للتنمية المجتمعية لتقديم الدعم والمساندة اللازمة لمستشفى سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء.

وأوضح أن التكافل الاجتماعى سمة رئيسية للمجتمع المصرى لتحقيق العدل والتعاون وقت الأزمات والكوارث. فجميع الأديان السماوية تحثنا على قيمة التكافل بين البشر سواء ماديًا أو معنويًا.

وأضاف القاضى أن هناك تعاون مثمر بين المصرف المتحد ومحافظة جنوب سيناء فى العديد من المجالات هم:

فى مجال التنمية المجتمعية: حيث قام المصرف المتحد بدعم الشباب السيناوى بإنشاء ملعبين رياضيين بمنطقة سانت كاترين. وتنمية الحرف اليدوية بتنظيم عدة معارض للتسويق للمنتجات السيناوية. كذلك إقامة مسابقة القرآن الكريم لأول مرة بمحافظة جنوب سيناء لغرز مفاهيم وتعاليم الدين الإسلامى الوسطى.

فى مجال الصحة: من خلال حملة المصرف المتحد للكشف عن مسببات العمى لأطفال المدارس بمحافظة جنوب سيناء بالتعاون مع مؤسسة «صناع الخير». كما قام المصرف بحملة للتوعية بمرض أضرار وطرق الاكتشاف المبكر لمرض السرطان للسيدات بالتعاون مع مؤسسة «بهية». فضلًا عن توزيع الأدوات والمطهرات اللازمة للتصدى لانتشار فيروس كورونا.

فى مجال الإغاثة: ساهم المصرف المتحد بأعمال الإغاثة لمتضررى أزمة السيول التى عانت منها محافظة جنوب سيناء ومنهم منطقة سانت كاترين خاصة أن السيول اجتاحت مصر وأدت إلى خسائر كبيرة على الصعيد الإنسانى والاقتصادى معا. لذلك لزم على جميع مؤسسات المجتمع المدنى التكاتف لاعادة إعمار هذه المناطق.

أشرف القاضى

رئيس الشركة القابضة للتأمين

باسل الحينى: 60 مليار جنيه حجم محفظة الاستثمارات للشركات التابعة

أظهرت نتائج أعمال العام المالى 2018/2019 للشركة القابضة للتأمين – إحدى الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام – طفرة كبيرة فى كافة نواحى النشاط كما حققت أرباحًا غير مسبوقة تصدرت بها المجموعة قائمة أقوى وأكبر المجموعات المالية غير المصرفية فى مصر.

ولعل ذلك يرجع إلى تنفيذ إستراتيجية طموحة تعد الأولى من نوعها منذ نشأة المجموعة لتبنى تطويرمؤسسى شامل وتتضمن تنفيذ برنامج للتطوير التكنولويجى والتحول الرقمى والنهوض بقدرات وإمكانات العنصر البشرى والذى يعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الطموحة لتلك الإستراتيجية.

يقول باسل الحينى، رئيس مجلس الإدراة والعضو المنتدب للشركة القابضة للتأمين: حرص الشركة القابضة والشركات التابعة تسعى لاستمرار هذا النهج فى المستقبل من خلال نمو الأعمال فى أنشطتها المتعددة التى يحتل كل منها موقع الصدارة فى السوق المصرية وهى التأمين على الممتلكات والحياة من خلال الكيانات العملاقة صاحبة التاريخ العريق والحصة السوقية الأكبر، ومحفظة الأصول العقارية الأضخم بين الشركات العاملة فى مصر والتى تتضمن كنزًا من العقارات التاريخية ذات الطابع المعمارى المتميز، بالإضافة لمحفظة الاستثمارات المالية المتنوعة التى تصل قيمتها إلى حوالى 60 مليار جنيه، وأصبحت تدار بفعالية واحترافية طبقًا للرؤية المطبقة منذ العام المالى الماضى بنتائج مشجعة ومبشرة.

وأضاف أن المجموعة تسعى إلى التوسع على محاور عديدة، منها محور تنفيذ تحالفات مع كيانات كبيرة تجلت فى توقيع اتفاقية التأمين البنكى مع البنك الأهلى المصرى وتوقيع اتفاق مؤسسين مع ذات البنك وبنك مصر لإنشاء شركة تأمين تكافلى «حياة». ومحور التوسعات الخارجية من خلال تعظيم نشاط إعادة التأمين وتدعيم الفروع الخارجية، ومحور تأسيس شركات جديدة اتساقًا مع السعى الدءوب لإضافة خدمات مالية متنوعة كالتأمين الطبى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر. كل هذا انطلاقًا من إيمان المجموعة بقوة الاقتصاد المصرى ورغبة منها فى استمرار الإسهام فى نموه.

ندعم الدولة في مواجهة كورونا.. و إجراءات إحترازية لمواجهة «كوفيد - 19»

وحول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا وتأثيرها على حجم أعمال المجموعة قال الحينى: إن مجموعة مصر القابضة للتأمين وشركاتها التابعة تعاملت مع متغيرات الواقع والأزمات التى تمر بها البلاد برؤى وسياسات مرنة وجديدة وإجراءات احترازية قوية بهدف حماية العاملين، وأيضًا الحفاظ على صحة العملاء من خلال تفعيل التكنولوجيا الرقمية فى تقديم الخدمات التأمينية مثل الموبايل، التابلت، الإنترنت، التحصيل الإلكترونى، بهدف تقليل الاختلاط وتجنب التجمعات مؤكدا على مساندة كافة جهود الدولة لمكافحة تبعات فيروس كورونا، من خلال التبرع لصالح علاج المواطنين وحماية الأطقم الطبية، ودعم الفئات المتضررة من التداعيات الاقتصادية للفيروس.

وأوضح «الحينى» أن الموازنات الخاصة بالشركات التابعة الثلاثة، قد أُعدت قبل أن تباغت الأزمة الحالية العالم ومصر، وعكست تلك الموازنات توجه المجموعة نحو استكمال إستراتيجية النمو والتطوير التى تعد الأضخم والأكثر طموحًا منذ نشأة المجموعة.

وقال: كان المأمول استمرار هذا الاتجاه الصاعد بقوة خلال عام الموازنات، وظهر هذا فى التوقعات المالية فى تلك الموازنات، إلا أن الأزمة الحالية وتبعاتها الاقتصادية المنتظرة من المؤكد أن تؤثر سلبًا على تلك التوقعات، لكن رغم هذا فهناك إصرار على مجابهة التحديات والمضى قدمًا فى تنفيذ أهداف إستراتيجية التطوير المنشود.

وأوضح «الحينى» إن مجموعة مصر القابضة للتأمين من أكبر الكيانات المملوكة للدولة وإسهامها فى موازنة الدولة من خلال الأرباح الموزعة ومن خلال مدفوعات الضرائب والرسوم والتأمينات من أكبر الإسهامات ضمن تلك الكيانات.

مؤمن مختار.. رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين..

نستهدف 11.5 مليار جنية اجمالي موارد جارية للعام المالى 2021/2020

مؤمن مختار

استعرض مؤمن مختار، رئيس شركة مصر للتأمين، المستهدف التى تسعى الشركة لتحقيقة، من إجمالى موارد جارية للعام المالى الجديد 2020/2021، والذى يقدر بـ 11.5 مليار جنيه مقابل 9.7 مليار جنيه محققة عام 2018/2019، وبمعدل نمو قدره 17.9%.

وأشار رئيس شركة مصر للتأمين، أننا نستهدف تحقيق إجمالى أقساط للعام المالى 2020/2021 قدره 10.5 مليار جنيه مقابل 9 مليار جنيه محققة للعام المالى المنتهى 2018/2019 - بمعدل نمو قدره 11.3%

وأوضح أن الشركة تسعى إلى تحقيق صافى أرباح فى نهاية العام المالى الجديد 2020/2021 بمبلغ 2.9 مليار جنيه وبحصة للمساهمين فى الأرباح بمبلغ 1.3 مليار جنيه مقابل صافى أرباح بمبلغ 2.2 مليار جنيه محققة عام 2018/2019 وبحصة للمساهمين فى الأرباح تبلغ 1.2 مليار جنيه وبذلك يكون معدل النمو بصافى الأرباح 30.8%

نستهدف تحقيق إجمالى أقساط للعام المالى 2020/2021 قدره 10.5 مليار جنيه مقابل 9 مليار جنيه

شركة مصر لتأمينات الحياة تطلق وثيقة «معاش بكره» فى أكثر من 100 فرعًا للبنك الأهلى المصرى

أحمد عبدالعزيز

فى إطار الشمول المالى وتوفير منتجات تلبى متطلبات واحتياجات جميع شرائح المجتمع، أطلقت شركة مصر لتأمينات الحياة، بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى وثيقة «معاش بكره» حصريًا لعملاء البنك فى أكثر من 100 فرعًا للبنك بنهاية شهر يونيو 2020.

قال الدكتور أحمد عبدالعزيز، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة: تتميز وثيقة «معاش بكره» بالمرونة طبقًا لاختيارات العملاء، والتى يتم تحديدها استنادًا إلى احتياجاته وخططه المالية من 500 جنيه كحد أدنى إلى 60 ألف جنيه كحد أقصى للوثيقة، وتمنح العملاء الحرية التامة فى اختيار مدة البرنامج التأمينى الخاص بهم.

علاوة على ذلك، لا يشترط إجراء كشف طبى لوثيقة «معاش بكره» لكافة الأعمار «التى تتروح بين 18 عامًا و59 عامًا» ومبالغ التأمين، كما لا يتم إلغاء الوثيقة أو تخفيض قيمتها فى حالة عدم سداد العميل أقساط إضافية، ويتم استلام الوثيقة خلال دقائق مباشرة من أى فرع من فروع البنك الأهلى المتوافرة فيها الوثيقة.

وأشار عبدالعزيز أنه أصبح من الممكن استخدام كافة التطبيقات الرقمية وقنوات الدفع الإلكترونى المتاحة للحصول على الخدمات التأمينية والسداد عبر شبكة كبيرة من قنوات الدفع الإلكترونى وتشمل الموقع الرسمى للشركة وتطبيق الهاتف المحمول، من خلال المحافظ الإلكترونية، وخدمات فورى المتاحة على ماكينات الصراف الآلى ATM للبنك الأهلى المصرى.

وتقدم الوثيقة مبلغًا تقاعديًا للعميل، يكون له عدد من الاختيارات والتى تكون خاصة عند بلوغه سن الاستحقاق «50 أو 55 أو 60 أو 65 عامًا» عن طريق صرف المعاش إما دفعة واحدة أو على دفعات شهرية لمدة 10 سنوات أو 15 سنة.

وتدخل الوثيقة سحبًا نصف سنوى؛ بجائزة قدرها 75% من مبلغ الدفعة الواحدة أو الدفعات الشهرية المضمونة؛ ويتم دفع مبلغ الجائزة عند تاريخ الاستحقاق طبقًا للشروط الأساسية المتفق عليها.

السياحة على صفيح ساخن

صندوق «السياحة والآثار» يثير جدلا واسعًا.. ورفضًا من العاملين بالقطاع

أثار مشروع قانون إنشاء صندوق السياحة والآثار جدلا واسعا داخل قطاع السياحة، بين تأييد وزارى ورفض العاملون بالنشاط السياحى بمختلف قطاعاته.

ولعل أزمة الصندوق الجديد المزمع إنشاءه ليست الحلقة الأولى من مسلسل النزاع والجدل الدائر فى الأوساط السياحية، حيث شهد قطاع السياحة أزمات متعددة منذ التعديل الوزارى الأخير فى ديسمبر الماضى، حين تم دمج وزارتى السياحة والآثار فى وزارة واحدة، تحت مسمى وزارة «السياحة والآثار». وتولى الدكتور خالد العنانى ملف الوزارتين فى حقيبة واحدة، وشعر العاملين فى قطاع السياحة أن هناك نية لتمييز قطاع الآثار على حساب قطاع السياحة، نظرًا للخلفية المهنية للوزير، وبدأت توابع الدمج والتصادم تظهر فى أول قرار حقيقى بالدمج الكامل، حتى فى دور الصناديق المتخصصة، بتمرير مشروع قانون وافق أعضاء البرلمان بصورة مبدئية عليه مع المطالبة بإجراء بعض التعديلات على بعض البنود والصياغات الخاصة بمصادر التمويل لإنشاء «صندوق السياحة والآثار». وذلك لدمج كلا من صناديق (تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة، وتمويل مشروعات الآثار والمتاحف، وصندوق السياحة) فى صندوق واحد، وتؤول إلى هذا الصندوق حقوق وموارد الصناديق المندمجة ويتحمل التزاماتها، وهو ما أثار جدلًا كبيرًا وسط جميع العاملين بقطاع السياحة، وكذلك الاتحاد المصرى للغرف السياحية، والغرف السياحية الخمس، الممثلة فى غرف «الشركات - الفنادق – المنشآت السياحية – الغوص – السلع والعاديات».

وبينما يرى خالد العنانى وزير السياحة، كما أعلن أمام البرلمان، أن دمج الصناديق المختلفة فى صندوق واحد ما هو إلا خطوة طبيعية فى إطار التوجه لتعظيم الموارد المالية لقطاع السياحة والآثار وأن صندوق السياحة والآثار سوف يبحث عن المزيد من مصادر التمويل ليكون بمثابة «وعاء» لدعم هذا القطاع المهم والعمل على تخصيص 50% من ميزانية الصندوق الجديد

خالد العنانى

محمد مهران

«العنانى»: وعاء موحد لايجاد التمويل لإطلاق حملات دعائية دولية لتنشيط السياحة

لإطلاق حملات دعائية دولية لتنشيط السياحة الوافدة إلى المقاصد المصرية المتنوعة حيث لم يتم اطلاق حملات دولية كبيرة لتنشيط السياحة منذ عام 2010 لعدم وجود التمويل الكافى بصندوق السياحة.

لاقى مشروع القانون رفضًا صريحًا من العاملين بالقطاعات السياحية المختلفة، وأكد العديد منهم أن المشروع لم يعرض على الغرف السياحية لمناقشته، كما يمثل أعباء إضافية على القطاع فى الوقت الذى انهارت فيه الحركة السياحية نتيجة انتشار فيروس كورونا، وتوقف حركة الطيران، كما رفضته غرفة السلع السياحية، برئاسة على غنيم، حيث تعتبره يحمل القطاع السياحى أعباء مالية، هو فى غنى عنها خاصة خلال ما تمر به السياحة من نكبات متتالية بين إرهاب وكورونا.

ويهدف الصندوق إلى المساهمة مع الجهات المعنية فى دعم وتمويل الأنشطة التى تعمل على تنمية وتنشيط السياحة، وتطوير الخدمات والمناطق السياحية ومشروعات المجلس الأعلى للآثار المتعلقة بترميم وحفظ وصيانة الآثار، وتطوير المواقع والمناطق الأثرية، وبناء وتطوير المتاحف المصرية للنهوض بالإرث الحضارى المصرى الفريد والحفاظ عليه للأجيال القادمة والارتقاء بمنظومة السياحة بالدولة.

يقول على غنيم رئيس غرفة السلع السياحية أن قطاع البازارات والمحال السياحية سيكون الأكثر تضررًا فى أعقاب توقف الحركة عالميًا لمنع تفشى وباء كورونا المستجد مشيرًا إلى أن الغرفة قد خاطبت الدكتور خالد العنانى، وزير السياحة والآثار، بشأن المحال السياحية المتواجدة بالمناطق الآثرية وعدم قدرتها على سداد الإيجارات المستحقة عليها،

وأوضح أن المحال السياحية تعتمد على الربح اليومى للعيش والاستمرار والإنفاق على العمالة وسداد رسوم المرافق والإيجارات وناشد أصحاب الفنادق والمنتجعات السياحية وقف إلزام المحال والبازارات بسداد الإيجار المستحق كاملًا حتى عودة الحركة السياحية.

إيهاب عبدالعال

وحيد عاصم

«عبد العال»: دعم الطيران العارض أهدر مليارات الدولارات على مدار 25 عامًا

وفى السياق ذاته، طالب إيهاب عبدالعال، أمين صندوق السياحة الثقافية، وأحد مستثمرى القطاع السياحى، وعضو الجمعية العمومية لغرفة شركات السياحة، بوقف مناقشة مشروع قانون إنشاء صندوق السياحة والآثار، نظرًا للظروف التى تمر بها البلاد بسبب انتشار فيروس كورونا وتوقف النشاط الاقتصادى والسياحى.

ولفت «عبد العال» إلى أن قطاع السياحة لا يستطع تحمل أى أعباء أخرى فى الوقت الحالى، نظرًا للتوقف الكامل لكافة الأنشطة، مشددًا على ضرورة الحصول على موافقة الجمعيات العمومية لجميع الغرف السياحية الخمس، قبل الخوض فى إضافة أى أعباء على العاملين بالقطاع، وبعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون فى الغرف يتم رفعه إلى مجلس إدارة الاتحاد، لرفعه إلى الجهة الإدارية حال الموافقة عليه.

وكشف «عبد العال» عن سببين من وجهة نظره وراء إنشاء صندوق السياحة والآثار، الأول لدعم الآثار، والثانى توفير الدعم للطيران العارض على حساب العاملين بالقطاع السياحى، موضحًا وجود ميزانية مستقلة من الدولة لوزارة الآثار قبل دمجها مع السياحة مؤخرًا، وليس لها أى علاقة بالقطاع الخاص ولا ينفق عليها، وكانت تعتمد على إيرادات مبيعات تذاكر دخول المتاحف، والأماكن الآثرية وإقامة المعاض الخارجية للآثار المصرية، وفتح المتاحف للزيارات الخاصة.

وأشار إلى أن دعم الطيران العارض أهدر مليارات الدولارات على مدار 25 عامًا لصالح عدد محدود من المستثمرين وهو مفسدة للسياحة، واعترض عليه عدد من الوزراء السابقين ويرفضه معظم العاملين بالقطاع لأنه إمتياز لمجموعة بعينها، مطالبًا بمراجعة برنامج تحفيز الطيران برمته.

وقال «عبد العال» إن البند المقترح بمشروع القانون، والذى يتيح للصندوق تأسيس شركات ما هو إلا خطة بديلة لإنشاء الهيئة العليا للحج والعمرة، والسيطرة على قطاع السياحة الدينية لصالح مجموعة معينة، وإقصاء معظم الشركات العاملة فى الحج والعمرة.

المنشآت السياحية: يحمل القطاع السياحى أعباء مالية جديدة مع استمرار نزيف الخسائر

وأشار إلى أن أحد موارد الصندوق المزمع إنشائه تعتمد على 25% من الزيادة التى ترد على رسوم التفتيش على الشركات السياحية والمنشآت الفندقية والسياحية، متسائلًا هل يعقل أن يتم فرض رسوم على المستثمرين لسداد بدلات المفتشين سواء لجان تفتيش أو لجان تقييم المنشآت؟، فى حين أنهم يحصلون على أجورهم من الدولة..!!

وأضاف أن موارد الصندوق اعتمدت أيضًا على رسم يفرض لتنمية وتطوير ورفع كفاءة الخدمات السياحية والعاملين بقطاع السياحة ويتم تحصيله من الشركات والمنشآت الفندقية والسياحية بما لا يقل عن 5 آلاف جنيه ولا يزيد على مليون جنيه، وهى ازدواجية فى تحصيل الرسوم، والقطاع فى غنى عنها فى الوقت الحالى، لأنه يتحمل ضرائب عامة ومضافة ودمغة وضرائب تكافل وضريبة عقارية ورسوم لا حصر لها تقتطع ما يزيد على 60% من إيرادات المنشآت السياحية.

وقال إن بنود مشروع القانون المقترح لصندوق السياحة والآثار قائمة على مصالح وأغراض شخصية ولا تحقق الصالح العام سواء للدولة أو المواطن، وأن القيادة السياسية لو وصل إليها الأغراض الحقيقية لهذا القانون فلن توافق عليه، وذلك لحماية صناعة السياحة والعاملين بها.

ومن جانبه قال وحيد عاصم، عضو مجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية، إن مشروع قانون إنشاء صندوق السياحة والآثار، لم يعرض على الاتحاد بالمخالفة للقانون الذى ينص على وجوب عرض أية قوانين تتعلق بالسياحة على الاتحاد أولا بصفته ممثل للقطاع الخاص.

كما أشار إلى أن مشروع قانون الصندوق الموحد تم البدء فى إعداده العام الماضى، ووقع عليه مجلس الوزراء بالموافقة فى 13 إبريل 2020، ثم تم تحويله للجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب فى 22 إبريل، ثم تم وضعه فجأة للمناقشة الشهر الجارى، وسط حالة من الجدل بين الوسط السياحى نظرًا لعدم إطلاعه على الأمر.

رئيس هيئة تنشيط السياحة: عودة السياحة الدولية الشاطئية

يشير التوجه العالمى عن حركة السياحة الدولية مع بدء تخفيف الإجراءات الدولية للحد من انتشار فيروس كورونا إلى أن عودة حركة السياحة الدولية ستكون لنمط السياحة الشاطئية.

وأكد المهندس أحمد يوسف، رئيس هيئة تنشيط السياحة فى أن الهيئة قد رصدت هذا التوجه من خلال التواصل مع مشغلى الرحلات والعاملين بالقطاع السياحى المصرى، لافتا إلى أن الاتجاه فى مصر سيكون نحو محافظتى جنوب سيناء والبحر الأحمر، نظرًا لقلة الكثافة السكانية بهما وأيضًا لمقوماتهما من بحر وشمس وهواء طلق وفضاء مفتوح وهذا كمرحلة أولى، وسيتبع ذلك منتجات ومقاصد سياحية أخرى.

وأكد يوسف، أن كورونا سيؤثر بشكل كبير على زيادة تكاليف التشغيل بالكامل من طيران ونقل وخدمات وإقامة، وبالتالى تزداد أسعار البرامج السياحية على المستهلكين عالميا، موضحا أنه فى هذا الإطار سوف تتنافس شركات الطيران على جذب الركاب بأسعار تنافسية وهذا عامل مهم ومؤثر فى إتخاذ قرار السفر والوجهة.

وأوضح أن أسعار الطيران عالميًا، سوف ترتفع نظرا للضوابط التى ستتخذها شركات الطيران لعودة الحركة، مضيفًا أن زيادة معدل السفر ستختلف من دولة لأخرى، وفقا للقدرة المالية للسياح بكل دولة على السفر للوجهات المختلفة سواء القريبة أو البعيدة من بلدانهم.

وأكد أنه لم يتم إلغاء بعض حجوزات الموسم الشتوى المقبل وبداية العام الجديد، بسبب تأكيدات بعض الشركات والفنادق ومشغلى الرحلات على الحاجزين، أنه لن يتم خصم أى غرامات عند الغاء الحجوزات فى تلك الفترة.

ولفت إلى أن التسويق السياحى هو محاولة ربط الجمهور لزيارة مقصد معين، وأن مبادرة «الزيارات الافتراضية للمعالم الأثرية» التى أطلقتها وزارة السياحة والآثار، شهدت إشادة منظمة السياحة العالمية والإعلام العالمى، وهذا معناه أننا حققنا الهدف منها وأن ننقل الصورة للسياح الدوليين لنكون على قمة الأماكن التى يريدون زيارتها عند استئناف الحركة، فالمردود سيظهر بشكل تدريجى عند عودة حركة السياحة عالميًا.

أحمد يوسف

«إياتا» تعلن نظم تطهير الطيران المدنى

أعلن اتحاد النقل الجوى الدولى «IATA» فى بيان عنوانه «جودة هواء المقصورة- خطر انتقال الأمراض المعدية» عبر موقعه الرسمى أن خطر الإصابة بالعدوى من شخص مريض على متن الطائرة يشابه الخطر الموجود فى المناطق المحصورة ذات الكثافة العالية من الأشخاص، مثل الحافلات، ومترو الأنفاق، أو قاعة السينما.

وأوضح البيان أن «الخطر على متن الطائرات قد يكون أقل مما هو عليه فى العديد من المساحات المحصورة لأن الطائرات الحديثة تتضمن أنظمة تنقية هواء مزودة بمرشحات جسيمات الهواء عالية الكفاءة». وتتمتع مرشحات جسيمات الهواء عالية الكفاءة، التى يُشار إليها أيضًا بـ«HEPA». بأداء مماثل للمرشحات التى تُستخدم للحفاظ على الهواء نظيفًا فى غرف العمليات فى المستشفيات والغرف النظيفة الصناعية، بحسب ما هو مذكور فى البيان

وأوضح البيان أن «هذه المرشحات فعالة للغاية فى حبس الجسيمات المجهرية الصغيرة مثل البكتيريا والفيروسات». مشيرًا إلى كون هذه المرشحات فعالة فى التقاط «أكثر من 99%» من الميكروبات المحمولة عن طريق الجو فى الهواء المُرشّح، إلى جانب ذلك، صُمم نظام هواء المقصورة ليعمل بكفاءة أكبر عن طريق توفير 50% تقريبًا من الهواء الخارجى و50% من الهواء المُرشّح والمُعاد تدويره ويوفر ذلك عادةً ما بين 15 إلى 20 قدمًا مكعبًا من إجمالى إمدادات الهواء فى الدقيقة للشخص الواحد فى الدرجة السياحية، وتكون إمدادات الهواء بأكملها معقمة وخالية من الجسيمات، ويكون توزيع الهواء مستمرًا.

الخطر على متن الطائرات أقل مما هو عليه فى العديد من وسائل النقل الأخرى حيث تتضمن الطائرات الحديثة أنظمة تنقية هواء عالية الكفاءة

60 شركة طيران تستعد لاستئناف رحلاتها الدولية خلال أيام

أعلنت مؤسسة «أو أيه جى» الدولية، المزودة لبيانات المطارات وشركات الطيران، إن نحو 60 شركة طيران ستعيد تشغيل رحلاتها الجوية على الصعيد العالمى خلال الأيام القليلة المقبلة وفقًا لبيانات الرحلات المجدولة.

وأشارت المؤسسة فى تقرير نشرته جريدة «توريزم دايلى نيوز» الإلكترونية المتخصصة فى السياحة والسفر، إلى أن شركات الطيران أضافت سعة تقدر بنحو 5.7 ملايين مقعد أسبوعى ابتداءً من الأول من يونيو 2020.

ووفقًا لأحدث بيانات المؤسسة، من المقرر أن يتم تشغيل 267 ألف رحلة إضافية هذا الأسبوع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16% تقريبًا مقارنة بالأسبوع الماضى، مشيرة إلى أنه ومع ذلك، لا تزال السعة أقل بنسبة 66% من المستويات المعتادة قبل تفشى الفيروس التاجى. وقالت الشركة إن الطلب الآن هو القضية الحاسمة لجميع شركات الطيران فى مرحلة التعافى، ومرة أخرى هناك مؤشرات على بعض النمو فى كل من السوق المحلية فى الصين وفى أوروبا، مضيفة، بالرغم من ذلك لقد نشهد تعديلات على السعة المقعدية خلال الأسابيع المقبلة.

وبينت أن السعة المقعدية شهدت نموًا فى معظم الأسواق الإقليمية الرئيسية، وشهدت كل من منطقتى الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى نموًا بنسبة الضعف خلال الأسبوع الجارى، مشيرة إلى أن إعادة فتح السوق السعودية سيسهم فى رفع القدرات بنسبة كبيرة.

وأضافت «قد يكون الأسبوع الأول من شهر يونيو نقطة تحول بالنسبة للصناعة من حيث السعة ولكننا بحاجة إلى توخى الحذر الشديد بشأن توقعات الصيف».

وأشارت إلى أنه مع استمرار عدم اليقين واستعادة ثقة المسافرين حتى الآن، هناك الكثير من العوامل هى خارج إرادة شركات الطيران والتى ستستمر فى التأثير على الطلب فى نهاية المطاف.

5.7

ملايين مقعد أسبوعى أضافتها شركات الطيران ابتداءً من الأول من يونيو 2020

الرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات:

تطوير البنية التحتية تأتى بثمارها لعملائنا.. وشبكتنا قادرة على تحمل الزيادة فى معدلات الاستخدام

أعلن المهندس عادل حامد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، عن تحقيق الشركة لنتائج تشغيلية ومالية قوية خلال الربع الأول من عام 2020، وسط ظروف استثنائية غير المسبوقة التى يمر بها العالم، حيث استمرت إيرادات خدمات البيانات فى الارتفاع وساهمت بنسبة 65% فى نمو اجمالى الإيرادات متبوعة بالزيادة فى إيرادات مشروعات الكوابل وإيرادات تحمل الصوت، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من استثماراتنا فى البنية التحتية مع النمو فى قاعدة العملاء.

وكانت الحكومة المصرية اتخذت الكثير من الإجراءات الحاسمة فى أعقاب وباء كوفيد- 19 المستجد من أجل توفير الحماية لجميع مواطنيها ومنها تطبيق حظر التجول وإغلاق المدارس وفرض قيود على السفر. ونتيجة لذلك، شهدت خدمات البيانات نموا كبيرًا فى حجم الاستخدام نظرًا للالتزام بقواعد التباعد الاجتماعى واتباع سياسات العمل من المنزل مما أدى إلى زيادة الاعتماد على تلك الخدمات.

وقال: «أتت الاستثمارات التى قامت بها المصرية للاتصالات على مدار السنوات القليلة الماضية فى مجال تطوير البنية التحتية بثمارها لعملائنا وللشركة حيث كانت شبكتنا جاهزة وقادرة على تحمل الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستخدام وتمكنا بشكل سريع ومرن من التكيف مع النمط الجديد للحياة من أجل تلبية الطلب المتزايد على خدماتنا المقدمة، إضافة إلى ذلك اتخذنا العديد من الخطوات والمبادرات المختلفة فى مجال المسؤولية المجتمعية حرصا منا على تقديم يد العون للمجتمع فى مثل هذه الأوقات العصيبة».

أهم مؤشرات نتائج أعمال المصرية للاتصالات فى الربع الأول ٢٠٢٠:

- بلغ إجمالى الإيرادات المجمعة 7 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 15% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، يأتى ذلك النمو نتيجة ارتفاع إيرادات وحدات أعمال التجزئة بنسبة 24% والمدعومة بالزيادة فى خدمات البيانات والتى ارتفعت بنسبة 31% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- أظهرت الشركة نموًا فى قاعدة عملائها على مستوى كافة الخدمات المقدمة حيث ارتفع عدد مشتركى التليفون الثابت بنسبة 18%، وزاد عدد عملاء الإنترنت الثابت فائق السرعة بنسبة 7% كما زاد عدد مشتركى المحمول بنسبة 46% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- بلغ الربح التشغيلى 1.2 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مدعوما بنمو الإيرادات والتى محت أثر الزيادة فى مصروف الاهلاك والاستهلاك والبالغ 38% مقارنة بنفس المدة من العام السابق نتيجة لخطة العمل المكثفة الخاصة بتطوير البنية التحتية.
- استقر الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك عند 2.3 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 20% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ومحققا هامش ربح قدره 33% مدفوعا بنمو الإيرادات ذات الهوامش المرتفعة.
- حقق صافى الربح بعد الضرائب 1.3 مليار جنيه بانخفاض قدره 19% عن العام السابق حيث أدى الانخفاض فى إيرادات الاستثمار من فودافون والذى بلغ 28% إلى الحد من أثر نمو الأداء التشغيلى وأرباح فروق العملة. ومثلت النفقات الرأسمالية نسبة 11% من إجمالى الإيرادات المحققة.
- سجل صافى الدين مبلغ 15.6 مليار جنيه محققًا نسبة صافى الدين من الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على أساس سنوى مقدارها 1.7 مرة مقارنة بـ2.1 مرة بنهاية عام 2019 «بعد تحييد أثر برنامج المعاش المبكر».

oppo تختار محمد صلاح سفيرا لـ«RENO3» فى الشرق الأوسط وأفريقيا

أعلنت شركة أوبو، إطلاق سلسلة OPPO Reno 3 فى مصر التى تأتى مع مجموعة من مميزات الكاميرات بتقنية AI، بما فى ذلك التصوير الفوتوغرافى المحسن للصور، والتعرف السريع على الوجه وتتبع حركة الجسم بالكامل، بالإضافة إلى تقنية الألعاب HyperEngine للحصول على رسومات سريعة ومرنة وأسلوب لعب سهل ومتواصل. كما تحتوى السلسلة الجديدة على واجهة استخدام ColorOS 7.

و كشفت مروة منير، مدير العلاقات العامة بشركة أوبو مصر النقاب عن حجم استثمارات الشركة العالمية فى مجال البحث والتطوير حيث تبلغ 7 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأضافت أن الشركة العالمية لديها 6 معاهد بحثية و4 مراكز للبحث والتطوير ولديها 9 مراكز للتصنيع وأكثر من 10 آلاف متخصص فى البحث والتطوير.

وتابعت أن الشركة فى مصر تحتل المركز الأول فى المبيعات وتمثل سوق الشرق الأوسط بالنسبة للشركة العالمية سوقا كبيرة وواعدة وهو ما دفعها مؤخرا لفتح مكتب جديد فى العاصمة الأردنية عمان.

وأكدت أن الشركة اتخذت من اللاعب العالمى محمد صلاح سفيرا للعلامة التجارية فى الشرق الأوسط وأفريقيا.

«هواوى» تستعد لإطلاق 4 هواتف جديدة من «Y-Series»

أعلنت مجموعة هواوى الصينية لأجهزة المستهلك بمصر عن استعدادها لإطلاق أحدث هواتف من سلسلة هواتفها الشبابية Y-Series محليا، وهى هواتف Y8p، Y8s، وY6p، وY5p.

وقال «بيك ين»، نائب رئيس هواوى مصر: إن هواوى بصدد إطلاق مجموعة كبيرة من الهواتف الذكية، خلال الفترة القليلة المقبلة، نظرًا للإقبال الكبير الذى شهدناه فى هواتف Y7p وNova 7i، وهذا ما يدفعنا لتقديم منتجات كثيرة ومتنوعة فى السوق المصرية هذا العام.

وأضاف: حققت هواتف هواوى الذكية نجاحًا فى تغير مفهوم فئات الهواتف بأكملها بين المستخدمين، مع الحفاظ على أسعارها المناسبة التى تناسب جميع المستهلكين حيث تتمتع الهواتف الشبابية المتمثلة فى سلسلة Y-Series بتصميم جذاب وفريد.

وأوضح أن هاتف HUAWEI Y8p يتميز بكاميرا ثلاثية بدقة 48 ميجابيكسل مدعمة بالذكاء الاصطناعى، وأداء قوى مع ذاكرة الوصول العشوائى بسعة 6 جيجابايت وذاكرة تخزين بسعة 128 جيجابايت، كما يحتوى على بطارية كبيرة بسعة 5000 مللى أمبير وكاميرا ثلاثية بدقة 13 ميجا بيكسل.

«أورنج مصر» تدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة

أليون ندياى، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة أورنج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «نحن لاعبٌ رئيسيٌ فى دعم النظام البيئى الرقمى فى البلاد ونوفر حلول تمويلية لدعم النشاط لتدريبى لرواد الأعمال فى أفريقيا والشرق الأوسط

أليون ندياى

ياسر شاكر

أطلقت أورنج مصر تحدى للحلول والخدمات الرقمية لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة التى تعتمد على التكنولوجيا فى صميم أعمالها خاصة فى ظل الظروف الحالية والتى يجد فيها رواد الأعمال صعوبة بالغة فى الحصول على التمويل اللازم بسبب قلة عدد المستثمرين بسبب أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد فى العالم.

ويعد هذا التحدى من أكبر التحديات الرقمية التى تطلقها مجموعة أورنج العالمية فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتشمل الكاميرون وكوت ديفوار ومصر والأردن والمغرب والسنغال وتونس باستثمارات تبلغ 500 ألف يورو ويحصل فيها سبع شركات ناشئة على دعم مادى يتراوح من بين 50،000 و150.000 يورو لكل شركة.

ويستهدف هذا التحدى المشاريع الناشئة ذات إمكانات نمو مرتفعة والتى تعتمد على استخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيات الثورية فى صميم الأعمال ومنها ابتكار حلول فى مجالات الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والأمن الإلكترونى والخدمات المالية الرقمية وحلول الشركات.

ويأتى اهتمام أورنج العالمية بالتوسع فى الخدمات الرقمية كأحد أهم استراتيجيتها لسنة 2020 والتى تتوافق مع توجهات الدولة المصرية ورؤيتها لذلك فقد حرصت أورنج مصر منذ سنوات على الاستثمار فى تطوير وتعزيز التقنيات الجديدة لمواكبة التطور المستمر فى جميع أنحاء العالم والذى أثمر بالفعل إلى ابتكار العديد من الحلول الرقمية للأفراد والشركات ورجال الأعمال والتى كان لها تأثير إيجابى كبير على جودة وكفاءة الأعمال.

قال أليون ندياى، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة أورنج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «بصفتنا لاعبًا رئيسيًا فى دعم النظام البيئى الرقمى فى البلاد التى نعمل بها، فمن المهم لأورنج توفير حلول تمويلية بالإضافة إلى الدعم والأنشطة التدريبية التى نقدمها لرواد الأعمال فى أفريقيا والشرق الأوسط».

من جانبه قال المهندس ياسر شاكر الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر «إن أورنج تعمل على توسيع نطاق الحلول الرقمية ليس فقط على مستوى الأفراد والشركات بل بين رواد الأعمال والشركات الناشئة وتدعم أفكارهم الإبداعية وتشجعهم ماديًا ومعنويًا على تصميم حلول مبتكرة خاصة فى المجال الرقمى الذى أصبح حاليًا أحد الدعائم والركائز الرئيسية لنجاح المؤسسات والشركات على مستوى العالم".

اتفاقية بين «المصرية للاتصالات» و«اتصالات مصر» بـ 2 مليار جنيه

عادل حامد

حازم متولى

وقعت الشركة المصرية للاتصالات، وشركة اتصالات مصر اتفاقيتين جديدتين من نوعهما بين الشركتين تشملان خدمات التراسل والبنية التحتية والترابط البينى بين الهاتف المحمول والثابت.

وشهد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، حيث تعمل الاتفاقية الأولى على تطوير النموذج التجارى المقدم من الشركة المصرية للاتصالات الخاص بتقديم خدمات التراسل والبنية التحتية، حيث توقع اتصالات مصر لأول مرة اتفاقية طويلة الأجل مع المصرية للاتصالات تتضمن التزامًا سنويًا لخدمات البنية التحتية، وتمكن هذه الاتفاقية شركة اتصالات مصر من الاستمرار فى تقديم أفضل العروض وخدمات الاتصالات المحمولة لعملائها فى السوق المصرية وتمتد الاتفاقية لثلاثة أعوام ونصف العام بقيمة إجمالية تقدر بـ 2 مليار جنيه.

كما قامت الشركتان بتوقيع اتفاقية للترابط البينى بين الهاتف المحمول والثابت، وتمثل هذه الخطوة الاتفاقية التجارية الأولى لتلك الخدمات بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة اتصالات مصر والثانية من نوعها للشركة المصرية للاتصالات فى السوق المصرية.

وأشار الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى تعاظم المسئولية الملقاة على عاتق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل غير مسبوق نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، وهو الأمر الذى أصبح واقعا جديدا سيستمر حتى بعد زوال الجائحة؛ مشيرا إلى أن تزايد الاعتماد على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى كافة القطاعات والأعمال أصبح أمرا حتميا وهو الأمر الذى يمثل تحديا أمام العاملين بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما يتطلب المزيد من العمل والاستثمارات لتمكين القطاع من القيام بمسئولياته.

الرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات: ضخ استثمارات كبيرة فى البنية التحتية لمواكبة الزيادة الضخمة فى معدلات استخدام البيانات فى مصر

الرئيس التنفيذى لاتصالات مصر.. تطور الأحداث يجعل شركات الاتصالات حريصة على مواكبة الأحداث التى يمر بها العالم

اشار إلى أن الاتفاقية سوف تسهم فى تحقيق عائد إيجابى على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركتين وكذلك المواطنين.

من جانبه أكد المهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، أن شركته قامت بضخ استثمارات كبيرة فى بنيتها التحتية لمواكبة الزيادة المستمرة والضخمة فى معدلات استخدام البيانات فى مصر والتى أتت بثمارها فى هذه الأوقات التى يمر بها العالم أجمع. وتعمل تلك الاتفاقية على تعظيم الاستفادة من استثماراتنا فى البنية التحتية والتى تخدم جميع الشركات العاملة بسوق الاتصالات المصرى بما يعود بدوره على إثراء السوق المصرية عن طريق تنوع الخدمات وتحسين جودة الخدمة».

وأكد المهندس حازم متولى الرئيس التنفيذى لشركة اتصالات مصر، أن تطور الأحداث يجعل شركات الاتصالات حريصة على مواكبة الأحداث التى يمر بها العالم، مشيرا إلى أنه خلال المرحلة القادمة سوف تنعكس مثل تلك الاتفاقيات التى تم توقيعها على الخدمات والعروض والمنتجات المقدمة فى السوق المصرية.

شركات السيارات تدعم جهود الحكومة لمواجهة فيروس كورونا

برز دور المسؤولية الاجتماعية لشركات السيارات فى أزمة فيروس كورونا، التى حصدت عشرات الأرواح وإصابة الآلاف من المواطنين، وتسببت فى تدهور الاقتصاد ومعظم القطاعات وبينها قطاع السيارات، ليعلن الوكلاء دعمهم لجهود الحكومة من خلال التبرعات للحفاظ على مصر فى هذه الأزمة الراهنة وأبرز هذه الشركات المنصور للسيارات التى تبرعت بـ50 مليون جنيه، وبالبافارية للسيارات التى تبرعت بـ10٪ من رواتب العاملين لمواجهة فيروس كورونا و12 مليون جنيه لصندوق «تحيا مصر».

كتب - عبدالحميد خليفة

محمد منصور

فريد الطبوجى

«المنصور للسيارات» تتبرع بـ 50 مليون جنيه

قال المهندس محمد لطفى منصور، رئيس مجلس إدارة مجموعة المنصور للسيارات، إن المرحلة الاستثنائية الحالية تتطلب تكاتف جميع الأفراد وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى مع الجهود التى تبذلها الدولة المصرية على مختلف الاصعدة لمكافحة انتشار (COVID-19) فى مصر.

وتكاملًا مع جهود الحكومة فى مواجهتها لهذه الأزمة، فقد أعلن المهندس محمد لطفى منصور عن تبرع شركة المنصور للسيارات بمبلغ خمسين مليون جنيها إلى وزارة الصحة والسكان؛ للمساهمة فى تدبير معدات الوقاية اللزمة لحماية الأطقم الطبية والصحية خلال رعايتهم وعلاجهم للحالات المصابة. هذا بالإضافة إلى أجهزة التنفس الصناعى أو أى أجهزة ومستلزمات طبية طبقًا لأولويات وزارة الصحة فى مجابهتها لفيروس كورونا المستجد.

وأضاف المهندس منصور أن تاريخ الانسانية المعاصر لم يشهد أزمة بهذا الحجم على مستوى العالم، وأن الدولة المصرية لا تألو جهدًا فى اتخاذ كل التدابير والاجراءات الإستباقية مهما بلغت التضحيات فى سبيل احتواء مخاطر هذا الوباء العالمى. وأشاد منصور بالقرارات التى اتخذتها القيادة السياسية لموجهة انتشار وباء (COVID-19) بجانب حزمة القرارات الاقتصادية الهامة التى تهدف إلى احتواء تأثير هذه الأزمة على كافة قطاعات المجتمع المصرى، كما أكد على أن الإدارة الاحترافية للحكومة منذ بداية الأزمة والتدابير الوقائية التى اتخذتها قد حدّت من انتشار الفيروس، ممّا حدا بمنظمة الصحة العالمية إلى الإشادة والثناء على تلك الإجراءات. ودعا رئيس إدارة المنصور جميع أفراد الشعب المصرى إلى الالتزام التام والتجاوب مع الإجراءات الوقائية التى تتخذها الحكومة، والتعامل معها بمنتهى الجدية للحد من انتشار هذا الوباء الشرس، وتجنيب المصريين مخاطر نحن جميعًا فى غنى عنها. كما توجه السيد المهندس محمد لطفى منصور بجزيل الشكر والتقدير لمنظومة جيش مصر الأبيض من الأطباء والتمريض وكافة الفرق الطبية، الذين يتقدمون الصفوف ويسابقون الزمن ويعرضون أنفسهم للخطر من أجل الحفاظ على صحة وسلامة المصريين.

واختتم تصريحاته قائلًا «لا نعتبر إسهامنا فى مساندة الشعب المصرى خلال تلك خلال تلك المرحلة الحساسة تبرعًا، إنّما هو واجب وطنى نفخر بالقيام به، وجزء من رد الجميل تجاه العقبات، وأنه عندما يتعلق الأمر بصحة وأمن وأمان المصريين، فلن يبخل أى فرد أو مؤسسة بأى جهد للحفاظ على سلامة الوطن.

البافارية للسيارات تتبرع بـ١٠٪ من رواتب العاملين

تبرعت المجموعة البافارية الوكيل الحصرى لعلامة BMW الألمانية فى مصر بـ12 مليون جنيه كدفعة أولى لدعم جهود صندوق «تحيا مصر» والمستشفيات الجامعية. وقال فريد الطوبجى رئيس مجلس إدارة المجموعة، «ندرك الدور الوطنى الهام، الذى يجب أن يقوم به رجال الأعمال تجاه الوطن فى هذه الفترة العصيبة».

وأضاف الطوبجى أن اختيار التبرع لصندوق «تحيا مصر» لما له من نجاحات عديدة فى دعم مشروعات التنمية، التى تمس مباشرة المواطن المصرى، إضافة إلى دعمه الرائع لمنظومة الخدمات الصحية فى مواجهة هذا الوباء.

كما أعلنت المجموعة بالتبرع بقيمة 10% من مرتبات جميع الموظفين والعاملين لمدة شهر لصالح صندوق تحيا مصر لدعم جهود الدولة فى مواجهة انتشار فيروس كورونا.

وأكدت الشركة أن هذا التبرع يأتى ضمن مسؤوليتها الاجتماعية لدعم المنظومة الصحية من الأطباء الذى يؤدى دوره لخدمة الوطن.

20 ألف جنيه تخفيضا فى أسعار بروتون إكسورا

خفضت شركة أوتو جروب، أسعار «إكسورا» موديل 2019 التى تنتمى لفئةMPV سباعية المقاعد بقيمة 20 ألف جنيه. وحسب الأسعار الجديدة، فأن سعر الفئة الأولى سجل 275 ألف جنيه، فيم بات سعر الفئة الثانية الأعلى تجهيزا 290 ألف جنيه. وتعمل إكسورا بمحرك سعة 1.6 لتر بقوة 136 حصان عند 5000 لفة فى الدقيقة بنظام جر أمامى ويرتبط بناقل حركة أوتوماتيك بتقنية CVT بسرعة قصوى تصل 185 كم/ساعة.

كيا تمد الضمان حتى يونيو المقبل بسبب كورونا

أعلنت الشركة العالمية للتجارة والتوكيلات EIT، الوكيل الحصرى للعلامة التجارية كيا فى مصر، عن مديد الضمان حتى شهر يونيو المقبل.

وقالت الشركة: « كل عملائنا اللى لم يحصلوا على صيانة الضمان بسبب فيروس كورونا وعملائنا الذين ينتهى ضمانهم فى أشهر فبراير، أو مارس، أو أبريل». وتابعت: «تمديد الضمان حتى شهر يونيو 2020 لهؤلاء العملاء». مؤكدا إلتزامها بوعدها بالحفاظ على فترة الضمان.

«بودى جروب» تعتزم طرح توكيل KYC الجديد بمصر

تسعى شركة بودى جروب، وكلاء سيارات شانجى وكينبو فى مصر، إلى تقديم 3 موديلات جديدة من سيارات النقل متعددة الأغراض والاستخدامات من توكيل KYC الجديد خلال النصف الأول من الشهر المقبل. ومن المقرر أن يتم طرح الموديلات تحت اسم «KYC X5 Plus» « KYC X5 » KYC X3.

طراز إكس 3 «KYC X3"

تأتى KYC X3 بمحرك 4 سليندرات سعة 1499 سى سى، بقوة 110 حصان، وعزم 143 نيوتن/متر. ويبلغ طولها الإجمالى 5220 مم وعرضها الإجمالى 1730 مم، وارتفاعها الإجمالى 2035 مم، بحمولة ١طن و٨٠٠ كجم وتحتوى الشاحنة، على شاسيه من الصلب مدعم ونظام التعليق مساعدين خدمة شاقة، دركسيون باور ستيرنج، زجاج كهربا، قفل مركزى، وسادة هوائية للسائق، ولاعة، راديو مع أم بى 3، مصابيح أمامية كريستالية، سخان، إكصدام خلفى من الصلب المقوى، وصندوق جانبى للعدة، ريموت كنترول.

KYC X5

تعتمد على محرك رباعى السليندرات سعة 1499 سى سى، بقوة 110 حصان، وعزم 143 نيوتن/متر. ويبلغ طولها الإجمالى 5670 مم وعرضها الإجمالى 1850 مم، وارتفاعها الإجمالى 2130 مم، والحمولة الإجمالية ٢ طن و٣٠٠ كجم.

تحتوى الشاحنة على العدد من التجهيزات الأساسية، أبرزها: شاسيه من الصلب مدعم/ نظام التعليق مساعدين خدمة شاقة/ دركسيون باورستيرنج، زجاج كهربا، قفل مركزى، ولاعة/ رادايو مع إم بى 3/ مصابيح أمامية كريستالية/ سخان/ أكصدام خلفى من الصلب المقوي/ صندوق جانبى للعدة، ريموت كنترول

KYC X5 Plus

تعتمد KYC X5 plus على محرك «ديزل» رباعى السليندرات سعة 2270 سى سى، ومزود بشاحن توربينى إنتركولر، بقوة 88 حصان، وعزم 240 نيوتن/متر. ويبلغ طولها الإجمالى 5690 مم وعرضها الإجمالى 1850 مم، وارتفاعها الإجمالى 2130 مم، والحمولة ٣ طن و٥٠٠ كجم. تحتوى الشاحنة على العدد من التجهيزات الأساسية، أبرزها: شاسيه من الصلب مدعم/ نظام التعليق مساعدين خدمة شاقة/ دركسيون باورستيرنج، زجاج كهربا، قفل مركزى، ولاعة/ رادايو مع إم بى 3/ مصابيح أمامية كريستالية/ سخان/ أكصدام خلفى من الصلب المقوي/ صندوق جانبى للعدة، ريموت كنترول، ABS.

أكثر 10 سيارات سيدان مبيعًا في مصر خلال الربع الأول من 2020

1 نيسان صنى

الفئة الأولى 179.9 ألف جنيه
الفئة الثانية 199 ألف جنيه
الفئة الثالثة 210 ألف جنيه
الفئة الرابعة 221 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
3.133

2 رينو لوجان

الفئة الأولى 188 ألف جنيه
الفئة الثانية 199 ألف جنيه
الفئة الثالثة 212 ألف جنيه
الفئة الرابعة 222 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
2.344

3 إم جى 5

الفئة الأولى 210.9 ألف جنيه
الفئة الثانية 231 ألف جنيه
الفئة الثالثة 245 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
1.260

4 شيفروليه أفيو

الفئة الأولى 192.9 ألف جنيه
الفئة الثانية 198.3 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
1.024

5 لادا جرانتا

الفئة الأولى 155 ألف جنيه
الفئة الثانية 173 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
621

6 بيجو 301

الفئة الأولى 199.9 ألف جنيه
الفئة الثانية 232 ألف جنيه
الفئة الثالثة 260 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
591

7 سيتروين C إليزيه

الفئة الأولى 219.9 ألف جنيه
الفئة الثانية 249.9 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
301

8 رينو ستيب واي

فئة واحدة وسعرها 239 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
247

9 رينو ساندیرو

فئة واحدة وسعرها 209 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
246

10 كيا بيجاس

الفئة الأولى 239.9 ألف جنيه
الفئة الثانية 254.9 ألف جنيه

عدد السيارات المباعة
92

نيسان موتور إيجيبت تطرح صنى 2021 بإمكانيات جديده تضمن الرفاهية والراحة

أعلنت نيسان موتور إيجيبت عن طرح صنى موديل 2021 بالسوق المصرى، وتعتبر نيسان صنى السيارة الأنجح فى السوق المصرى خلال الأعوام السابقة والأكثر مبيعًا فى فئاتها حيث استطاعت فى الحصول على ثقة التلاف من العملاء فى مصر وأصبحت السيارة العائلية رقم 1 فى السوق المصرى بسبب الأداء الاقتصادى والعملى واتساع السيارة من الداخل مما يوفر الراحة والرحابة للسائق والركاب.

وتحرص نيسان موتور إيجيبت على تطوير نيسان صنى، السيارة التى تجمع بالكامل فى مصانع نيسان فى مصر، وتزويدها بأحدث تقنيات التى تثرى من متعة القيادة والرفاهية للسائق والركاب.

وتعد نيسان موتور إيجيبت الشركة الوحيدة فى مصر التى تملك مصنعها بنسبه 100%، وأحد الشركات الرائدة فى مجال صناعة السيارات فى مصر.

نيسان صنى 2021 متوفرة الآن بأحدث تكنولوجيا ترفيهيه فى الفئات الثانية Plus والثالثة Super Salon من حيث أنظمة العرض والتحكم فى صوت السيارة حيث تحتوى على شاشة عرض مقاس 7 بوصة بتقنية HD وتعمل باللمس، بالإضافة إلى مشغل خرائط GPS وذاكرة فلاش 16 جيجابايت وواى فاى مدمج، هذا بالإضافة إلى تقنية بلو توث وUSB، هذا بجانب إمكانية تشغيل الفيديوهات بوضوح يصل إلى 1080 ميجا بكسل مع تكنولوجيا 4K لعرض الفيديوهات على نحو رائع، وأيضا تقنية Mirror Link لتوصيل الهاتف الذكى بنظام المعلومات والترفيه فى السيارة إلى جانب وجود كاميرا خلفيه. وتتضمن خصائص الامان فى نيسان صنى نظام فرامل مانع للانغلاق ABS ونظام توزيع اليكترونى للفرامل EBD، هذا بالإضافة إلى وسائد هوائية للسائق والراكب الأمامى، ونظام مانع للسرقة، وايضا صندوق أمتعة واسع 490 لتر يتسع لكل الأغراض.

وتأتى الفئة الأولى Baseمن نيسان صنى، ذات ناقل السرعات الأوتوماتكى أو اليدوى الذى شهد نجاحا واقبالا كبيرا عند طرحه فى السوق المصرى، بمحرك 4 سلندر و16 صباب، مع سعة للمحرك تبلغ 1498 سى سى، ونظام مراقبة حقل الوقود الكترونيا ECCS. علاوة على ذلك، تأتى السيارة نيسان صنى مع النظام الصوتى راديو سى دى مع مخرج AUX و4 سماعات، وحامل للأكواب 2أمامى و2خلفى، ومرايات جانبية ذات تعديل الكترونى، هذا بالإضافة إلى جنوط حديديه مقاس 15.

أما بالنسبة لفئة الثانية Plusفتحتوى، بجانب كل المميزات المتوافرة فى الفئة الأولى من السيارة، على سبويلر خلفى وزجاج خلفى معتم، بالإضافة إلى جنوط رياضيه مقاس 15، أما بالنسبة للفئة الثالثة Super Salon فتتميز بحساسات للركن، وعجلة قيادة متعددة الوظائف للتحكم بالصوت والبلوتوث، والمفتاح الذكى لتشغيل وإيقاف السيارة، ومكيف هواء أوتوماتيكى، وعدادات متطورة وصالون داخلى مطعم بالكروم، بالإضافة إلى تعديل وضم المرايات الجانبية إلكترونيًا.

وتعمل نيسان موتور إيجيبت طبقًا لخطة طموحة لزيادة حصتها السوقية فى مصر والوصول لأعلى درجات رضاء العملاء عن كل السيارات والخدمات المتعددة التى تقدمها الشركة، حتى تصبح الاختيار الأول فى مجال السيارات فى السوق المصرى.

نيسان صنى الأن بنظام ترفيهى 7 بوصة يعمل باللمس بالإضافة إلى مشغل خرائط GPS

البافارية تطرح نسختها الأحدث بى إم دبليو X5-M50i الجديدة فى مصر

كشفت المجموعة البافارية للسيارات، الوكيل الحصرى لعلامات بى إم دبليو وميني، عن بى إم دبليو X5 بنسختها الأحدث M50i، والتى يتم تجميعها فى مصر، بفئة واحدة فقط، بسعر 2.075.000 جنيه.

تنتمى النسخة الجديدة من بى إم دبليو إلى فئة السيارات الـSUV متوسط الحجم وتتميز النسخة الجديدة M50i بنفس سمات النسخ السابقة من حيث الطول والأبعاد بداية من الشبك الأمامى المتميز وحتى الخلفية.

وتأتى السيارة بمحرك من 8 إسطوانات بسعة 4.4 لتر، ومزود بشواحن توربينية بحيث تبلغ قوته الحصانية 530 حصان ويبلغ قوة الدوران 750 نيوتن / متر يبدأ تأثيرهم فى الظهور بداية من 1.800 دورة فى الدقيقة وحتى 4.600 دورة فى الدقيقة، ويتصل هذا المحرك بناقل حركة أوتوماتيكى مكون من 8 سرعات مع نواقل حركة يدوية وتصل القوة للأربع عجلات عن طريق نظام XDrive لتتحرك تلك السيارة العملاقة من السكون التام حتى سرعة 100كم / ساعة فى 4.3 ثانية فقط.

وتتميز سيارة بى إم دبليو X5-M50i من الداخل بوجود شاشة للوحة العدادات بقياس 12.3 بوصة، وشاشة وسطية تعمل باللمس بقياس 12.3 بوصة لعرض وتشغيل الوسائط المتعددة وتتصل تلك الشاشة بنظام كاميرات محيطية وكاميرا خلفية للرجوع مع حساسات ركن أمامية وخلفية.

كما تأتى السيارة بمجموعة ترفيهية للصف الثانى من المقاعد وتتمثل أبرز تجهيزات تلك المجموعة فى شاشتين منفصلتين قابلتين للتحرك بقياس 10.25بوصة بخاصية التحكم باللمس مع مجموعة التدخين كاملة.

وتأتى السيارة بنظام صوتى Harman Kar-don من 16 مكبر للصوت، وخاصية توصيل الأجهزة الذكية أبل كار بلاى Apple CarPlay، مع ذاكرة داخلية 32 جيجابايت.

وتتميز بى إم دبليو X5-M50i بالأداء الرياضى، فتأتى السيارة بعلبة تروس تفاضلية رياضية من الفئة القابلة للانغلاق تحمل شعار Msport ونظام عادم رياضى من M sport، ونظام تعليق متغير من نوع M ومكابح M sport ونظام للتوجيه النشط وأخيرًا عجلات رياضية بقياس 21 بوصة مع إطارات «ران فلات» بقياس 275/ 40بالأمام وقياس 315/ 35 بالخلف.

وتتميز نسخة M50i من X5 بنظام التوجيه النشط، ومصابيح أمامية من الـLED المتكيفة مع إضاءات الطريق، وسقف بانورامى، بالإضافة إلى وسائل مساعدة السائق التى تتمثل فى كاميرا للرؤية الخلفية، عرض محيط السيارة بالكامل من خلال التحكم بإشارات اليد، نظام التحكم فى مسافة الركن الأمامى والخلفى.

تأتى السيارة بالعديد من أنظمة الأمان مثل الحفاظ على انتباه السائق، كما تأتى بنظام تحكم ديناميكى بالجر DTC، ونظام فرامل مانع للإنغلاق ABS، وتحكم ديناميكى بالثبات DSC.

انطلاق شيفروليه كابتيفا 2020 بالسوق المصرى

قدمت شركتى جنرال موتورز مصر والمنصور للسيارات، السيارة شيفروليه «كابتيفا» الجديدة كليًا لتكون متاحة للعملاء بمصر.

جاء تقديم السيارة شيفروليه «كابتيفا» الجديدة كليًا بصورة مبتكرة وذلك عبر الإنترنت بإستخدام أحدث تقنيات زووم Zoom Web Conferencing فى سابقة هى الأولى من نوعها لشركة سيارات بتقديم سيارة جديدة على هذا النحو وذلك بحضور كبار مسؤولى شركتى جنرال موتورز مصر والمنصور للسيارات وعلى رأسهم كل من المهندس طارق عطا، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة جنرال موتورز مصر وشمال أفريقيا والمهندس عادل خضر، الرئيس التنفيذى لشركة المنصور للسيارات و أنكوش أرورا، رئيس العمليات بشركة المنصور للسيارات. بدأ اللقاء بكلمات مسئولى الشركتين تبعها عرض لمواصفات السيارة شيفروليه كابتيفا الجديدة كليًا والتى تضم عناصر ثلاث أساسية بكل سيارات شيفروليه الرياضية متعددة الأغراض SUV الحديثة والتى تعكس شخصية العلامة الذهبية شيفروليه وهى الأناقة والإتساع والتقنيات الذكية.

أعلن المهندس طارق عطا، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة جنرال موتورز مصر وشمال أفريقيا أن السيارة شيفروليه كابتيفا تتميز بتصميم خارجى أنيق ومبهر مع إتساع صالونها الداخلى حيث تعتبرالسيارة الأكبر فى فئتها كما تضم إمكانيات متعددة وتكنولوجيا القيادة الذكية بالإضافة لتوفر كافة عناصر الأمان اللازمة لتواكب احتياجات وطموحات عملاء شيفروليه وعائلاتهم".

وأضاف عطا «ستنافس السيارة الجديدة بقوة ضمن فئة السيارات الرياضية متعددة الأغراض SUV-C، ونحن ندعمها بكافة الإمكانات وذلك بتقديم منتج عالى الجودة وإمكانات تناسب إحتياجات عملائنا بسعر منافس بالإضافة لباقة الخدمات المميزة التى تقدمها شركة المنصور للسيارات لضمان نجاح السيارة بالأسواق المحلية. وهو الأمر الذى سينعكس على تعزيز مكانة العلامة التجارية شيفروليه وريادتها للسوق المصرية».

وفى هذا الصدد، أوضح المهندس عادل خضر، الرئيس التنفيذى لشركة المنصور للسيارات «ترتبط شركة المنصور للسيارات بجنرال موتورز العالمية بعلاقة وثيقة تمتد إلى 45 عامًا حققنا خلالها الريادة وتصدرنا السوق المحلية ونحن مستمرين فى تقديم أحدث الموديلات وأفضل الخدمات لتجربة شراء فريدة وتحقيق الرضا التام لعملائنا"، وأضاف قائلًا «حان الوقت لطرح السيارة كابتيفا الجديدة كليًا فى ظل النمو السريع لمبيعات السيارات الرياضية متعددة الأغراض SUV وهى السيارة التى تحقق المعادلة الصعبة ما بين التصميم العصرى والأداء القوى والسعر المنافس بما يحقق أفضل عائد للإستثمار عند شراء سيارة".

و عن الخدمات المقدمة، صرح خضر «إستثمارات المنصور ثابتة ولا تتغير وتسير وفق جدول زمنى محدد مسبقًا وستشهد المرحلة القادمة توسعًا فى شبكة المعارض الخاصة بنا بالإضافة لمراكز خدمات ما بعد البيع، و التى ستكون مستعدة لإستقبال العملاء فى الفترة من ثلاث أشهر وحتى 18 الأشهر المقبلة هذا بالإضافة لتطبيق أقصى الإجراءات الإحترازية بمراكزنا مع خدمة الصيانة المتنقلة بحسب الطلب وبحجز مسبق».

كما تتميز، بأداء قوى وتصميم عصرى وتضم أحدث تكنولوجيا القيادة الذكية والأمان ضمن فئتها فهى مزودة بمحرك تيربو سعة1.5 لتر وبقوة 148 حصان وعزم 255 نيوتن متر وهوالمحرك الإقتصادى لإستهلاك الوقود بمعدل 8.4 لتر لكل 100 كم مع ناقل حركةCVT وعجلة قيادة تعمل بالكهرباء وتتوفر بثلاث فئات هيLS. LT. Premier.

تتمتع السيارة الجديدة بتصميم خارجى عصرى وأنيق ومصابيح أمامية جديدة بالكامل تتناغم مع الشبكة العلوية الجذابة ومصابيح هالجين أمامية عالية الأداء ومصابيح LED نهارية جديدة ومصابيح ضباب أمامية وخلفية بالإضافة لجنوط رياضية 17 بوصة من الألومنيوم وإطارات 215 / 17 R60 كما تتوفر فى عدد من الألوان المميزة لتضفى على السيارة مزيدًا من الإبهار والأناقة.

وتتميز السيارة الجديدة بإتساع وإنسيابية صالونها الداخلى ذو الخمس مقاعد المريحة فيما تتوفر بسبع مقاعد (صف ثالث) بفئةPremier وهى الأنسب للعائلات الكبيرة عددًا والسيارة فئةLT و Premier مزودتان بعجلة قيادة متعددة الأغراض ومقاعد جلدية ومثبت سرعة مع فتحة سقف كهربائية ومقابض من الكروم بالإضافة لنظام تشغيل وإيقاف السيارة بدون مفتاح وتكييف هواء ديجيتال، تحتوى أيضًا السيارة فئة Premier على شاشة بيانات ملونة 7 بوصة للسائق وحساسات أمامية للركن ومرايا كهربائية قابلة للطى ونظام عرض ضغط الإطارات بالإضافة لمقعد السائق الكهربائى والذى يعمل فى ستة إتجاهات ليضفى مزيد من الراحة أثناء القيادة. وجميع الفئات مزودة بأعلى أنظمة الأمان من وسائد هوائية وبالإضافة إلىABS. EBD. ESC. HBA ونظام المساعدة بالمرتفعات Hill Start Assist فضلًا عن كاميرا خلفية وشاشة 8 بوصة ملونة للتحكم.

بنك فيصل الإسلامى المصرى
رائد العمل المصرفى الإسلامى

وفّرنا عليك المسافات

فيصل كاش
المحفظة الالكترونية

حوّل فلوسك.. سدد فواتيرك.. ادفع مشترياتك

19851
www.faisalbank.com.eg

.. تـــراث عـــريـــق
ومستقـبل مشرق

الوساطة خصمان رابحان

بقلم:
عطا عيد عبد الرحيم
خبير مصرفى بالمحاكم الاقتصادية
المدير التنفيذى لمركز وساطة لحلول المنازعات المالية والمصرفية

تذهب معظم الأنظمة القانونية فى العالم إلى منح الحق الأصيل للدولة فى حسم النزاعات عن طريق مرفق القضاء، الذى يمثل أحد أهم مظاهر سيادة الدولة.

إلا أن التطور السريع الذى نشاهده فى مختلف نواحى الحياة من خلال الوسائل التكنولوجية إضافة إلى رقمنة وإتساع الرقعة الاقتصادية وزوال محددات التجارة الدولية بين الدول وإزدياد حجم المبادلات التجارية وشيوع التجارة الإلكترونية، فضلًا عن تزايد أحجام الاستثمارات سواءًا محليًا أو أجنبيًا، قد أدى بلا شك إلى مزيدًا من التشابك فى العلاقات الاقتصادية نتج عنه تطور كمى ونوعى فى النزاعات التى أصبحت اكثر تعقيدًا وغموضًا إضافة إلى ظهور خلافات نوعية مستحدثة.

الأمر الذى ولد مطلبًا ملحًا للتفكير بتيسير إجراءات التقاضى فى المحاكم من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير منهجية التفكير فى حل النزاعات وذلك من خلال إيجاد آليات بعيدة عن ساحات المحاكم لفض تلك المنازعات وتسويتها لا سيما الاقتصادية منها بصورة ودية تعتمد على التوافق والتراضى بعيدًا عن الحزم والإجبار دون أن يكون هناك فائز أو خاسر - مخطئ أو مصيب لا سيما إذا راعت تلك الآليات بشكل أساسى السرعة المطلوبة لتسوية تلك النزاعات.

ومن هنا كانت آلية الوساطة أحد أهم الآليات البديلة لتسوية وحسم المنازعات، حيث أصبح اللجوء إلى هذه الآليات فى وقتنا الحالى أمرًا حتميًا لابد منه فى أغلب النزاعات الاقتصادية.

وقد أدى ازدياد لجوء المتنازعين عالميًا وعربيًا إلى هذه الآلية فى الفترة الأخيرة إلى عدم جواز تسميتها بـ«البديلة». ذلك أن كثرة اللجوء إليها أدت إلى تحولها فى كثير من الأحيان إلى آلية أصيلة يلجأ لها الأطراف إبتدءًا، وذلك بغرض الإستفادة من مزاياها فى سرعة تسوية النزاعات والحفاظ على السرية التامة، وإنخفاض تكلفة اللجوء إليها، فضلًا عن مرونة إجراءات تطبيقها.

إن الوساطة هى أحد الآليات الفاعلة لفض النزاعات بعيدًا عن ساحات وإجراءات التقاضى وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع وتقوم على محاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف النزاع من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة فى المفاوضات بغية الوصول إلى تسوية ودية مرضية للجميع.

إن آلية الوساطة هى مظهر من مظاهر العدالة قديم جدًا وهو أقدم من عدالة الدولة، حيث كانت الوساطة تتم فى السابق بشكل بسيط قائم على إصلاح ذات البين ونابعة من العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع.

وتتخذ الوساطة أشكالًا عديدة فهناك الوساطة البسيطة وهى التى تقترب من نظام التوفيق فى وجود شخص يسعى إلى التقريب بين وجهات نظر المتنازعين، وهناك الوساطة تحت شكل قضاء ظاهرى وهى التى يتم فيها تشكيل هيئة يرأسها الوسيط تضم وكلاء عن أطراف النزاع وذلك بغرض الوصول إلى تسوية النزاع بحل مقبول من الطرفين، وهناك الوساطة الاستشارية وهى التى يطلب فيها أطراف النزاع من خبير استشارته أولًا فى موضوع النزاع ثم يطلبون منه بعد ذلك تدخله كوسيط لحل النزاع، وهناك وساطة التحكيم وهى التى يتفق فيها الأطراف على قيام الوسيط بمهمة التحكيم إذا فشلت مهمته فى الوساطة، وهناك أخيرا الوساطة القضائية حيث تقوم المحاكم قبل الفصل فى النزاع بعرض اقتراح على الأطراف باللجوء بداية إلى الوساطة.

وهو المطبق حاليا بجمهورية مصر العربية حيث يمكن لأطراف النزاع المنظور بالمحاكم الاقتصادية المصرية اللجوء بداية إلى آلية الوساطة، فإن تم التوصل للتسوية المقبولة من الطراف تم تصديق إتفاق التسوية بالصيغة التنفيذية، وإن لم يتم فإن السبيل هو الإستمرار فى آليات التقاضى التقليدية.

كما أن وزارة العدل قامت بإعداد مشروع قانون مستقل ومتكامل للوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية وقد وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب فى 12/2019، على مشروع القانون بإصدار قانون تنظيم إجراءات الوساطة، وذلك كآلية جديدة لتسوية النزاعات المدنية والتجارية بديلًا عن التقاضى وبعيدًا عن ساحات المحاكم.

ويستهدف القانون حل أزمة تكدس دعاوى النزاعات المدنية والتجارية أمام القضاء من خلال إيجاد حلول بديلة للتقاضى يمكنها تسوية أغلب تلك النزاعات قبل وصولها للمحاكم، وقد نظم مشروع القانون إجراءاتها تسوية النزاعات المدنية والتجارية، عدا المنازعات التى تختص المحاكم الاقتصادية بها وذلك نظرا لأن قانون المحاكم الاقتصادية يتضمن إجراءات وساطة.

حيث أجاز القانون اللجوء إلى الوساطة لتسوية المنازعات التى قد تنشأ عن علاقة قانونية (عقدية أو غير عقدية) بموجب اتفاق الأطراف كتابة على ذلك، وسمح بإجراء الوساطة سواء كانت سابقًا على قيام النزاع أو بعده، حيث أجاز أن يتم اتفاق الوساطة بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت فى شأنه دعوى أمام القضاء.

وزارة قطاع الأعمال
الهيئة القابضة للتشييد والتعمير

أطلس

شركة أطلس العامة للمقاولات والاستثمارات العقارية وأعمال التكييف والمصاعد

إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمرير
وزارة قطاع الأعمال

العنوان: 23 شارع قصر النيل - الدور الأول - القاهرة
تليفون : 02/23931257 - 02/23960968 - 02/23911698
فاكس : 02/23939665
البريد الالكترونى : info@atlascontracting-eg.com

MOSTAKBAL CITY™

#KEEP_THE_FAITH

المستقبل
EL MOSTAKBAL
URBAN DEVELOPMENT للتنمية العمرانية

mostakbal-re.com

Mostakbalcityofficial
Mostakbalcityofficial

@Mostakbal_City
Mostakbal City Official